المنظور الإسلامي

لمشكلة الغذاء وتحديد النسل

السنة الثامنة ـ العدد ٩٢ ـ العام ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م

إعداد الدكتور

حلمي عبد المنعم صابر

أستاذ مشارك بكلية الدعوة وأصول الدين

قسم الدعوة ـ جامعة أم القرى



بسم الله الرحمن الرحيم

○ ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ سورة الذاريات آية ٢٢

○ ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية أملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطأً كبيراً﴾ (الاسراء آية ٣١) .

[قرآن كريم]

«يوم ١٦ أكتوبر»

في مثل هذا اليوم من كل عام ، يحتفل العالم بيوم «الغذاء العالمي» وتُلقى الخطب وترفع الشعارات وتقدم التقريرات مشفوعة بالأرقام والاحصائيات ، تارة عن أحوال الغذاء ونسب الجوع في العالم . وتارة عن ما قدمته بعض الدول من معونات لفك حزام الجوع وإغاثة المناطق المتضررة من الجفاف والكوارث الطبيعية .

لكن في زحمة هذه الشعارات تتوه حقيقة المشكلة ، وتحجب أبعادها الحقيقية على الساحة الدولية ، وتحرم الدول الفقيرة من العلاج الحقيقي لمشكلاتها الغذائية والسكانية .

ومن أجل هذا ، ومساهمة إيجابية في الاحتفال بهذا اليوم العالمي : أتقدم بهذه الدراسة كاشفا فيها عن الأبعاد الحقيقية للمشكلة الغذائية والسياسية السكانية في الدول النامية ، ومقدما العلاج الحاسم لهذه المشكلات ، وداعيا المجتمع الدولي أن ينسى صراعاته السياسية والمذهبية ويصبح الجميع حلفاء ضد الفقر والجوع .

الفصـــل الاول
مشكلة الغذاء وتحديد النسل
من المنظور الدولي

إقتضت حكمة الله عزّ وجل وسنته في خلقه ، أن يكون لكل عصر إهتماماته وأفكاره التي تميزه عن غيره ، وكذا مشكلاته التي تشغل أهله وتترك أثرها في إنتاجهم العلمي وتراثهم الأدبي . وقد برزت في عصرنا هذا المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم كله ، وتعددت المذاهب والأنظمة الداعية إلى حلها ، وقام من أجل ذلك صراع مذهبي رهيب قسم العالم إلى معسكرين فكريين متقابلين : معسكر الرأسمالية ومن يسير في ركابها ، ومعسكر الشيوعية ومن يدور في فلكها ، وقاست كثير من شعوب الأرض ويلات ذلك .

وظهرت على سطح الخريطة مشكلة «العالم النامي» أو «الشعوب النامية» باعدادها الهائلة ، وتخلفها عن ركب الحضارة ، وأزماتها العديدة الطاحنة ، وعلى رأسها تلك الملايين التي يهددها خطر الجوع وينتظرها الموت في كل لحظة ، لما تعانيه من سوء التغذية أو إنعدامها .

ورأينا الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة ، وما يصدر عن بعض الجهات الرسمية من دراسات وأبحاث ونشرات وإحصائيات ، وما يعقد من مؤتمرات تلو المؤتمرات ــ رأينا ذلك كله ــ يحذرنا من مشكلة تهدد العالم ، ويتفاقم خطرها يوما بعد يوم ، إنها مشكلة الجوع ونقص الغذاء في الدول النامية .

ويسارع أصحاب الفكر وحملة القلم من المتخصصين في الدراسات السكانية والمشكلات الاقتصادية ، إلى المناداة

بوقف النسل من أجل تفادي هذا الخطر الداهم ، أو تخفيف حدته على الأقل .

وفي الحقيقة : إن القضاء على الجوع ومشكلات الغذاء ، بل وعلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كلها وتحقيق مجتمع الكفاية والأمن ، هو الأمل والهدف الذي ينبغي أن يتضامن فيه العالم أجمع .

ولكن الذي لا نقره ونرفض القول به بشدة هو : أن يكون منع الانجاب أو تحديده هو الحل للخروج من هذه المشكلة ، بل إن الذين ينادون بهذا الحل ، إنما يخرجون بالمشكلة الغذائية من أبعادها الحقيقية إلى بعد وهمى لا أساس له من الصحة أو الواقع ، ونحن لا نرضى — علميا ودينيا — أن تكون الزيادة السكانية هي الشماعة التي يعلق عليها الساسة والباحثون أخطاء النقص الغذائي في الدول النامية أو غيرها .

وبداية أحب أن أطرح هذه التساؤلات : هل المشكلة طبيعية أم إنسانية ؟ بمعنى : هل الطبيعة بمواردها وخيراتها وإمكاناتها عاجزة عن إطعام ما عليها من إنسان وحيوان ؟ أم أن المشكلة تكمن في عجز الأنظمة الموجودة في الدول النامية عن استغلال خيراتها المتاحة من ناحية ، وبالإساءة في توزيعها أو توجيهها من ناحية أخرى ؟ أم بسلبية الدول المتقدمة وعدم أخذها بيد الدول المتخلفة ؟

إن الاجابة على هذه التساؤلات ستضع أيدينا على البعد الحقيقي للمشكلة ، وإذا عرف السبب سهل العلاج ، إذا ما صحت العزائم وصدقت النيات .

والنظرية السكانية ، أو دعوى ضبط السكان ــ كما نادى بها المالتسيون وغيرهم علاجا للمشكلة ــ هي دعوى مؤسسة بوجه عام على العلاقة الكائنة ، أو التي ستكون بين الأرض والسكان ، فإذا زاد السكان على ما تطيقه الأرض ، فالحد وارد ذكره ، ولكن ما العمل لو قلت نسبة السكان على سطح الأرض بالنسبة لامكاناتها ومواردها ، هل يكون هناك معنى للحد حينئذ ؟

ومن هنا : فإن دراستنا للمشكلة على أساس علمي يقتضي أن نتناولها من عدة أبعاد :

أولا : بيان الأصل الذي قامت عليه النظرية السكانية والأسس التي بنيت عليها :

لقد نبتت الفكرة قديما على يد العالم الانجليزي «توماس روبرت مالتس» . وقدم نظريته في السكان في مقالين : المقال الأول سنة ١٧٩٨م ، والمقال الثاني سنة ١٨٠٣م ، وكان الأصل الذي انطلق منه «مالتس» هو دراسة العلاقة الكائنة بين الأرض والسكان ، فبين أن الغذاء ضروري لحياة الناس ، وأن إرواء الشهوة الجنسية بين النوعين ضرورة أيضا ، وأن الأمور ستبقى على ما هي عليه بخصوص هذين الأمرين إلى أن تنتهي الحياة ، ثم ذكر «مالتس» أن قوة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت ، وأن السكان إذا لم يعق نموهم عائقاً يتزايدون حسب متتالية هندسية (٢ ــ ٤ ــ ٨ ــ ١٦ ــ ٣٢ .... إلى ما لا نهاية) . هذا في الوقت الذي يزداد فيه

القوت حسب متتالية حسابية أو عددية (٢ ــ ٣ ــ ٤ ــ ٥ ــ ٦ ....) وأن هذه المتتاليات تتضاعف كل ٢٥ سنة ، ولما كان الانسان لا يستطيع الحياة بدون غذاء ، فإن هاتين القوتين غير المتعادلتين لابد أن توجها نحو التعادل .

ورأى مالتس أن مضاعفة الانتاج ليتمشى مع الزيادة السكانية هو أمر يصعب تحقيقه ، فلابد أن نتجه إلى الحد من الزيادة السكانية حتى يتحقق التوازن بين هاتين القوتين ، وهو شيء في مقدورنا تحقيقه .

ورأي «مالتس» أن العوائق التي يمكن أن تحد من الزيادة السكانية تنقسم إلى نوعين :

(أ) عوائق إيجابية : ويعنى بها ما يؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات من انتشار البؤس والجهل والمرض .

(ب) عوائق سلبية : ويعنى بها ما يمنع من تواجد النسل أصلا كالامتناع عن الزواج مع الاحتفاظ بسلوك عفيف طوال الحياة ، أو إنتشار الرذيلة ووجود الفوضى الجنسية مما يؤدي إلى نهك حرمة الزوجية والتحلل من قيود الانجاب فيها .

ثم ألقى «مالتس» قنبلته المدمرة لكل قيم الحياة والأخوة الانسانية حينما قال : «يجب علينا أن نسهل عمليات الطبيعة المؤدية للموت ، فبدلا من أن نوصي الفقراء بالنظافة ، علينا أن نشجع عادات مغايرة ، ويجب علينا أن نزيد من ضيق الشوارع ، وأن نكدس سكاناً أكثر في المنازل ، وأن نتحايل من أجل عودة الأوبئة في الريف ، ويجب علينا أن نبني القرى بجوار البرك الراكدة ، ويجب علينا أن نستهجن استخدام علاج

محدد للقضاء على الأمراض والأوبئة ، وهؤلاء الرجال الخيرون الذين يظنون أنهم يؤدون خدمة إنسانية عن طريق رسم خطط للقضاء النهائي على أمراض معينة ، إنما هم على خطأ بالغ»[1] .

وفي الحقيقة : إن هذا كلام لا يقوله إلا رجل شاذ ، وينم عن حقد دفين للمجتمع الانساني ، وللأسف الشديد فقد شاعت هذه النظرية ، وحمل هذه الأفكار تلامذة كثيرون ، أخذوا يرددونها في المحافل الدولية ومؤتمرات الغذاء والسكان ، وكلما حلّت بالدول النامية أو إحداها كارثة جفاف وأصبحت تعاني من قلة الغذاء أو إنعدامه ، تعالت صيحات هؤلاء في وجه تلك الدول أن أوقفوا النسل وحدوا من هذه الزيادة السكانية ، التي تبلغ كل ألوان الانتاج ولا يكفيها شيء ، والغريب في الأمر أنهم يجزمون بأن مشاكل تلك الدول لا تحل إلا بوقف الزيادة السكانية أو ما يسمى «بتحديد النسل» .

وقد استخدم دعاة اليوم لعبة الأرقام والعد والاحصاء ، كما استخدمها «مالتس» قديما في صورة متتالية هندسية ومتتالية حسابية .

وعلى سبيل المثال نجد «هال هيلمان» يقول : وفقا لمعدلات النماء الحالية سيكون هناك ٧ بلايين من البشر على سطح الارض في سنة ٢٠٠٥ ، و ١٤ بليونا في سنة ٢٠٤٠ ،

---

(١) دراسات في علم السكان ص ٤٥ تأليف الدكتورين حسن الساعاتي وعبدالحميد لطفي الطبعة الأولى الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٢م .

و ١٨ بليونا في سنة ٢٠٥٧ ، و ٥٧ بليون في سنة ٢١١٠ ، ولن يحل عام ٢٣٠٠ حتى يكون ثمة ثلاثة آلاف بليون من البشر مكدّسين على هذه الأرض المسكينة»[٢]

ويطالعنا أصحاب الاحصاء بهذه النسبة . إن الانسانية تزيد بمعدل (٣) أشخاص كل ثانيتين . وبمعدل (٩٠) شخصا كل دقيقة وبمعدل (٥٤٠٠) شخص كل ساعة ، وبمعدل (١٢٩٦٠٠) شخص كل يوم ، وبمعدل (٤٧,٣٠٠,٠٠٠) شخص كل سنة . أي مايزيد على مجموع سكان فرنسا بأجمعها»[٣]

ووجدنا العالم الأمريكي «روبرت سي كوك» يقول : «إن عدم التحكم في السكان أخطر من القنبلة الذرية»[٤] ووجدنا أيضا أحد خبراء علم الاجتماع الدكتور «هوايت ستيغنز» يقول : إن يوم القيامة سيوافق ٢٠٢٦/١١/١٣م حيث تقضي المجاعة العالمية في هذا اليوم على الجميع .

وهكذا فمع أوائل السبعينات من هذا القرن طفت على السطح تلك الأرقام والاحصاءات حول عدد السكان ونقص الغذاء ، ووجدنا منظمة الصحة العالمية تقدر عدد الذين يعانون

---

(٢) مشكلة تضخم السكان ص ١٠٨ تأليف هال هلمان ترجمة محمد بدر الدين خليل دار المعارف المصرية الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢م .

(٣) مشكلة السكان في العالم ص ١٣ تأليف الفريد سوني ترجمة جلال صادق الدار القومية الطبعة الأولى .

(٤) كم من البشر ستطعم الأرض ص ١٤ للمؤلف ك . مالين ترجمة محمود حمدي عبدالجواد الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م .

من سوء التغذية في العالم بحوالى (٨٤٠) مليون نسمة ــ أى ربع سكان الأرض تقريبا ــ ، وتؤكد منظمة اليونسيف أن (٤٠,٠٠٠) طفل يموتون يوميا من الجوع بمعدل طفل كل ثانيتين ، وفي أفريقيا يوجد أربع وعشرون دولة يقطنها (١٥٠) مليون نسمة مهددة بنقص الموارد الغذائية إلى حد الكارثة ، وقد حدث أن خصصت الأمم المتحدة سنة ١٩٧٩م عاما دوليا للطفولة ، وقدمت البحوث عما يجب فعله نحو الأطفال من وسائل التعليم والتوجيه والتسلية والترفيه وغير ذلك ، ولكن كانت أهم هذه البحوث هى التي تناولت حالة الأطفال في الدول النامية ، فقد ذكرت بعض الدراسات التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة : بأن حوالى نصف أطفال الدول النامية لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء ، وأنهم يتعرضون باستمرار لأمراض سوء التغذية .

وجاء في تقرير لليونسيف عن حالة الأطفال في العالم الثالث لسنة ١٩٨٢م ما يلى :

أ) يوجد خمسة عشر طفلا من بين كل مائة طفل في العالم يعانون من سوء التغذية المستتر .

ب) يوجد خمسة ملايين طفل يموتون في كل سنة بسبب تعرضهم للجفاف الناجم عن الاسهال الشديد .

ج) يوجد أربعون ألف طفل يموتون يوميا بسبب سوء التغذية .

د) إن الآلات العسكرية تصرف كل أربع ساعات ما يعادل

ميزانية اليونسيف في عام كامل[٥] ويؤكد خبير التغذية «ح . م . بنجوا» إنه يوجد في أمريكا اللاتينية الآن مليون من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحادة ، وعشرة ملايين يعانون من سوء التغذية المتوسطة ، وهذه الأرقام تنطبق بالتوالى على ثلاثة ملايين ، وستة عشر مليونا من أفريقيا ، وستة ملايين وأربعة وستون مليونا من آسيا ، فإذا أخذنا العالم في مجموعه : فسنجد أن عشرة ملايين من الأطفال مهدّدون بالموت ، وأن حالة تسعين مليونا من الأطفال مصابون بأمراض سوء التغذية ويمكن أن تسوء حالتهم فجأة [٦] .

وهذه الأرقام والاحصاءات هى ماحدت بالغرب ، وبالمفكرين فيه على وجه الخصوص ، إلى تبنّى سياسات غير اخلاقية تجاه الدول الفقيرة أو النامية ، وانتشرت فكرة «قارب النجاة» التى نادى بها «هاردن» وخلاصة هذه الفكرة : أن الأرض تشكل قارب نجاة ليس فيه من الطعام مايكفي الجميع ، أليس من العدل أن يذهب الطعام الى الذين يتمتعون بأكبر فرصة للنجاة ؟ ولو خاطرنا بإحضار ركاب جدد ، فماذا يحدث إذا قسمت المساحة في القارب ؟ يسأل الدكتور «هاردن» ويجيب : يغطس القارب ويغرق الجميع ، فالعدالة المطلقة تعنى الكارثة المطلقة .

---

(٥) جريدة الاهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٣/١/١٥م .
(٦) مجلة اليونسكو العدد ١٦٨ ص ٢٤ مقال بقلم «نلسون شيفز» المستشار العلمي لمعهد التغذية بجامعة بريمبوك بالبرازيل .

فى مثل هذا الجو المفعم بالأنانية : أخذت أجهزة الإعلام في الغرب تصوّر أزمة الجوع في العالم ونقص الغذاء في الدول النامية بوحش متربص بها ، مايلبث أن ينقض ليدمر كل شيء ويهدم أركان الحضارة والتقدم ، ولذلك فقد رأوا أن يقاوموه بعنف وأن توضع الخطط والدراسات لوقف الزيادة السكانية في العالم النامى .

والأمر كما ذكرت من قبل جد خطير ، ولذلك يجب أن توضع مسألة نقص الغذاء وسياسة تحديد النسل في الدول النامية تحت دراسة علمية متأنية حتى تتضح أبعادها الحقيقية ، ولا يخيل علينا هذا الزيف الإعلامي ، وتلك اللعبة المرسو ، لعبة الأرقام أو العد والإحصاء .

ثانيا : مناقشة هذا الاتجاه ، أو تلك النظرية السكانية :

لقد نظر أصحاب هذا الاتجاه إلى النمو السكاني كعملية منفصلة عن كل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، واستبعدوا ما لهذه الظروف من تأثير كبير على الزيادة السكانية ، كما استبعدوا قدرة الانسان وإمكاناته الهائلة ــ علميا وتقنياً ــ على زيادة الموارد بنسب تفوق الزيادة السكانية .

ومما يؤكد ذلك ماذكره الباحث الصيني الشهير «سن تشن تشيه» من أنه في الفترة مابين عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٢٧ م قد زاد سكان العالم مع استبعاد الاتحاد السوفيتي والصين بنسبة ٩٪ بينما زادت الموارد بنسبة ١٣٪ وفي الفترة مابين ١٩١٠

حتى ١٩٥٣ م زاد الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية ٦٨٪ بينما زاد السكان بنسبة ١٣٪ فقط» [٧] .

بل ان الإحصاء السكاني على أساس معدلات الزيادة بقطع النظر عن الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالسكان ، هو إحصاء يضرب في الخيال والتخمين ، وأكبر دليل على ذلك هو الواقع التاريخي للأمم السابقة ، فلقد قدّر «بلوش» عدد سكان الامبراطورية الرومانية بحوالى ٤٥ مليون نسمة في القرن الرابع عشر قبل ظهور «السيد المسيح» ويسكن هذه الأقطار اليوم حوالى ٣٠٠ مليون نسمة . وهنا يبرز السؤال التالى : ماذا يمكن أن يحدث لو أن هؤلاء السكان تزايدوا حتى ولو بأقل نسبة ولتكن ١٪ فقط ؟ إن أى أسرة من ذلك العهد كانت ستهب للعالم (١٣٠) مليون نفس ، أى أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية كان سيصل إلى مايقرب من (٣٠٠) مليار ، أى مايزيد (١٢٠,٠٠٠) مرة على عدد سكان العالم الحاليين . [٨] .

إن الذين يقلقون من المستقبل قد شطحت بهم الرؤيا إلى حد بعيد ، وفاتهم أن النمو السكاني المتزايد يخلق تحدّيا يتمثل في المزيد من الجهد الذي يبذله الأفراد للكشف عن مصادر جديدة للطاقة ، واستزراع نباتات وأنواع جديدة عالية المحصول ، واختراع آلات وأجهزة ووسائل لتوفير الوقت وحماية المحاصيل وسرعة العائد .

---

(٧) أمم غنية وأمم فقيرة ص ١٦ .
(٨) مشكلة السكان في العالم ص ٣٢ .

وقد ثبت أن النمو السكاني السريع يؤدى الى سرعة نمو المعرفة التكنولوجية وإمكانية استخدامها ، وأن النمو السكاني الإيجابي ــ وهو الذى تظهر فيه دفعات الشباب المتجدّدة ــ قد أنتج أداءً اقتصاديا أفضل على المدى الطويل مما تنتجه المجموعة السكانية الثابتة ، وأنه يخلق فرصا إضافية فى الأعمال والابتكارات تؤدى الى انتعاش الاقتصاد وتقدم المجتمع . (٩) .

ولقد أثبت المحلّلون لظواهر المجتمعات : أن كثرة الهجرة إلى أمريكا خلال القرن التاسع عشر الميلادى كانت من أكبر الدوافع في النمو الاقتصادى الأمريكي ، وأنه في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين اقترن الكساد في بريطانيا بنقص كبير فى معدل المواليد (١٠) .

ويقول المؤرخ الشهير «ويل ديورانت» : كثرة السكان من أهم أسباب التقدم المدنى .

ويقول «آرنولد تونبي» : إن كثرة السكان ــ هى التحدّى الذي يخرج أية حضارة انسانية إلى الوجود (١١) .

ولقد قام البنك الدولي بدراسة عن احتمالات المستقبل

---

(٩) انظر في ذلك اليونسكو العدد رقم ١٥٦ ص ٢٥ مقال بعنوان «زيادة النسل والنمو الاقتصادي» بقلم «جوليان ل . سيمون» .

(١٠) أمم غنية وأمم فقيرة ص ١٩ .

(١١) حركة تحديد النسل ص ١٧٢ لأبي الأعلى المودودي . من بحث للأستاذ خورشيد أحمد بجامعة كراتشي مؤسسة الرسالة ط. أولى سنة ١٩٧٠م .

بالنسبة للبلاد النامية أو المتخلفة ، وقد تألفت عينة الدراسة من أربعين دولة نامية تمثل أكثر من ٨٥٪ من سكان البلاد النامية ، وانتهت الدراسة بهذا التقرير : لقد خلق الوضع العالمي المعاصر ، من ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي الواسع النطاق ، وارتفاع أسعار الطاقة . والانكماش الاقتصادي خلال سنة ٧٤ ــ ١٩٧٥م ، لقد خلق هذا الوضع تحديا لدى الدول النامية في نموها الاقتصادي بلغت نسبته ٤,٤٪ عام ٧٥ ــ ١٩٧٦م ، على حين سجلت بلاد منظمة التعاون الاقتصادي إنخفاضا في الدخل لنفس السنة بلغت نسبته ٢٪»(١٢)

وأمامنا نموذج من الدول الأوربية في هذا المجال وهو «هولندا» فقد كان سكانها في القرن ١٨ الميلادي أقل من المليون ، وزاد عدد السكان فيها حتى جاوز العشرة ملايين في سنة ١٩٥٠م ، وهذا العدد يسكن في قطعة من الأرض تقدر بـ (١٢٨٥٠) ميل ، وقد خلق هذا الوضع تحديا لدى هولندا فضمت لدى أراضيها نحوا من (٢٠٠,٠٠٠) هكتار من دفع البحر وتجفيف المستنقعات ، وأصبحت هولندا الآن من الدول المصدرة للغذاء .

ولقد ذكر «ويلاردو كوكرين» أن أوربا مرت بمراحل أربع أو دورات أربع بالنسبة لزيادة سكانها وهى :

(أ) مرحلة ما قبل سنة ١٧٥٠م : كانت نسبة المواليد

---

(١٢) الأهرام الاقتصادي «التمويل والتنمية» العدد ١٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٥م ص ١٠ .

عالية ونسبة الوفيات عالية كذلك وتمثل في الحالتين ٣٥ في الألف .

(ب) مرحلة ما بين ١٧٥٠ ـــ ١٨٥٠م : كانت نسبة مواليد عالية ونسبة وفيات ناقصة ، ووصلت نسبة المواليد في هذه الفترة ٤٠ في الألف ، وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التوسع المبكر ، ومع ذلك فإن التضخم السكاني في أوروبا لم يسبب مجاعة في هذه الفترة ، وإنما العكس كان الصحيح ، حيث تحسن معدل نصيب الفرد من الغذاء سواء من ناحية النوع أو الكم .

(ج) مرحلة مابين ١٨٥٠ ـــ ١٩٢٠م : كانت نسبة مواليد ناقصة ونسبة وفيات ناقصة بلغت في الحالتين ١٥ في الألف تقريبا .

(د) مرحلة ما بين ١٩٣٠ ـــ ١٩٧٠م : كانت نسبة مواليد ثابتة ونسبة وفيات ثابتة بلغت في الحالتين ١٠ في الألف تقريبا .»[١٣]

وبالنظر في هذه الدورات التي مرت بها أوروبا نلاحظ أن المجتمع العربي قد وصل إلى التقدم والاستقرار الاقتصادي بدون قوانين لضبط النسل .

وإذا كنا أمام فرضين : الأول يقول إن قلة السكان تؤدي إلى النمو الاقتصادي ، والثاني يقول إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى

---

(١٣) مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية ص ٧٥ ـــ ٨١ بقلم ويلاردو . كوكرين مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٤ .

ضبط النسل والوصول إلى المعدل الثابت في المواليد والوفيات ، فإننا من خلال ما مرت به أوربا في نهضتها وغيرها من دول العالم المتقدم كأمريكا واليابان . نستطيع أن نقول : إن الفرض الثاني هو الذي يجب الأخذ به ، وهو الذي يؤيده الواقع التاريخي وحركة التطور والنظريات العلمية .

بل إن ربط حركة النسل بالمشكلة الأقتصادية هو مغالطة علمية ينكرها الواقع التاريخي الذي عاشته دول أوربا خصوصا عقب إنتشار الدعوة إلى تحديد النسل على يد المالتسيين منذ الفصل الثاني من القرن ١٩ إلى العقد الثالث من القرن ٢٠ الميلادي .

ومما هو معروف أن حركة تحديد النسل قد انتشرت في أوربا ولاقت الرواج أيام كان مستواها المعيشي في إرتفاع متزايد ، ولم تكن أوربا مهددة بأي خطر غذائي أو إقتصادي في هذا الوقت ، ويمكن ارجاع السبب الحقيقي في انتشار الحركة في أوربا إلى : المشاكل الاجتماعية والدينية ، وثورة التطلعات إلى الرفاهية والتمتع الكامل بالحياة ، والتخلص من تبعات الأسرة وقيودها .

ولقد جاء في استبانة الأمم المتحدة حول السياسة السكانية التي نشرت في فبراير سنة ١٩٧٤م : أن خمس دول أوربية أجانب : بأن سياستها السكانية تقف إلى جانب زيادة عدد السكان وهي : تشيكوسلوفاكيا وفرنسا واليونان والمجر ورومانيا .

كما رأينا أيضا أن السكان لم تزد نسبتهم في العالم بالقدر

الذي ذكره «مالتس» في متتاليته الهندسية أو حتى بنسبة قريبة منها ، بل إن أوروبا نفسها قد عانت نقصا كبيرا في المواليد بعد أقل من مرور قرن على هذه النظرية ، فقد كانت نسبة المواليد حين ظهور هذه النظرية ٣٤,١ في الألف ، إنخفضت إلى النصف تقريبا بعد مرور خمس وسبعون سنة من ظهورها .

إن الدعوة إلى تحديد النسل تأتي من أمم نالت من الكثرة منالا بعيدا ، حيث نرى بلدا مثل الولايات المتحدة الأمريكية زاد تعدادها اليوم على ٢٥٠ مليون نسمة ولازالت تطلب المزيد وتفتح أبوابها أمام الهجرة من كل صوب .[١٤]

إن الدعوة التي توجهها اليوم الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة لتحديد نسلها بحجة أن ذلك هو الحل لخروجها من أزماتها الاقتصادية ، هي دعوة مغرضة ضاربة في الجهل بواقع هذه الدول وظروف تطورها .

وأخيراً : فإننا قد رأينا أن الاحصاء السكاني على أساس معدلات الزيادة وحدها ، وقطع النظر عن كل الظروف المحيطة بالبشرية طبيعيا واقتصاديا وعلميا ، وتجاهل التحدي البشري وقدرة الانسان على معرفة الطبيعة واستحداث الوسائل للتأثير عليها ــ هذا الاحصاء ــ يضرب في الخيال وليس له قيمة علمية .

---

(١٤) اليونسكو العدد رقم ١٥٦ صفحة ٢١ ــ ٣٢ تحت عنوان «استبانة الأمم المتحدة حول السياسات السكانية للحكومات .

ثالثاً : دراسة العلاقة بين الأرض
والسكان باستخدام لغة الأرقام :

إذا كانت لغة الأرقام من أقوى المؤثرات على النفس البشرية ، فلا أقل من أن نستخدم نفس السلاح لنبين من خلاله خطأ ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه السابق ، إذ أن دعوى الضبط السكاني عندهم مؤسسة بوجه عام على العلاقة الكائنة بين الأرض والسكان ، فإذا زاد السكان على ما تطيقه الأرض فالحد وارد ، لكن ما الحل إذا كانت الأرض قادرة على استيعاب أضعاف بل مئات الأضعاف لما عليها حاليا من سكان ؟ هل يكون للحد معنى حينئذ ؟ أم أن مسألة الحد من الزيادة السكانية في دول العالم النامي وراءها أهداف ومخططات أخرى غير المشكلة الغذائية ؟ لنرى ذلك بشيء من البسط مستخدمين في ذلك لغة الأرقام لنقرع الشبهة بالحجة والدليل بالدليل :

إن القول بأن نقص الغذاء هو نتيجة نوع من القوانين الطبيعية ، أو عجز في موارد الطبيعة ، هو قول لا يسنده رأى علمي ، ومجرد تحليل بعض الأرقام يوضح لنا هذا .

فالمحيطات تغطي ٧١٪ من مساحة سطح الأرض ، و ٢٩٪ هي الجزء اليابس منها وهي تبلغ (٥٦) مليون ميل مربع موزعة كالآتي : ٣٠٪ تغطية الغابات ، و ٢٠٪ تغطية السهول العشبية ، و ١٨٪ جبلي ، و ٣٢٪ صحراء .

ويقرر «روبرت سولتز ، وهوبر شانتز» من خبراء وزارة الزراعة في الولايات المتحدة : أن (٢٥) مليون ميل مربع ، أى نصف

مساحة اليابسة تقريبا يمكن استغلالها في الزراعة بالطرق المتبعة حاليا في استغلال التربة ، أما الجبال والصحاري ، فلا تعتبر صالحة في الزراعة ــ ولو أن السنوات الأخيرة قد شهدت إنتصارات ملحوظة حققتها طرق الزراعة التقنية في هذه البقاع ــ ومع ذلك فإن هذا الرقم يضع تحت تصرف البشر (١٦) بليون فدان يمكن زراعتها ــ أى بمعدل (٤) أفدنة لكل فرد من السكان على أساس تعداد العالم الحالي ــ وقد قرر علماء الزراعة والتغذية ــ الذين يدرسون العلاقة بين المساحة المنزرعة وإنتاج الطعام في ضوء علم التغذية الحديث ــ أن نحو فدانين لكل فرد كافيان لتوفير العناصر الضرورية لغذاء معقول .

وللأسف فإلى اليوم لم تبلغ المساحة المنزرعة في العالم أكثر من بليونين من الأفدنة ، أي بنسبة الثمن من المساحة الممكن زراعتها ، وقد اسقطنا من حسابنا نصف مساحة اليابسة ، فالجبال والصحاري لم تحسب ضمن الأرض الصالحة للزراعة ، مع أن مئات الألوف من الأفدنة في الصحراوات المدارية قد تحولت أخيرا إلى أرض زراعية بفضل الأساليب الحديثة .[١٥]

ولننظر معا في هذه الاحصائية في الهند يزرع ٤٠٪ فقط من الأراضي الخصبة ، وفي باكستان يزرع أقل من الثلث وفي

---

(١٥) الاسلام في المعركة ضد الجوع ص ١٩ ، ٢٠ للأستاذ فتحي عثمان نشرة وزارة الأوقاف سنة ١٩٦٣م .
ــ كم من البشر ستطعم الأرض ص ٤٦ .

كوستاريكا يزرع الربع فقط ، وفي الأرجنتين الخمس ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد ٢٥٪ من المساحة الكلية صالحة للزرع . ولكن الذي يزرع بالفعل حوالى ٥٪ فقط ، وفي استراليا يوجد (٥٦) مليون هكتار صالحة للزراعة ، ولكن الذي يزرع منها (٩) مليون فقط ، وفي أثيوبيا يوجد (١٨٠) مليون فدان صالحة للزراعة ، ومازال حوض الامازون ــ في البرازيل ــ أرضا بكرا ومساحته تساوي جزء على عشرين من سطح اليابس[١٦] .

وجاء في تقرير لـ «منظمة الأغذية والزراعة» أن العالم سيأكل في الغد من ثلاث مناطق هي : السودان واستراليا وكندا ، ويكفي أن نعلم أن في السودان مساحة صالحة للاستغلال من الآن تبلغ (٧١) مليون فدان ، وهو تقدير متحفظ جداً ، وبعض الاحصائيات تقدرها بنحو (١٥٠) مليون فدان ، وهذا ما دفع «الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي» أن تضع أول برنامج لتحقيق الأمن الغذائي لتنفيذه في السودان .[١٧]

وتقع أوسع المساحات من الأراضي القابلة للزراعة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية ، وليس هناك ما يمنع من زراعتها إلا وجود المشاكل الاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية في هذه الدول ،

---

(١٦) اليونسكو العدد ١٧ ، ١٨ ص ٥٣ مقال تحت عنوان «طلائع النصر» بقلم د . فرانك وباركر .

(١٧) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٤م

فلو قدمت الدول المتقدمة إليها يد المعونة المالية والفنية والتقنية ، لكان لهذه الدول ــ بل لوجه الأرض كله ــ شكلا آخر يموج بالرخاء والرفاهية .

وهذه المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ، قد جعلت الخبراء والمتخصصين يقررون بلغة الأرقام مدى كفاية غلة الأرض لما عليها من الناس وزيادة .

يقول «م . ك بنت» ولنحسب على وجه التقريب كمية الغذاء التي يمكن الحصول عليها من الأراضي الزراعية المستغلة الآن وعدد الناس الذين يمكن أن تكفيهم ، سنجد أن غلة الهكتار الواحد تكفي لاطعام سبعة أشخاص فهو يغلّ في المتوسط كمية من الغذاء تساوي (٣٠) مليون سعر كبير من وحدات الطاقة ، وإذا كان إحتياج الانسان السنوي يصل إلى (٤,٥) مليون سعر كبير تقريبا ، فإنه في ظل المستوى السائد الآن للزراعة يمكن إيجاد غذاء كاف لنحو عشرة آلاف مليون شخص ولو ان المساحة المنزرعة حاليا وصلت في إنتاجها إلى مستوى محاصيل التجارب لأمكن إطعام من (٢٧ ــ ٤٦) بليون شخص .[١٨]

بل وجدنا «كلارك» يقول : وإذا كان الغذاء أساسه الحبوب فيمكننا إطعام (٩٠) ألف مليون شخص ، وهذه التقديرات مبنية على محصول يزيد قليلا عن معدلات إنتاج الحبوب

---

(١٨) اليونسكو العدد رقم ١٧ ، ١٨ ص ٢٣ مقال تحت عنوان «الجوع المستتر» بقلم ميشيل سبيد الأستاذ بالمعهد الزراعي بباريس .

الحالي لكل ال (١٦) بليون فدان الصالحة للزراعة والمسلم بوجودها في العالم الآن .

ويؤكد الأخصائي الزراعي الأمريكي «إدوارد فولكنز» أن إنتاج المحاصيل الزراعية مضاعفته من ٥ ــ ١٠ مرات وقد إنتهت لجنة منظمة الأغذية والزراعة في التقرير الخاص بشأن التغذية في العالم ، بأن إنتاج القمح يمكن زيادته إلى ٥٠٪ بواسطة الوسائل الحديثة ، والأرز يمكن زيادته إلى ١٠٠٪ ، وعلى وجه المثال : في الهند يمكن زيادة القمح ٣٠٪ في عشر سنوات كالآتي :

٢٠٪ باستخدام المخصبات ، و ٥٪ باستعمال أصناف جديدة ، ٥٪ برعاية المحصول من الآفات والحشرات . وليس الأمر قاصراً على الأرض الزراعية ــ والتي لو أحسن استغلالها لكان من الناتج منها ما يكفي أضعاف أضعاف ما على الأرض من سكان ــ ليس الكون في خيراته وطاقاته قاصرا على المسطحات الزراعية ، وإنما هناك إمكانات وطاقات لو أمكن استغلالها على الوجه الأمثل ، لتغير وجه الأرض إلى جنة فيحاء ، فهناك البحار والمحيطات المملوءة بالخيرات والثروات وخاصة الثروة السمكية ، وهناك الثروة الحيوانية ، وهناك الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر ، والطاقة النووية وغير ذلك من الطاقات والخيرات التي أودعها الله الأرض وبارك فيها ، يقول الله عز وجل :

---

(١٩) مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية ص ١٥٤ تأليف ويلاردو كوكرين ترجمة د. محمد الشحات .

﴿قل أئنكم تكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين . وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين﴾[20]

فالآية الكريمة تشير إلى أن الأرض مملوءة بالخيرات والأقوات التي تكفي ما عليها من أحياء ، وأنه مبارك في تلك الأقوات مدى وجود الحياة على سطح البسيطة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وإذا كنا قد تناولنا صورة العالم على وجه الاجمال ، فما أحرانا أن نتحدث ـــ على وجه الخصوص ـــ عن واقع الدول النامية التي يعتبرونها سبب المشكلة .

فقد جاء في الكتاب السنوي للأمم المتحدة في إحصاء سنة ١٩٦٨م : أن كثافة السكان في العالم تقدر بـ (٢٦) شخصاً لكل كيلو متر مربع من الأرض ، وتعتبر أوروبا من أشد القارات كثافة حيث تصل النسبة بها إلى (٨٩) شخص لكل كم٢ ، وتحتل آسيا المرتبة الثانية ، فتصل كثافتها إلى (٦٤) شخصاً لكل كم٢ ، تليها أفريقيا وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي حيث تصل النسبة في هذه المناطق إلى (١٠) أشخاص لكل كم٢ ، وتعتبر هولندا أشد دول العالم كثافة إذ تصل النسبة بها إلى (٣٥٦) شخص لكل كم٢ ، وعلى النقيض من ذلك تقف استراليا وليبيا ومنغوليا وموريتانيا إذ تصل الكثافة فيها إلى (٢) شخص لكل كم٢ [21] إن مشكلة الزيادة السكانية تؤكدها الدول

(٢٠) سورة فصلت الآية رقم ٩ ، ١٠ .

(٢١) اليونسكو العدد رقم ٥٧ ص ١٦ حكايات الانفجار السكاني في مدن العالم .

المتقدمة تأكيداً مفتعلا لتحتج بها على التهرب من التزاماتها قبل المجتمع الدولي ، وبدلا من أن تؤدي واجبها في علاج أسباب التخلف بين دول العالم النامي ، وتزيد من حجم التبادل التجاري معها ، ومن حجم المعونات المالية والفنية ، ودخول التكنولوجيا إليها ، وحجب ألاعيب الحروب عنها وتصدير السلاح إليها ، بدل من أن تقوم الدول المتقدمة بهذه الالتزامات نجدها تصرخ في وجه هذه الدول أن أوقفوا نسلكم ، ووفروا غذاءكم .

وقد قامت الأمم المتحدة بعدة دراسات عن المشكلة السكانية ، وقدم مندوبوا الدول النامية ردودهم وبحوثهم حول المشكلة السكانية بما يلقي اللوم على الدول المتقدمة ، ويكشف حقيقة الزيادة السكانية في تلك الدول النامية .

يقول «ميجول أ . أوزوريودي الميدأ» رئيس وفد البرازيل في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الانسانية المنعقد باستوكهولم في سبتمبر ١٩٧٣م ـــ يقول : من واجبي أن أهاجم ذلك الاتجاه الذي يزعم أن الدول المتقدمة قد برهنت بتطورها على أن لها حقاً خاصاً في البقاء والخلاص ، فألقت بذلك على عاتق الشعوب المتخلفة الأكثر عدداً مسؤولية إيجاد الرقعة الضرورية على ظهر الأرض .

إن التركيز على النمو السكاني بهذا الوصف دون ربطه بما بين السكان وقاعدة الموارد القومية بما في ذلك الرقعة الجغرافية ، هو تناول ناقص وغير مقبول في دراسة المشكلة .

وكيف تترك الدول التي يسكنها أكثر من (١٠٠ ، أو

٢٠٠ ، أو ٣٠٠) نسمة لكل كم[٢] خارج نطاق البحث ، في حين تلام الدول التي يقل سكانها عن (٢٠) نسمة لكل كم[٢] على سياستها السكانية ، مع أن الزيادة في هذه الدول ستحقق لها المزيد من الكفاية الاقتصادية ، وتحقق لها تكاملها القومي والذاتي بوصفها جماعة إنسانية .

إن البرازيل لا تفهم لماذا تشير الدول المتقدمة ــ ذات الكثافة السكانية العالية ــ على الدول الأقل كثافة بأن تخفض من نسلها وأن تكون أكثر ضبطاً من الناحية السكانية .

وإذا كانت الدول المتقدمة تهمها إلى هذا الحد مسألة نمو السكان ، أفلا يجمل بها أن تنقل المصانع والاستثمارات الجديدة إلى الدول النامية بدلا من أن تقبل المزيد من العمال الوافدين من الخارج .

إن التطور كان على الدوام ينتشر من المناطق الكثيفة السكان إلى المناطق القليلة السكان ، وقد أظهر التاريخ أن النمو السكاني السريع يعد علامة من علامات التطور ، كما أن الحل لمشكلات السكان لن يكون إلا في التنمية الاقتصادية ، لا في العمل الملزم لقطاعات معينة باتخاذ تدابير لضبط النسل .

وقال مندوب شيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٠م : إن مشكلة الزيادة السكانية تؤكدها الدول المتقدمة تأكيداً مفتعلا لتحتج بها على التهرب من التزاماتها تجاه المجتمع الدولي ، وأن أوروبا قد تطورت في القرن التاسع

عشر بدون برامج لتحديد النسل .[٢٢]

وقالت «مازا بيكل» التربوية الأثيوبية في دراسة قدمتها عن السكان والتنمية في افريقيا :

«إن المشكلة في قارة أفريقيا لا تكمن في التزايد السكاني ، وإنما تكمن في أن ملايين من الشعب الذي يعيش في بيئة غنية لا يملكون إلا فرصة غير كافية لتطوير إمكانياتهم الحقيقية ، وأن الكثافة السكانية في افريقيا منخفضة إذا قورنت ببقية مناطق العالمي المتقدم ، إذ تبلغ (١٠) أشخاص لكل كم^{٢} في مقابل المعدل العالم وهو (٢٦) شخصاً لكل كم^{٢} حسب إحصاء سنة ١٩٦٨م .

كما أن معدل كثافة السكان الزراعيين في المناطق الزراعية أقل بكثير من المعدل العالمي ، فقد قدرت في سنة ١٩٦٨ بـ (١٨٤) شخص لكل كم^{٢} . مقابل المعدل العالمي (٢٤٨) شخص لكل كم^{٢} من الأرض المنزرعة .

ولنا أن نسأل : هل مشكلة العمالة المتزايدة في إفريقيا هي أساساً نتيجة النمو السكاني ؟ أم انه ممكن ردها إلى حصة الموارد التي بعدت عن التنمية الزراعية في المناطق الريفية ، وهي أكبر قوة عاملة في إفريقيا ؟ ، إن الدليل الأكيد لدينا في عملية «تثبيت النمو السكاني أو تخفيضه» هو تجربة الدول المتقدمة عبر مسيرتها الحضارية ، وقد تبين أن مسألة تخفيض النسل هي وظيفة الرفاهية أو ليس ثمة من سبب يجعل إفريقيا تخفض من

---

(٢٢) اليونسكو العدد ١٠٦ ص ٦ ــ ٧ النمو السكاني أم النمو الاقتصادي .

نسلها لأنها لم تصل بعد إلى درجة الرفاهية .

وإن ما يصدر في عدد كبير من المراكز العلمية في العالم العربي عن المشتغلين بلعبة الأرقام والعد والاحصاء ، ثم يستنبطون أن العالم مهدد بكارثة من جراء الانفجار السكاني ، إلى هؤلاء نقول : إن أساس المعلومات السكانية في إفريقيا واهٍ إلى حدٍ كبير .[٢٣]

إن حكاية الانفجار السكاني في الدول النامية ، ما هي إلا أكذوبة كبرى يضخم الاستعمار صداها ويزعج الدنيا بطنينها ، والحقيقة التي لا شك فيها هي : أن أقطار العالم الثالث — كما يسمونه — مشحونة بخيرات تكفي أضعاف أضعاف سكانه ، بيد أن هذه الخيرات تتطلب العقول البصيرة والأيدي القديرة ، وأن الفقر في هذه الأقطار هو فقر أخلاق ومواهب ، وليس فقر أرزاق وإمكانات.

يقول الشيخ الغزالي : «لماذا يكون المولود القادم أكالا لا شغالا ، ومستهلكا لا منتجا ، وعبئا على الحياة لا عونا لها ، لماذا تكون الأجيال الوافدة مبعث قلق لا مثار استبشار ؟ لماذا كل هذا ؟ .

إن الجهود المادية والمعنوية التي يبذلها المتشائمون لقتل هذه الأنفس ، أو الحيلولة دون وجودها لو بذلت في تصحيح الأخطاء الاجتماعية ، وتقويم الانحرافات العقلية والفكرية ، لكانت أقرب إلى الرشد وأدنى إلى الغاية .

(٢٣) اليونسكو العدد رقم ١٥٨ — ١٥٩ ص ٤٢ — ٤٥ تحت عنوان «أنبياء الهلاك الزائفون» .

ثم يتساءل الشيخ الغزالي قائلا : لماذا تكون النسبة الكبيرة في المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة في صورة مواد استهلاكية وحسب ، وتمتنع امتناعا غريبا عن تصنيع البيئة وإعانة تلك الدول على استغلال مواردها الوطنية وبقدراتها الخاصة ، وكأنها خطة مرسومة لكي تبقى شعوب هذا العالم النامي مشلولة المواهب ، مكشوفة العجز ، لا تستطيع الانتفاع بما لديها من خيرات .[٢٤]

أليس من المدهش حقا بعد كل ما تقدم : أن يكثر الحديث في السنوات الأخيرة عن تزايد السكان في العالم ، وأن الأرض سوف لا تستطيع تحمل تلك الاعداد المتزايدة ، وأن البشرية مهددة بالخطر من جراء هذا الانفجار السكاني في العالم النامي .

أليس من الغريب : أن يصب الجميع جام غضبه على الدول النامية ، ويعتبروا الزيادة السكانية فيها هي الخطر الداهم على هذا العالم ؟ .

إنهم في الحقيقة يتجاهلون طبيعة النمو السكاني في هذه الدول ، ويتجاهلون إمكاناتها الطبيعية والبشرية ، ويتهربون من مسئولياتهم إزاء تطوير الدول النامية وإعانتها لاستغلال مواردها .

وينتقد «ميك كارك» هذا السلوك للأمم الغربية بكل صراحة قائلا : «إن أهل الشرق سوف لا يلبثون إلا قليلا حتى يطلعوا على حقيقة هذا الدجل ثم لا يغفرونه لأهل الغرب لأنه استعمار

(٢٤) قذائف الحق ص ١٩٤ للشيخ محمد الغزالي المكتبة العصرية صيدا بيروت .

من نوع جديد يهدف إلى دفع الأمم غير المتقدمة ـــ ولا سيما الأمم السوداء ـــ إلى مزيد من الذل والخسف حتى تتمكن الأمم البيضاء من الاحتفاظ بسيادتها[٢٥]

وبعد هذا الاستعراض العام للمشكلة من خلال وضع الدول النامية عامة ، نريد أن نقدم نموذجا ، أو كشفا تحليليا لدولة من هذه الدول النامية وهى «مصر» تتضح الأمور أكثر فأكثر .

رابعاً : دراسة المشكلة السكانية في مصر كنموذج تحليلي لوضع الدول النامية :

من المعروف أن «مصر» تعاني أزمة غذائية ، ولديها العديد من مشاكل التنمية ـــ شأنها شأن أي دولة نامية ـــ وقد تعالت فيها صيحات الانفجار السكاني ، وقامت الدعوة فيها إلى تحديد النسل على قدم وساق ، مما حدا بالدولة أن تضع في سياستها القومية خطة «تحديد النسل» أو ما يطلق عليها «تنظيم الأسرة» ، وقد اعتمدت المبالغ اللازمة لتمويل هذه الخطة ، وتوالت أبواق الدعاية في كل مجال من وسائل الاعلام ، وظهرت البحوث والدراسات ، وعقدت الندوات والمؤتمرات ـــ كل ذلك ـــ من أجل حمل الشعب المصري على تحديد نسله ، بحجة أنه يوجد في مصر إنفجار سكاني .

والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هنا هو : هل صحيح أن في مصر إنفجاراً سكانيا ؟ والسؤال الثاني : هل مصر فقيرة في

---

(٢٥) مجلة تايم الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦١/١/١١م .

مواردها الطبيعية وإمكاناتها البشرية والعلمية إلى الحد الذي لا يفي بحاجة السكان على أرضها ؟ لنرى ذلك بالتفصيل :

أما عن السؤال الأول : فإن تعبير الانفجار السكاني لم يوضع في مصر إبتداء لوصف معدلات التزايد السكاني ، ولكنه تعبير شائع دوليا في الدول النامية ، وهو ليس من التعبيرات العلمية ، ومعدلات التزايد السكاني في مصر — كما أوردها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء — في السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨م هي على التوالي : ٢٤,٧ ، ٢٦,٥ ، ٢٨,١ ، ٢٩,٧ في الألف ، وقد ذكرت بعض المصادر أن الزيادة السكانية في مصر بلغت نسبتها في سنة ١٩٨٣م حوالى ٢٢,١ في الألف .

وهذه النسب في الحقيقة لا تؤدي إلى ما يسمى بالانفجار السكاني ، إذا ما وضعنا في اعتبارنا العلاقة الكائنة بين الأرض والسكان ، وكذا نسبة الوفيات .

إن المشكلة في حقيقتها هي خلل استيطاني ، حيث ان الجزء المأهول بالسكان — وهو الوادي القديم يمثل ٣,٦٪ من المساحة الاجمالية ، = ٩٩٪ من سكان مصر يقطنون هذه المساحة المحدودة ، ولذلك تعتبر الكثافة السكانية في الوادي والدلتا من أعلا الكثافات في العالم ، ففي القاهرة تبلغ (٢٤,٠٠٠) في الـ كم^{2} ، وفي بعض الأحياء الشعبية تصل إلى (١٤٠,٠٠٠) في كم^{2} .

ومع هذه النسب المرتفعة ، فإننا نجد عدد السكان في

الصحراء لا يتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) نسمة ، من إجمالي عدد السكان حسب إحصاء سنة ١٩٧٨م .

وإذا كنا ننظر إلى السكان باعتبارهم مستهلكين ، فيجب ألا ننسى أنهم الطاقة اللازمة للانتاج فهم الثروة الحقيقية ، وهم محور الحياة الاقتصادية بشقيها «الانتاج والاستهلاك» .

ومن الحقائق التي يجب الاشارة إليها هي : أن المشكلة السكانية لا تعني الزيادة المطردة ، أو المطلقة في عدد السكان ، فعلى سبيل المثال : نجد أن بعض دول أمريكا اللاتينية والتي تسجل أعلا معدلات النمو السكاني في العالم ، لا تعاني من مشكلة التضخم السكاني ، ومازالت تفتح أبوابها أمام الهجرة إليها من جميع أنحاء العالم ، لأنها في حاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة لتستثمر مواردها الطبيعية إستثمارا كاملا .

فالكثافة العددية أو الجغرافية وحدها ، لا تكفي للحكم على وجود مشكلة التضخم السكاني ، وإنما العبرة بالعلاقة بين عدد السكان وحجم الموارد المستخدمة في النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ومفتاح الموقف هو : أنه يجب على أي برنامج قومي يوضع لعلاج التضخم السكاني ، عليه ألا يتجه إلى تحديد النسل ، أو التحكم في الزيادة السكانية ، بقدر إتجاهه إلى العمل على زيادة الانتاج إذ أن محاولة تحديد حجم أمثل للسكان في مصر لا يعد عملا عسيراً فقط ، بل وأيضاً مستحيلا . وحل غير عملي ، فالمحور الرئيسي للحل هو زيادة الانتاج ، وتوفير فرص

العمل لكل فرد وتحويل الكم السكاني إلى كيف منتج ، وذلك لا يتم عشوائياً ، وإنما بالتخطيط الجيد في كيفية الاستفادة بالقوة البشرية ، ووضع الميزانية المالية التي تساعد على ذلك ، وبدل أن ترصد المبالغ لتحديد النسل ، أولى بها أن تذهب إلى الاستثمار والتنمية .[٢٦]

أما التساؤل الثاني وهو : هل الموارد الطبيعية وإمكانات الاستثمار المتاحة في مصر دون حاجة السكان فيها ؟

فبداية نحب أن نشير إلى أن العناصر اللازمة لأى نهضة أو للخروج من الأزمة الغذائية تتلخص في أربعة أشياء هي :

١ــ الأرض الزراعية ، ٢ــ العمالة المدربة ، ٣ــ رأس المال ، ٤ــ التنظيم والادارة .

وهذه العناصر الأربعة موجودة ومتوفرة في مصر ، فإذا كانت الرقعة الزراعية الحالية محدودة ، فإنه في الامكان إيجاد مناطق جذب زراعي أخرى جديدة ، وقد أشارت بعض المصادر إلى أنه يوجد (٣,٥) مليون فدان تحت الاستزراع شرق العوينات ، ويمكن أن تستوعب هذه المساحة عشرة ملايين نسمة وفي الامكان أيضاً استحداث مناطق جذب صناعي وتعديني وسياحي في مناطق البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وسيناء والقناة ، وتبلغ جملة مساحة هذه المناطق (١٥٠,٠٠٠) كم٢ ، يمكن أن تستوعب (١٦,٥) مليون

(٢٦) جريدة الأخبار المصرية بتاريخ ١٩٨٢/٥/٤م مقال تحت عنوان «الانفجار السكاني هل يهدد «إقتصادنا القومي» للدكتور أحمد عامر .

نسمة . ناهيك عن الثروة السمكية التي يمكن استغلالها من تلك المسطحات المائية العديدة في مصر من البحر الأحمر والبحر المتوسط وبحيرة ناصر وغيرها من البحيرات الكثيرة فضلا عن نهر النيل وما يتفرع منه من مجاري عديدة للمياه في الدلتا .

وقد أجرت صحيفة مايو المصرية حديثاً مع الدكتور فاروق الباز ــ وهو أستاذ مصري شارك في أبحاث الفضاء الأمريكية ــ حول آخر اكتشافات رحلة مكوك الفضاء بالنسبة للوادي الجديد بمصر ، فقال سيادته :

إن هناك تربة صالحة للزراعة لم نكن نعرف عنها من قبل شيئاً ، تقع في شمال غرب واحة الخارجة ، واتضح أن معظم تربتها ممتازة ، وبها نسبة عالية جداً من الطمى ، كما اتضح أيضاً وجود مناطق كثيرة في جنوب مصر مغطاة بالرمال كانت في الأصل وديان تزرع ، ويمكن البحث عن طريق الرادار الموجود بمكوك الفضاء عن مجرى سريان المياه في الماضى ، ومن المتوقع أن تكون في هذه الوديان حالياً مياه جوفية يمكن استخراجها واستزراع هذه المساحات كلها من تلك الوديان القديمة .

ثم أجاب سيادته أيضاً عن سؤال : ما هي النتائج الأولية لابحاثكم في سيناء ؟ فقال : إن النتائج ممتازة وتشير إلى وجود وديان كثيرة في سيناء ، فعلى سبيل المثال : يوجد في سهل القاع بين الطور ورأس محمد مليون فدان صالحة للزراعة ، وقد أقام الجيش مزرعة هناك على مساحة (٣٥) فدان ، وتواصل قوة

الجيش الموجودة هناك توسيع هذه الرقعة إلى (١٠٠٠) فدان .[٢٧]

وإمكانات استصلاح الصحراء ليست أملا يصعب تحقيقه ، وإنما هو واقع أقرت به الدراسات والاكتشافات الحديثة ويمكن أن يتم في أقرب فرصة لو صدقت العزائم وخلصت النيات وبدأنا التنفيذ والعمل .

وقد صرح المشير محمد أبوغزالة وزير الدفاع المصري في حديث للأهرام جاء فيه :

إن هناك ستة ملايين فدان من أجود الأراضي الصالحة للزراعة غرب بحيرة ناصر في جنوب الوادي الجديد ، وهذا مشروع قومي استراتيجي تمت دراسته ، ويمكن للقوات المسلحة المساهمة فيه بكل طاقاتها ، ويمكن أن تصل المياه اللازمة لزراعة هذه الأرض عن طريق قناة تخرج من بحيرة ناصر ، ولو بدأنا المشروع سنة ١٩٨٣م ، فإنه يمكننا حتى عام ١٩٨٨م استصلاح مليون فدان ، وإنشاء محطة توربيدات عند بداية القناة التي تخرج من بحيرة ناصر ، مع التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر بديلة ، ويسهل الحصول عليها وسط جو الصحراء .

ثم تبدأ المرحلة الثانية من سنة ٨٨ ــ ١٩٩٣م ويمكن خلال هذه المدة استصلاح مليون فدان أخرى مع مد القناة إلى شمال الواحات الداخلة والخارجة ، مع استكمال مد خطوط

---

(٢٧) جريدة مايو المصرية بتاريخ ١٩٨٢/١١/٥م .

السكك الحديدة لمسافلة ٣٠٠ كم ومعها طريق بري .

وهكذا حتى عام ٢٠٠٠م تصل القناة إلى منخفض القطارة ليصبح بحيرة من المياه العذبة تغذي شمال الصحراء الغربية .

وقد فتحت جريدة الأهرام المصرية صفحاتها لعرض الدراسات التي قدمت من قبل المتخصصين على مستوى الأفراد والهيئات العلمية لتنمية الصحراء في مصر ، وقد أشارت أغلب الدراسات إلى هذا المشروع الذي تقدم عرضه على لسان وزير الدفاع المصري .

ومن بين هذه الدراسات : دراسة تقول بشق قناة من جنوب مصر من منطقة التكامل بين مصر والسودان حيث تحمل المياه بما فيها من طمى إلى الصحراء الغربية .

وقدم الدكتور يوسف والى وزير الزراعة المصري إلى السيد رئيس الجمهورية حسني مبارك أحدث دراسة حول التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان ، حيث قام بإعداد هذه الدراسة لجنة من الأساتذة المتخصصين جاء فيها :

١ــ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة في البلدين حوالى (٢٠٩) مليون فدان ، منها (٢٠٠) مليون في السودان ، و (٩) مليون في مصر .

٢ــ إجمالي المساحة المنزرعة فعلا في البلدين تقدر بنحو (٢٣,٨) مليون فدان تمثل ١١,٧٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة ، منها (١٧,٨) مليون فدان في السودان تمثل ٩٪ من المساحة الصالحة للزراعة هناك ، و(٦) مليون فدان في مصر تمثل ٦٧٪ من المساحة الصالحة

للزراعة .

٣ــ بالنسبة لمساحة المراعي المستديمة ، فإنها تتركز جميعها في السودان في مساحة تقدر بـ (٥٧,١) مليون فدان ، بينما تبلغ مساحة الغابات هناك (٢١٨) مليون فدان[٢٨]

○ ○ ○

وإذا كان هذا هو واقع الرقعة الزراعية أو القابلة للزراعة كما رأيناها في مصر والسودان ، فإن ذلك يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أن مصر وغيرها من الدول النامية لا يوجد فيها قلة أو نقص في الموارد الطبيعية ، بل إن هناك من الموارد ــ غير الأرض الزراعية ــ الكثير والكثير كالمعادن المختلفة المنتشرة في الصحراء والجبال ، والتي يمكن أن تقوم عليها مناطق صناعية كاملة ، وكذا الثروة الحيوانية والسمكية ، والتي تسمح بها ظروف أكثر الدول النامية ، ولا ننسى ونحن في مجال عرض الحقائق عن الموارد والامكانيات المتاحة ، ما تتمتع به مصر من القوة البشرية والعمالة الفنية المدربة ، والتي أثبتت كفاءتها في مختلف الدول المحيطة بها ، فنحن لو أحسنا التخطيط لاستغلال مواردنا ، ووظفنا تلك الأيدي العاملة في مشروعات التنمية ، فإن الكثرة حينئذ لن تصبح عبئاً يجب التخلص منه ، وإنما بالعكس سنكون في حاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة ــ كما إنه والحمد لله يوجد في مصر من الخبرات

(٢٨) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢١/١/١٩٨٣م .

والمتخصصين من يجيدون التخطيط ورسم السياسات التنموية الناجحة ، وما أكثر الأساتذة في الجامعات وما أكثر البحوث والدراسات التي تمتلىء بها أرفف المكتبات في كليات الهندسة والزراعة والعلوم من رسائل الماجستير والدكتوراة .

كذلك ما أكثر الأموال التي تفيض بها خزائن بعض الأفراد ، ولكنها تحتاج إلى الأمان من أجل أن تخرج للأستثمار ، إن السطو على أموال الأفراد الخاصة باسم التأمين أو فرض الحراسة أو ما شاكل ذلك من قوانين النهب والسلب جعل رأس المال الحر يحجم عن كثير من ألوان النشاط في مجال التنمية والاستصلاح ، لأنه غير آمن على نفسه ما أحوجنا في مصر إلى حركة رأس المال الحر في مجال الانتاج والتنمية لا في مجال الاستهلاك والكماليات .

إن مصر ـــ في كلمة أخيرة ـــ مشحونة بالخيرات ومملوءة بالموارد ، وعامرة بالعنصر البشري الفني والمدرب ، ولا ينقصنا إلا أن نبدأ بصدق العزيمة وحسن النية من أجل نهضة الأمة وكفايتها وما يقال عن مصر يقال كذلك عن غيرها من الدول النامية ، إذ أن الظروف واحدة ، والامكانيات متشابهة .

وهكذا تصبح سياسة تحديد النسل شيئاً لا مبرر له على الاطلاق في مصر ـــ أو غيرها ـــ ونحن لو رجعنا إلى بداية الحركة ، لعلمنا أنها خطة استعمارية ، روّج لها الاستعمار في بلادنا ، وأوجد لها سوقاً رائجة في أدمغة كثير من المفكرين والمسئولين عن سياسة هذه البلدة ، وقد ظهرت الدعاية إلى تحديد النسل في البلاد الاسلامية من مصادر أوربية وأمريكية ،

ولم تفرق في بادىء الأمر بين البلاد ذات الوفرة في الموارد أو غيرها ، وظلت تظهر حينا وتختفي أحيانا ، حتى كان الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين ، وبعد أن تمكنت من هذه البقعة في قلب الأمة العربية ، بدأت الدعاية المكثفة لتحديد النسل تعود إلى المنطقة خاصة في الدول التي تحيط بإسرائيل ، وبدأت تعود هذه المرة في عنف ولجاجة ، وخصت مصر من بين هذه الدول بالدعاية اللجوج ، لأن سكانها في نماء وبركة ، ولأنها تعاني من نقص في مواردها ، كما أنها هي أكبر الدول وأقواها التي تقف في وجه إسرائيل ، وجيشها هو قوة العرب أجمعين ، وهي هازمة الأعداء على مر التاريخ فهي التي قبرت الصليبيين ، وردّت التتار على أعقابهم خاسرين ، وهي التي يخشى منها على أمن وسلامة إسرائيل .[٢٩]

ومن أجل هذا خطط اليهود وأعوانهم من دول أوروبا وأمريكا لسياسة تحديد النسل والترويج لها في مصر ، وأنهالت الاعانات ، ورصدت المبالغ لهذا الغرض ، وبدأت أمريكا تشرف بنفسها على تنفيذ برامج تحديد النسل في مصر ، وتعين المندوبين من قبلها لمتابعة سير الخطة وكانت الاستجابة سريعة من القائمين على أمر هذه البلدة ، وجندت وسائل الدعاية والاعلام وسال لعاب كثير من حملة الأقلام أمام المال المتدفق عن طريق المعونات لهذا الغرض فاشتركوا بأقلامهم في الترويج

(٢٩) تنظيم الأسرة والنسل ص ٣٠ للشيخ محمد أبوزهرة من أبحاث المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية .

لسياسة تحديد النسل .

وقد فات هؤلاء أن مشاكل السكان في مصر ليس سببها الكثرة أو قلة الموارد ، وإنما سببها هو سوء التخطيط والعجز عن استغلال الموارد الكثيرة ، إن سيناء كانت أرضاً مهجورة وهي في حوزة المصريين ، وما أن استولت عليها اسرائيل حتى جعلت من بعض بقاعها جنة خضراء ، ومنجماً للثروات والمعادن ، وها قد عادت إلينا بحمد الله ، فماذا نحن فاعلون فيها ، إن كثافة السكان في سيناء حاليا تقدر بنحو (٢,٥ كم٢) رغم أنها تستطيع أن تستوعب أكثر من ثمانين مليونا مع توفير العيش الرغد لهم إن نحن استطعنا استغلالها .

إننا في مصر نشتكي من العجز في الأيدي العاملة المدربة ، ونشتكي من قلة المدرسين ، ونشتكي من قلة الدعاة الأئمة المؤهلين ، ونشتكي من قلة الكفاءات في كل موقع من مواقع الادارة والعمل فكيف نشتكي القلة وندعي الكثرة ؟

وعلى فرض أن تعداد مصر يفوق مواردها ، فلم لا تقوم نهضتها الاقتصادية على كثافة اليد العاملة ؟ بدل أن تقوم على كثافة رأس المال ؟ ، إن نهضة اليابان والصين كانت على أساس إستغلال الوفرة الموجودة في الأيدي العاملة ، رغم كثرة العدد وارتفاع نسبة المواليد بهما ، فلم نسمع أن واحدة منهما اشتكت من البطالة أو من الكثرة .

إن الله قد منّ على هذه البلدة . بمميزات كثيرة ، جعلت أعداء الاسلام يتهيبونها ، ويخططون للكيد منها . وإذا كانت مصر وأهلها في رباط إلى يوم القيامة ــ كما ورد في الحديث

النبوي ــ فلما نحرم أنفسنا من عدة هذا الرباط ؟ إننا نهيب بالحكومة أن تعمل على إتخاذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية لمساعدة الفقراء في تربية أولادهم ، وتخفيف العبء عن كواهلهم ، وبدلا من ن تنفق ملايين الدولارات على مراكز تنظيم الأسرة ووسائل الدعاية لتحديد النسل ، فمن الأولى أن تنفق على غذاء الأطفال وبناء المصانع واستصلاح الأراضي هذه المبالغ .

كما نهيب بالأغنياء والموسرين من أبناء هذه الأمة أن يمدوا يد المعونة لاخوانهم الفقراء استجابة لأمر الله القائل ﴿**وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه**﴾ *، وأن يخرجوا بأموالهم إلى الاستثمار النافع الذي يغطي حاجيات المجتمع وضروريات الحياة ، بدلا من كنزها أو استثمارها في الترفيهات والكماليات ــ كما هو سائد الآن ــ .

وأخيراً : إننا نرى أنه من العيب الواضح أو الفاضح : أن تكون أمة كالأمة المصرية قد خولها الله مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ، ومنّ عليها بكنوز من الثروة المعدنية والمائية ، وأتاح لها رصيداً ضخماً من الأيدي العاملة والخبرة الفنية والعلمية ، كيف بأمة أتيح لها ذلك كله ، ويقف فقر بعض أفرادها مانعا لها من النهوض والتقدم ، أو يكون سببا للدعوة إلى وقف النسل أو تحديده ، واعتماد ذلك ضمن الخطة القومية في سياستها العامة .

---

* سورة الحديد آية ٧ .

خامساً : مسألة تحديد النسل في ضوء الشريعة الاسلامية :

لقد سبق أن بينا ــ من الناحية العلمية والاقتصادية ــ خطورة تحديد النسل في حياة الأمم والشعوب ، وخاصة تلك الدول النامية ، حيث تنقص القوى المفكرة في الأجيال القادمة ، وتنقص الأيدي العاملة القوية ، ويقل الشباب ويكثر العجزة والمسنون ، وينتشر الزنا وتكثر الفواحش ، وتسري الأمراض الخبيثة والمعدية في المجتمع ، وخاصة بعدما أزالت موانع الحمل الحديثة خوف الولادة من الزنا ، وكثر الاختلاط الماجن بين الجنسين في كل مكان ، نتيجة لتخلي المرأة عن رسالتها في البيت ، والنزول إلى ميدان العمل جنباً إلى جنب مع الرجل .

وهكذا تصبح سياسة تحديد النسل ، لها من الأضرار الاجتماعية والنفسية والأخلاقية والاقتصادية ، ما يجعل أى أمة راشدة تنأى بنفسها عن ذلك المخطط اللعين ، الذي ترسمه الدول المتقدمة للدول النامية ، لكي تقتل نسلها وتوقف نموها .

ولكن المسألة في حاجة إلى بحثها من زاوية أخرى ، وهي زاوية الشريعة الاسلامية ، إذ أن أكثر الشعوب المستهدفة في تلك السياسة ، هي شعوب إسلامية ، وهي بفطرتها حريصة على معرفة حكم الشريعة في هذه المسألة ، بل في كل خطوة تخطوها ، سواء ما كان على المستوى الفردي أو المستوى القومي .

ومن هنا : فلن يكون في الأمر غرابة إذا ما طرحت هذه التساؤلات على الساحة الاسلامية إزاء مسألة تحديد النسل ،

وهي : هل تحديد النسل حرام أم حلال ؟ وعلى أي شيء استند القائلون بالحل أو الحرمة ؟ . ولماذا اختلفت الآراء حول هذه المسألة ؟ ومن له الحق في الولد حتى يجوز له المنع ؟ هل هو حق الوالدين أو أحدهما ، أم هو حق الأمة ؟ وما هي الضرورات التي يباح فيها المنع ؟ وهل ما تمر به الأمة الاسلامية الآن من ظروف المعيشة القاسية ، هل يعد ذلك الوضع مسوغا شرعيا للحكومات ، حتى تتبنى سياسة تحديد النسل وتجبر الشعوب على تحديد نسلها ؟

وفي الحقيقة : إن هذه المسألة ليست جديدة في البحث من وجهة النظر الاسلامية ، ولكنها بحثت قديماً تحت عنوان «العزل» . وهي من المسائل التي وقع الخلاف حولها قديما وحديثاً ، شأنها شأن أي مسألة تكتنفها إعتبارات مختلفة ، ولم يكشف وجه الحق فيها نص واضح في دلالته فيترك الحكم فيها لما يترجح في نظر الباحث من هذه الاعتبارات ، وما تقضي به مصلحة الفرد أو الجماعة ، كما قال تعالى : ﴿**ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم**﴾ * ومسألة العزل ، أو تنظيم النسل ، أو ضبط النسل ، أو تحديد النسل ، أو تنظيم الأسرة ــ كلها ــ ألفاظ مترادفة في المؤدى الذي يقصد إليه كل من كتب في هذه المسألة ، وكل من يقوم بالعمل في تنفيذها ، وفي الحقيقة : فإن لفظ «تحديد النسل» هو أدق لفظ في التعبير عن وجهة نظر

---

* سورة النساء آية ٨٣

أصحاب هذه النظرية ، مهما استبدلوا من التسميات الأخرى ليخففوا من وقعها على المسلمين المتدينين ، وعلى أية حال : فهذه المسميات جميعها تحاول أن تجيب عن شيء واحد وهو : هل يجوز منع الحمل في حالات خاصة أو على العموم ؟ ، أو بعبارة أخرى : هل الرخصة فيه فردية أو جماعية ؟

وقبل الاجابة على هذه الأسئلة نود أن نبين أولا :

«نظرة الشريعة العامة إلى النسل ، وبيان الحكمة الالهية في خلق الله الزوجين الذكر والأنثى» :

يقول الله عز وجل : **﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون﴾** * يبين الله في هذه الآية أن نظام الحياة وفطرة الخلق تقوم على الزوجية ، فلا تصلح الحياة ولا تدوم إلا إذا التقى الزوجان من كل نوع ، ليحصل التناسل ويحفظ النوع وتعمر الأرض .

ولا يستطيع الانسان أن يؤدي رسالته كاملة على ظهر الأرض — من معرفة ربه وعمارة كونه — إلا إذا تحقق له أمران : حفظ بدنه ودوام نسله ، وحفظ البدن وسلامته يكون بأربعة أشياء هي : توفير المسكن والملبس والمطعم والمشرب ، كما قال تعالى : **﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا**

---

* سورة الذاريات آية ٤٩ .

تظمؤا فيها ولا تضحى﴾[٣٠] ، أما حفظ النسل ودوامه فيكون بالنكاح الصحيح ، يقول عزّ وجل : **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾**[٣١] ، ويقول سبحانه : **﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾**[٣٢] ويقول كذلك : **﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات﴾**[٣٣] .

فبجوار ما تشير إليه هذه الآيات وغيرها من معاني المودة والأنس والرحمة بين الزوجين ، والتي لا يكون للحياة طعم بدونها ، فإنها تشير إلى الهدف الأصيل من التقاء الزوجين وهو الانجاب للبنين والحفدة حتى يكثر النسل وتعمر الأرض .

ولن نكون مبالغين أو مغالين إذا قلنا : إن المقصد الأول من الزواج ــ في نظر الشريعة الاسلامية ــ هو النسل والعمل على إعداده وتربيته على أحسن وجه ، ومع أن هذه المسألة فطرية ومركوزة في النفس البشرية ، إلا أننا وجدنا كثيراً من نصوص القرآن والسنة تحث عليها وتدعو إليها ويبين النبي ــ ﷺ ــ أن النكاح من سنن الاسلام ، وأن الاقبال عليه يعد قربة إلى الله عز وجل ، ولونا من ألوان العبادة التي يتجه بها العبد إلى ربه ،

---

(٣٠) طه ١١٨ ، ١١٩ .

(٣١) الحجرات آية ١٣ .

(٣٢) الروم آية ٢١ .

(٣٣) النحل آية ٧٢ .

فيقول ــ ﷺ ــ «**إن من سنتنا النكاح ومن رغب عن سنتنا فليس منا**» ، وينهى ــ ﷺ ــ **عن الترهب وترك الزواج فيقول** : «**لا رهبانية في الاسلام ولكن جهاد ونية**» ، والأحاديث الصحاح الواردة في الدعوة إلى النكاح كثيرة ، وأغلبها يشير إلى أن الهدف الأساسي من الزواج هو النسل ، من ذلك ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس عن النبي ــ ﷺ ــ قال : «**تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة**» ، وما رواه أبوداود والنسائي عن معقل بن يسار قال : جاء رجل إلى النبي ــ ﷺ ــ فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وإنها لا تلد ، فقال النبي «لا» ، ثم أتاه الثانية فقال «لا» ، ثم أتاه الثالثة فقال ــ ﷺ ــ «**تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة**» ، وقال عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ «إنما أُنكح للولد» ، وقد روي موقوفا عليه أن النبي ــ ﷺ ــ قال : «**لحصير في ناحية البيت خير من امرأة لا تلد**»

بل حينما ننظر في قول الله عز وجل ﴿**نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم**»[٣٤] يتبين لنا : أن الرجل حارث والمرأة هي موضع الحرث ، وبما أن لكل حرث من ثمرة ، فإن الثمرة من هذا الحرث هي الولد ، وكأن الآية بذلك تشير إلى بيان الغرض الرئيسي من الزواج وهو إتيان النسل وحفظ النوع .

ومن ينظر في طبيعة التكوين الجسدي للرجل والمرأة ، يجد أنه قد أوثر فيهما المصلحة النوعية على المصلحة الذاتية ، وأن

(٣٤) البقرة آية ٢٢٣ .

ما أعطي للانسان في حياته هو لنوعه أكثر منه لذاته ، حيث ترتبط فترة النضج الانساني ، والقوة والحيوية المتدفقة فيه ، بل والجاذبية إلى المرأة ــ ترتبط هذه الفترة فيه ــ بخصوبته وقدرته على العطاء لنوعه ، وكذلك المرأة : ترتبط جاذبيتها وجمالها وأنوثتها الطاغية بفترة خصوبتها وقدرتها على العطاء لنوعها ، فإذا ما توقف العطاء ، وبلغت المرأة سن اليأس ، ذبل جمالها وقلت جاذبيتها ، كما يشيخ الرجل وتفنى قواه .[٣٥] .

ومن هذا الذي تقدم يتبين لنا : أن الاكثار من النسل مطلوب لذاته ، وهو غاية الزواج الأولى ومقتضى الفطرة الانسانية ، والطبيعة الحياتية ، وأن محبته مغروسة في الطباع السوية ، ومن هنا : يكون العمل على وقف النسل هو عمل ضد الفطرة ، وتغيير في خلق الله ــ حيث يستعمل الشيء في غير ما خلق له ، أو يستعمل على وجه يضيع به الغرض المقصود من خلقه ــ ولذلك يعتبر وقف النسل عملا من أعمال الشيطان ، ومصادمة للفطرة السوية ، التي تقضي بترك الأمور تجري على طبيعتها والمياه تسير في واديها .

تلك هي النظرة العامة للشريعة الاسلامية بالنسبة لأمر النسل ، فهي تدعو إلى الاكثار منه ، وتحث عليه ، وتعتبر وقفه أو الحد منه تغييراً في خلق الله ، وعملا من أعمال الشيطان ، لأنه صرف للفطرة عن سيرها الطبيعي ، كما أرادها الله عزّ وجلّ .

---

(٣٥)انظر حركة تحديد النسل ص ١٤٠ أبو الأعلى المودودي مؤسسة الرسالة ط أولى سنة ١٩٧٥م .

ونود أن نبحث المسألة من زاوية ثانية وهي :

«من له الحق في الولد حتى يجوز له الاتيان أو المنع ؟» :

إن الاجابة على هذا السؤال ، ليست جديدة في البحث ، بل تعرض لها الفقهاء القدامى واختلفت وجهات نظرهم حولها ، لأن كلا منهم نظر إلى الموضوع من زاوية معينة :

فمنهم من قال : بأن الولد حق للوالد وحده ، فله أن يحصله ، أو لا يحصله إن شاء ذلك . ومن القائلين بذلك حجة الاسلام الامام الغزالي المتوفي سنة ٥٠٥ هجرية ، فقد رأى الامام : أن منع الولد مباح في ذاته ، لأن النهي يكون بنص أو قياس على نص ، ولا نص في الموضوع ولا أصل يقاس عليه ، بل عندنا في الاباحة أصل يقاس عليه ، وهو ترك الزواج أصلا . وقد أخذ المتحمسون لفكرة تحديد النسل كلام الغزالي حجة لهم ، وجعلوه مادة للاستدلال في كل موقع حتى يطمئن المسلمون لصدق دعوتهم وأنها غير مخالفة للشرع ، ولكن الذين احتجوا بكلام الغزالي . صرفوا الكلام عن مواضعه ، فأخذوا بعضه وتركوا بعضه ، وإذا مارجعنا إلى رأى الامام وجدناه يقول «إن منع الولد مباح في ذاته بقطع النظر عن البواعث إليه» ، ونحن إذا ما نظرنا في تلك البواعث ، نجد منها ما هو مباح وليس منهياً عنه ولا مكروها ، فلا يؤثر في حكم الاباحة ، ومنها ما يكون مكروها ، فيتبع ذلك كراهة المنع نظراً للباعث عليه ، أو يكون حراماً فيستتبع كذلك حرمة المنع ، وهكذا نجد أن الأحكام تتفاوت بحسب الباعث عليها ، فقد يكون

الشيء مباحاً في ذاته ، ولكنه باعتبار الباعث عليه يختلف حكمه ــ كالسفر مثلا ــ فهو مباح في ذاته ، لكنه يصير واجباً إذا كان الباعث عليه هو الوجوب كأداء الحج للمستطيع ، ويصير حراماً إذا كان الباعث عليه هو قتل إنسان أو حرق مكان أو ارتكاب محرم ، ويصير مندوباً إذا كان الباعث عليه هو طلب العلم ، وهكذا نجد أن المباح في ذاته تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة وهي الوجوب والحرمة والكراهة والندب والاباحة ، وذلك باعتبار الباعث عليه .

وسنناقش فيما بعد مسألة الباعث هذه على تحديد النسل ، حتى يمكننا وضعه تحت واحد من هذه الأحكام الخمسة ، ولكن الذي أحب أن أبينه هنا هو : أن كلام الغزالي لا ينفع أن يكون مادة للأستدلال على إباحة وقف النسل ــ على الأطلاق ــ كما زعم البعض .

ومن الفقهاء من يرى : أن الولد حق مشترك للوالدين ، فلا يجوز منعه إلا باتفاقهما ، ومن هؤلاء فقهاء المذهب الحنفي .

ومنهم من يرى : أن الولد حق مشترك بين الوالدين والأمة ، ولكن حق الوالدين أقوى ، ومن أصحاب هذا الرأى علماء الشافعي والمذهب الحنبلي .

ويرى الكثير من فقهاء الأمصار : أن منع الولد مكروه نظراً لحق الأمة فيه ، لأن في المنع تقليل لنسلها وقد حثنا النبي ﷺ على كثرة النسل ، فقال : «**تناكحوا تناسلوا تكثروا**» وقال «**سوداء ولود خير من حسناء عقيم**» ، أما من جهة حق الزوجين فيه ، فأفتوا بالحرمة إذا عزل الرجل بغير رضا زوجته ،

أما إذا دعت حاجة مهمة في نظر الشارع جاز المنع من غير كراهة ، وقد مثلوا لتلك الحاجة : بأن يكون الزوجان في الجهاد ، ويخاف على الزوجة من أن يضعفها الحمل فلا تقوى على مشقة السفر أو الجهاد ، أو يخافا أن يولد لهما في دار الحـ . فلا يأمنان على مصير الولد ، ومن علماء هذا المذهب مو الدين بن قدامى الحنبلي المتوفي سنة ٥٣٠ هجرية ، وا . النووى المتوفي سنة ٦٧٦هجرية .

ومن الفقهاء من يرى : أن حق الأمة في الولد أقوى من حق الوالدين ، ويرون تحريم منع الولد مطلقاً لأن العزل فيه قطع النسل المطلوب شرعاً ، وفيه صرف السيل عن واديه مع حاجة الطبيعة إليه واستعدادها للانبات بما ينفع الناس ويعمر الكون ، ومن أصحاب هذا الرأى طائفة من أهل الحديث منهم ابن حبان ، وقد أيد ابن حزم هذا الاتجاه ومال إليه .

وبناء على هذا الرأى : يكون الولد حق مشترك بين الوالدين وبين الأمة ، ولكن ليس للوالدين فيه من حق إلا بمقدار ما يحصلانه بالوسائل المشروعة ، ويربيانه ويهذبانه ، ثم يقومانه لخدمة المجتمع ونفع الأمة .

وقد استعرض الشيخ شلتوت ــ رحمه الله ــ إتجاهات الفقهاء حول من له الحق في الولد ، ثم قال بعد ذلك : من هذا العرض المتقدم يبدو أن جمهور الفقهاء لم يحرصوا الحرص كله على إظهار حق الأمة في الولد ، ولم يكن ذلك ناشئاً عن إهمال لجانب الأمة وتكوينها بالقوة المطلوبة ، وإنما يرجع إلى إعتقادهم بأن حق الأمة من هذا الوجه مكفول ولا

خوف عليه ، لأن الزواج في الشريعة الاسلامية مرغوب فيه ، وأن محبة النسل مغروسة في الطباع ، وأن الأمة كانت في زمانهم بحالة من القوة والكثرة واتساع العمران ، لا يخطر ببالهم تقدير ضعفها ، أو قلة أفرادها ، أو انحلال أعصابها ، ثم يقول الشيخ ـــ ونحن واثقون بأنهم لو نظروا في أفق أوسع ، وقدروا أنه سيكون في مستقبل الزمان قوم يضعف دينهم ، ويفسد خلقهم إلى حد أن يفضلوا المخادنة على المزاوجة ، والسفاح على التحصين ، وآخرون يضربون عن النسل احتفاظاً بمتعة لا يقيم لها الرجال العاملون وزناً ، وآخرون استمرءوا حياة الكسل والبطالة ، وتضيق الدنيا في أعينهم ويشتد ضيقها كلما بشروا بحمل أو ولد ، ـــ نحن واثقون ـــ بأنهم لو نظرو ا هذه النظرة لأجمعوا على الافتاء بحرمة المنع للولد ، إلا إذا ألجأت إلى ذلك ضرورة أو قضت به حاجة ملحة[٣٦] .

أما عن الأسباب التي أدت إلى إختلاف الفقهاء حول هذه المسألة :

فترجع في أساسها إلى عدم وجود نص قطعي في المسألة ، فلا توجد آية في القرآن تحسم هذه القضية ، كما لا يوجد حديث يقطع بالحل أو الحرمة ، وإنما جاءت عدة أحاديث في العزل في بعضها إباحة وفي بعضها منع ، ومن البعص الآخر تعليق للحكم فيها على الباعث على العزل .

وسنعرض بداية ما توصلنا إليه من هذه الأحاديث مع بيان

(٣٦) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٢٦ طبعة دار الشروق بيروت .

قيمتها الحديثية ، ثم نناقش محتوياتها ، وما يمكن أن نستنبطه منها ، لنخرج في النهاية برأى نرتضيه وترجحه النصوص في هذه المسألة :

الحديث الأول : «عن جابر بن عبدالله قال : كنا نعزل على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ والقرآن ينزل» متفق عليه ، وفي رواية أخرى «فبلغه فلم ينهنا» .

الحديث الثاني : عن أبي سعيد الخدري قال : قالت اليهود العزل الموءودة الصغرى ، فقال النبي ـ ﷺ ـ «**كذبت يهود ، إن الله عزّ وجلّ لو أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه**» .

الحديث الثالث : عن جابر بن عبدالله أن رجلا أتى النبي ـ ﷺ ـ فقال : إن لي جارية هى خادمتنا وساقيتنا وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل ، فقال النبي ـ ﷺ ـ «**اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها**» رواه مسلم وأحمد وأبوداود .

الحديث الرابع : عن أبي سعيد الخدري قال : أصبنا سبيا من العرب في غزوة بني المصطلق ، فسألنا رسول الله ـ ﷺ ـ عن ذلك فقال : «**لا عليكم ألا تفعلوا فإن الله كتب ما هو خالق إلى يوم القيامة**» متفق عليه واللفظ للبخاري .

الحديث الخامس : **عن جذامة بنت وهب الأسدية قالت : حضرت رسول الله ـ ﷺ ـ في أناس سألوه عن العزل فقال «ذلك الوأد الخفي» وقرأ قوله تعالى : ﴿وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت﴾**[*] رواه مسلم وأحمد ورجاله ثقات .

---

[*] سورة التكوير آية ٨ .

الحديث السادس : عن أسامة بن زيد أن رجلا جاء إلى رسول الله ــ ﷺ ــ وقال له : إني أعزل عن امرأتي ، فقال ــ ﷺ ــ « **لم تفعل ذلك** ؟ فقال الرجل اشفق على ولدها ــ أو قال على أولادها ــ فقال ﷺ : لو كان ضاراً لضر فارساً والروم» رواه مسلم في صحيحه .

وبالنظر في هذه الأحاديث : نجد أن حديثين منها متفق عليهما هما حديث جابر «كنا نعزل» ، وحديث أبي سعيد في غزوة بني المصطلق ، كما نجد حديثين متعارضين صراحة هما حديث جذامة «ذلك الوأد الخفي» وحديث أبي سعيد كذبت يهود» .

أما عن الحديثين المتعارضين ، فقد قال علماء الحديث : إن حديث جذامة أقوى من حديث أبي سعيد الخاص بموءودة اليهود ، لأن في حديث أبي سعيد ضعفاً في بعض الرجال ، وهذا لا ضعف فيه ، وعلى هذا : فلا يقف حديث أبي سعيد أمام حديث جذامة عند التعارض .

وأما عن الحديثين المتفق عليهما : ــ فأغلب ظني ــ أن حديث أبي سعيد كان بعد حديث جابر ، وإذا كان النبي ــ ﷺ ــ سكت عن بيان الحكم في حديث جابر ، فإنه قد أبان عن الحكم في حديث أبي سعيد ، حيث قال : «لا عليكم ألا تفعلوا» ، والحكم هنا هو النهي الصريح عن العزل ، بل هو النهي المؤكد ــ كما قال ابن سيرين ــ لأن «لا» للنهي ، وتأكد هذا النهي بقوله ــ ﷺ ــ «**عليكم ألا تفعلوا**» ، فعليكم هنا هي اسم فعل أمر بمعنى الزموا عدم

الفعل .

وأما حديث جابر بخصوص العزل عن الجارية ، فإن الاباحة فيه ــ من وجهة نظري ــ جاءت من باب الرخصة الفردية نتيجة لظروف الرجل وحاجته الماسة إلى خدمة جاريته له .

أما حديث أسامة بن زيد بخصوص العزل شفقة على الولد ، فإن الاباحة فيه أيضاً جاءت على سبيل الرخصة الفردية ، فقد رأى ــ ﷺ ــ أنها حالة فردية لا تضر الأمة في مجموعها ، بدليل أنها لم تضر فارساً والروم .

وعلى أية حال : فإن من يستقصي كل ما ورد عن النبي ــ ﷺ ــ في مسألة العزل ، ويعرف الموقف الذي قال النبي فيه حديثا من هذه الأحاديث ، ويعرف كذلك الظروف التي كانت سائدة في بلاد العرب آنذاك ــ إن من يعرف ذلك كله ــ يستطيع أن يحكم : بأن العزل ما كان شائعا بين المسلمين جميعا ولم يكن يعرف بين الحرائر من النساء ولا كانت قد قامت فيهم حركة لتحديد النسل أو منع الحمل ، وإنما حمل على العزل نفرا من المسلمين أسباب ثلاثة هي : كما ذكرها الشيخ أبو الأعلى المودودي ــ

أولا : خشية أن تحمل الأمة ، ثانيا : خشية أن تستحق إقامة دائمة إذا صارت أم ولد ،

ثالثا : خشية أن يتعرض الرضيع لنوع من الضرر نتيجة الحمل في زمن الرضاعة» .

وهذه ظروف مخصوصة ، تكون الرخصة فيها فردية وليست عامة ، بل إننا نستطيع أن نستخلص من بعضهم الروايات أن

النبي ـ ﷺ ـ كان يكرهه ، ويرى فيه فعلا عبثا من ذلك قوله «اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها» ، وقوله «إن الله عز وجل لو أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه» ، كما كان يكرهه بعض أصحاب النبي ، فقد روى مالك في الموطأ عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ : أنه كان لا يعزل وكان يكره العزل .[٣٧]

وإذا كان العلماء قد وقفوا أمام أحاديث العزل ، فمنهم من منع العزل ، ومنهم من جوزه استنادا لبعض الروايات ، فإن الذين أجازوه : أجازوه على أنه رخصة فردية ، وإن إختلفوا في دواعي هذه الرخصة ما بين موسع ومضيِّق .

وإذا كان النبي ـ ﷺ ـ لم يحرم العزل ، أو ينهي عنه نهياً مؤكداً صريحاً ، فإنما ذلك لحكمة بالغة ، حيث قد تعرض حالات خاصة يحتاج الفرد معها إلى العزل ، فيباح له ذلك على قدر الرخصة الباعثة .

وإذا كانت الاباحة مقترنة بالرخصة ، فإنه لا يوجد في الفقه الاسلامي ما يجعل الرخصة جماعية لأمة من الأمم ، فالرخص دائماً فردية .

وقد قرر علماء الأصول : أن المباح إذا كان مناقضاً للمبادىء الكلية العامة في الشريعة الاسلامية ، كان مباحاً بالجزء حراماً بالكل .

ومن هنا : كان منع النسل مباحاً للشخص الذي توجد لديه

(٣٧) حركة تحديد النسل ص ١٤٠ .

الرخصة ، ولا يباح كقاعدة عامة تعم الأمة كلها .[٣٨]

أما عن الضرورات التي يباح فيها العزل :

فمن القواعد المقررة في الاسلام : أنه لا ضرر ولا ضرار ، فإذا ثبت أن الحمل يؤدي إلى ضرر محقق بالأم أو بالنسل ، فيجوز المنع حينئذ ، بل أوجب العلماء المنع استناداً إلى قول الله عزّ وجل :

﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[٣٩] .

وإذا كان الطب لا يقر حملا فيه إضرار بالأم أو بالولد ، فإن الشريعة الاسلامية أحرص من الطب في هذه الناحية ، لأنها حريصة على إقامة المجتمع الاسلامي على أساس من الصحة والقوة ، ولا خير في أمة يذبل أبناؤها ، وتكون كثرتها غثاء كغثاء السيل ، بل إن روح الشريعة الاسلامية تفيض بالتعاليم والتوجيهات التي تحث على هذا الأمر ، نجد من ذلك :

١ــ حرص الاسلام على وقاية الأبدان من المرض : فقد أباحت الشريعة الفطر للمريض خشية إزدياد مرضه ، وللمسافر حفاظا على صحته وتخفيفا عليه من مشقة السفر ، وأباحت التيمم إذا كان استعمال الماء يؤذي الجسم أو يزيد في المرض ، وأمرت بالتداوي من الأمراض ، والبعد عن التداوي ، وحذّرت من التخمة في المطعم والمشرب حفاظاً على سلامة

---

(٣٨) تنظيم الأسرة والنسل ص ٣٠ ــ ٣١ من أبحاث المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الاسلامية للشيخ محمد أبوزهرة .

(٣٩) البقرة آية ١٩٥ .

البدن من العلل .

٢ــ فيما يختص بالحياة الزوجية : فقد أعطت الشريعة الاسلامية الحق لكلا الزوجين في فسخ عقد الزواج ، إذا ثبت أن بأحدهما مرضاً يمنع المقصود من الزواج ، أو يتعدى المرض إليه أو إلى نسله ، وكره الفقهاء جواز ذات القرابة القريبة خشية أن يأتي النسل ضعيفاً . كما قال عمر بن الخطاب «اغتربوا لا تضووا» ، كما أجاز الفقهاء فسخ عقد إجارة المرضع إذا ثبت أنها حامل ، وعللوا ذلك بأن لبن الحبلى يضر بالصغير .(٤٠)

ومما سبق وقياساً على الأصول المقدرة في الشريعة الاسلامية من رعاية الصحة وحفظ الأبدان والأنسال ، نرى : أنه يجوز للأم أن تمتنع عن الحمل مدة الرضاعة ، مادام الحمل في هذه المدة يضر بالأم والطفل معاً ، وإذا كانت مدة الرضاعة ــ كما حددها القرآن في حالة التمام ــ بحولين كاملين ، فإنه لامانع أن تتوفر الأم في هذه الفترة على رضاعة طفلها ورعايته نفسياً وعاطفياً ، حتى ينمو بلا ضعف أو عقد نفسية ، وقد ثبت طبياً أن حمل الأم في أثناء الرضاعة يؤدي إلى نقص اللبن فضلا عن نقص العناصر الغذائية فيه ، كما يؤدي إلى إضطراب الأم وتوترها النفسي في فترة الوحم وبداية الحمل ، مما قد ينعكس على نفسية الطفل ونموه .

ووسيلة المنع في هذه المدة ، لا يتدخل الاسلام في

(٤٠) الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٣٣ .

تحديدها ، وإنما تكون على حسب كل عنصر ، فقد تكون العزل ، وقد تكون بتعاطى الأقراص العازلة ، وقد تكون بتركيب لولب طبي ، وقد تكون بغير ذلك من الوسائل التي يستخدمها العلم يوما بعد يوم ، وكما قلنا : فإن الاسلام لا يهتم بوسيلة المنع وإنما يهتم بالباعث عليه .

وقد أخرج الامام مسلم في صحيحه أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال : لقد هممت أن أنهي عن الغيلة ، ثم رأيت فارسا والروم يفعلونه ولا يضر أولادهم شيئاً» .

كما روى أبوداود في سننه عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت : سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول : «**لا تقتلوا أولادكم سراً فإن الغيل يدرك الفارس فيدعثره عن فرسه**» .

وقد سبق أن ذكرنا حديث أسامة بن زيد في صحيح مسلم من أن رجلا أتى النبي وقال له :

إني أعزل عن امرأتي ، أشفق على ولدها أو على أولادها ، فقال له ـ ﷺ ـ : «**لو كان ضاراً لضر فارساً والروم**» .

وبالنظر في هذه الأحاديث الثلاثة نجد أن النبي ـ ﷺ ـ قد أرشد في حديث أبي داود إلى ترك الغيل ، لكنه لم ينه عنه نهي تحريم ، ثم بين حديث مسلم عزم النبي على النهي عن الغيل لما يناله الرضيع بسببه ، لكنه عدل عن ذلك خشية المفسدة التي يمكن أن تترتب على عدم مواقعة النساء في هذه الفترة ، واستشهد ـ ﷺ ـ بأمة الفرس والروم حيث إن الغيل لم يضرها في مجموعها .

على أية حال : فقد بينت الأحاديث خطورة الغيل ـ وهو

الأرضاع في زمن الحمل ـــ خاصة حديث أبي داود حيث بين أن الطفل الذي يرضع لبن الحامل يحمل في تكوينه عنصر الضعف حتى إذا بلغ مبلغ الرجال ضعف عن مقاومة أحزانه في الحرب ، فانكسر ووقع من على فرسه بسبب بذرة الضعف التي ورثها منذ طفولته .

وهذه الاباحة التي نقول بها في زمن الرضاعة ـــ هي رخصة فردية يأخذ بها من يشاء ، إذا ما كان هناك ضرر ملحوظ على الطفل أو الأم ، فإذا كانت بعض الأمهات لا يرضعن أولادهن رضاعة طبيعية ، وإنما يعوّدن أطفالهن على الرضاعة الصناعية ، فمثل هؤلاء ليس لهن حق في الرخصة إذا كانت صحتهن تسمح بالحمل .

ولعله من الواضح أن هذه الرخصة مؤقتة إلى حين يستكمل الطفل رضاعته وتعود الأم إلى نشاطها وتستعيد صحتها ، ثم يكون الحمل من جديد ، أما أن يوقف الزوجان النسل قطعياً ، أو عند عدد معين من الأولاد ، أو تحمل الحكومة عليه أفرادها ، فهذا ما لا يجوز شرعاً ، لأن الرخص فردية ومؤقتة كما بينا من أجل صحة الطفل أو الأم أو هما معاً .

وتكون الطامة أشد حينما يفلسفون المنع بسبب عدم القدرة على تربية الأولاد ، أو تفلسف الحكومة خطتها القومية في تحديد النسل بسوء الحالة الاقتصادية ، أو من أجل حياة أفضل ، إن النظرة إلى تحديد النسل بناء على هذه الأفكار ، يعتبر من أخطر الأمور على العقيدة ، لأن من شك في الرزق فقد شك في الرزاق ، وقد نهى الله نهياً صريحاً عن قتل الأولاد

أو منعهم من الاتيان إلى الحياة خشية الفقر الحاصل أو المتوقع ، فقال سبحانه : **﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾**[٤١]

وقال **﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم﴾**[٤٢] فالله سبحانه هو المتكفل بالأرزاق لمن وجد ولمن سيوجد بعد في علم الله ، وما أكثر الآيات التي جاءت في القرآن لتطمئن الناس على أرزاقهم فقال تعالى : **﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون ، فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾**[٤٣] وقال سبحانه : **﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين﴾**[٤٤] ويقول ـ ﷺ ـ **«لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها وأجلها»** .

وخلاصة المسألة : أنه نعم للرخصة الفردية إذا ما كانت هناك أسباب تؤدي إليها وتقدر الضرورة بقدرها ولا ثم لا ، للدعوة العامة والخطة القومية لتحديد النسل ، لأنها خطة استعمارية تهدف إلي تقليل نسل المسلمين وإضعاف شوكتهم ، ولأنها تمس عقيدة المؤمنين وتشككهم في تكفل الله عز وجل لأرزاقهم وأرزاق أولادهم ، ولأنه لا يوجد في الشرع دليل واحد يسمح بوقوف النسل عند عدد معين ، كما أنه لا يوجد في

---

(٤١) سورة الانعام الآية ١٥١ .
(٤٢) سورة الاسراء الآية ٣١ .
(٤٣) الذاريات آية ٢٢ ـ ٢٣ .
(٤٤) هود آية ٦ .

الشرع ما يجعل الرخصة جماعية لأمة من الأمم ، فالرخص دائماً فردية ، وما كان مناقضاً للمبادىء الكلية في الشريعة الاسلامية كان مباحاً بالجزء حراما بالكل ، ودعوى تحديد النسل على أساس توفير الحياة الرغدة ، أو تحديده على أساس قلة الموارد هي دعوات مغرضة ، وتقوم على حجج واهية ، فقد سبق أن بينا : أن موارد الأرض لا تتناهى ، وأن خيرات الله في الكون كثيرة ، وأرزاقه في البر والبحر والجو وفيرة ، ونشاطات الانسان واختراعاته وقدراته لا تقف عند حد ، وفي الامكان لو نشط الناس في استغلال مواردهم وعدلوا في توزيع ثرواتهم ، وأخلص القائمون على أمر الأمم ، لما وجدت شكوى من فقر واقع أو متوقع ، ولا من الجوع أو نقص الغذاء ، ولكن الناس أنفسهم يظلمون .

سادساً : صناعة الجوع وعود بالمشكلة إلى الأسباب الحقيقية :

لقد أوضحنا فيما سبق ، ومن خلال الاحصائيات والدراسات والتقريرات العلمية ــ أن أى تفسير للمشكلة بشح الطبيعة أو عدم الوفرة في الموارد ، هو جهل وتزييف للحقائق ، كما أن الأساس الذي يقوم عليه إقتصاديات الغرب اليوم وهو «عامل الندرة» هو أساس باطل ، لأن الأرض مملوءة بالخيرات ، ومشحونة بالأقوات التي تكفي ما عليها من أحياء مهما كان عددهم ، وأنه مبارك في تلك الأقوات مدى وجود الحياة على سطح الأرض إلى أن يرثها الله هي ومن عليها .

ومن هنا : كان لزاماً علينا أن نبحث في زوايا أخرى عن الأسباب الحقيقية للمشكلة ـــ مادمنا قد استبعدنا عجز الطبيعة ـــ فهل يكون الانسان هو السبب ؟ أو بمعنى آخر : هل يكون سوء استغلال الانسان للثروة ، وتوجهه ، بها إلى صناعة السلاح ووسائل الدمار وإشعال الحروب في كل مكان ، هل يكون ذلك هو السبب ؟ أم يكون سوء توزيعه للثروة ، وعدم العدل في قسمة الموارد ، وقيام بعض الأنظمة في الانتاج والتجارة على الأنانية والاحتكارات ، هل يكون ذلك هو السبب كذلك ؟ لنرى ذلك بشيء من التفصيل :

أولا : سوء الاستغلال للثروة :

إن تقصير الانسان في الحقيقة لا يقف عند حد إهماله وتكاسله في استغلال ما في الأرض من خيرات وثروات ، ولكنه يتعدى إلى سوء التوجيه والاستغلال لما في يديه من ثروة بالفعل ، حيث قد اتجه إلى تصنيع السلاح ووسائل الدمار بنسبة كبيرة ، بدل أن توجه تلك الجهود والأموال إلى التنمية والاستثمار .

فلقد جاء في بحث للأمم المتحدة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح : أن العالم ينفق على التسليح مبالغ هائلة وصلت إلى (١٢٠) ملياراً منن الدولارات لعام ١٩٦٢م ، وهذا الرقم ما يعادل ٨ ـــ ٩٪ من الحصيلة السنوية من البضاعة والخدمات في العالم كله ، أو على الأقل ثلثي الدخل القومي للدول النامية ، وما يقرب من قيمة الصادرات السنوية من

بضائع العالم كله ، ويضيف البحث :

بأنه يعمل في القوات المسلحة حوالى (٢٠) مليونا من الجنود ، فإذا أضفنا إليهم الأشخاص الذين يعملون بطرق غير مباشرة في خدمة أغراض تلك الجيوش ، فربما يصل العدد إلِى أكثر من (٥٠) مليوناً ، بل يوجد نحو نصف مليون من العلماء والمهندسين يشتغلون في تحسين الأسلحة وتطويرها وابتكار أسلحة جديدة ، وهذا الرقم يمثل نصف ما لدى العالم من الأيدي العلمية والفنية العالية ، وهذه الأرقام تتزايد باطراد .[٤٥]

وليس الأمر قاصراً على استخدام تلك الأموال والخبرات في إنتاج السلاح ، ولكن الخطورة الكبرى لذلك الانفاق تتضح في استهلاك الدول النامية لمعدات السلاح الذي تصنعه الدول المتقدمة ، فقد جاء في تقرير عن «الهيرالدتريبوت» : أن دول العالم الثالث تقوم بشراء (ثلاثة أرباع) السلاح المبيع من الدول الصناعية ، وتصل قيمة الواردات العسكرية لهذه الدول في المتوسط نحو ٥٩٪ من مجموع وارداتها الكلية[٤٦]

وقد جاء في تقرير الوكالة الأمريكية «لنزع السلاح ومراقبة سباق التسلح» مايلي :

١ــ بلغ الانفاق العسكري العالمي (٥٩٥) مليارًا من الدولارات لعام ١٩٨٠م ، وهي السنة التي تتوفر لدى الوكالة إحصاءات كاملة عنها :

---

(٤٥) اليونسكو ص ٥ العدد رقم ٤٢ تحت عنوان «٣٠ عاماً بعد الحرب العالمية الثانية» بقلم أحمد مختار المدير العام لليونسكو .

(٤٦) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢م .

٢ــ بلغ الانفاق السوفيتي (٢٠٧) مليار دولار ، أى بنسبة ١٥٪ من الناتج القومي تقريباً ، وبنسبة ٤٨٪ من ميزانية الدولة ، وبلغ الانفاق الأمريكي (١٤٤) مليار دولار ، أي بنسبة ٦٪ من الناتج القومي تقريباً .

٣ــ بلغت قيمة مبيعات الأسلحة السوفيتية لدول العالم الثالث ثمانية مليار دولار لعام ١٩٨٠م ، بينما بلغت قيمة المبيعات في أمريكا لنفس العام ستة مليار دولار .(٤٧)

وقد ذكر تقرير أمريكي آخر : أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لعام ١٩٨٢م بلغت (٣٠) مليار دولار ، وهذا الرقم يعادل ٨ دولارات لكل فرد على ظهر الأرض .

وقد أقر الرئيس الأمريكي تخصيص (٢٦) بليون دولار لبناء صواريخ «ام . أكس» ، وتخصيص (٢٢) بليون أخرى لبناء نظم الادارة والاتصال التي توجه تلك الصواريخ وبقية الأسلحة النووية الأخرى ، وقد وافق الكونجرس على هذه الميزانية المجنونة من أجل بناء الصواريخ وحمايتها(٤٨)

وقد جاء في مجلة النيوزويك الأمريكية تحت عنوان : من يكسب السباق ، الأكثر تحملا ، أم الأسرع ضرباً ؟

فقد كتبت تقول : إن الاتحاد السوفيتي يملك حالياً تفوقاً واضحاً في حجم القوة الضاربة النووية ، وهي تضم الآن (١٣٩٨) صاروخاً أرضياً عابراً للقارات مجهزة بـ (٥٥٤٠)

---

(٤٧) جريدة الاهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٣/٤/٧م .

(٤٨) جريدة الاهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٢م عن رسائل أو بزرفر الخاصة ، ومجلة نيوزويك الأمريكية .

رأساً نووياً .

ــ بينما لا تملك الولايات المتحدة سوى (١٠٥٢) صاروخاً مماثلا تحمل (٢١٥٢) رأساً نووياً . ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تملك عدداً من الطائرات قاذفة القنابل النووية أكثر من ضعف العدد الذي يملكه الاتحاد السوفيتي ، فضلا عن أن إمكانات الطائرات الأمريكية تتيح لها إطلاق قوة نووية تبلغ عشرة أضعاف ما تستطيع الطائرات السوفيتية إطلاقه .

كما يزيد عدد الغواصات السوفيتية على الغواصات النووية الأمريكية ، إلا أن الغواصات الأمريكية تحمل أكثر من ضعف الرؤوس النووية التي تحملها الغواصات السوفيتية .

ثم أخذت المجلة تشرح الأبعاد التي يمكن أن تنجم عن هجوم سوفيتي مفاجىء ورد أمريكي فوري ، وانتهى الرأى : إلى أنه في حالة حرب نووية لم يبق معنى للتنافس حول أيهما يكسب السباق : هل الأكثر تحملا ؟ أم الأسرع ضرباً ؟ لأنه في مثل هذه الحال ، لن يكون هناك منتصراً أو مهزوماً لأن الدمار قد حاق بالكل(٤٩)

ولعلنا نذكر تلك الميزانية الضخمة التي اعتمدها الرئيس الأمريكي ريجان لما يعرف بحرب الكواكب ، وقد قدرت مبدئياً بـ (٣٠٠) مليار دولار .

في الحقيقة : ما أشد دهشة الانسان لهذا الانفاق المجنون

---

(٤٩) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢م نقلا عن مجلة النيوزويك الأمريكية .

على السلاح ، أو هذا السخاء الغير محدود في تطوير السلاح وابتكار الجديد منه ، بينما دول العالم الثالث في أمس الحاجة إلى هذه المبالغ أو بعضها لتطوير نفسها واستغلال ميزانها وسد المجاعات عندها .

وكثيراً ما يتخذ العلماء لغة الارقام لتكون أكثر إصابة في التعبير وتقريب الحقائق ، ومن أمثلة ذلك : أن تكاليف قاذفة قنابل نموذجية كاملة المعدات يعادل راتباً عاما لـ (٢٥٠,٠٠٠) مدرس ، أو بناء (٣٠) كلية علوم في كل منها (١٠٠٠) طالب ، أو بناء (٧٥) مستشفى كاملة المعدات في كل منها (١٠٠) سرير ، أو شراء (٥٠,٠٠٠) جرار زراعي ، أو (١٥,٠٠٠) ماكينة حصاد .

ومنذ سنة ١٩٠٠م وباستثناء الحربيين العالميين أنفق العالم على التسليح (٧٥٠٠) بليون دولار حسب أسعار سنة ١٩٧٥م ، وهذا المبلغ يعادل (٢٥٠٠) دولار لكل فرد من سكان العالم اليوم ، أو الدخل طول العمر للمواطن الهندي في المتوسط .[٥٠]

ولعله من أشد الأمور عجباً في هذا الميدان هو : أن تصبح الدول النامية هي السوق الرائجة في العالم لتصدير السلاح إليها ، وتحاول الدول المتقدمة أن تلتهم كل فائض لديها ــ بل كل قرش لديها ــ في مبيعات السلاح وأصبحت هذه الدول

---

(٥٠) اليونسكو ص ١٥ العدد رقم ٤٢ تحت عنوان «الاستخدامات السلمية للطاقة العسكرية» بقلم ريتش كالدر .

النامية ألعوبة بين أيدي الدول المتقدمة ، وتوهتها في دهاليز السياسة العالمية الماكرة ، وكلما هدأت الحرب في بقعة من هذه الدول أشعلتها في بقة أخرى ، لتبقى هذه الدول المتحاربة سائرة في ركب الدول المتقدمة وتحت رحمتها . ولعلنا نلحظ بعد إنتهاء الحرب العالمية الأخيرة أن مناطق الصراع في العالم الآن هي في دول العالم النامي ، فما أن خمدت الحرب بين مصر واسرائيل حتى نشبت بين العراق وإيران ، وبين اريتريا واثيوبيا ، وبين أفغانستان والموالين للنظام السوفيتي ، وبين المغرب وموريتانيا ، وبين لبنان والطوائف المتصارعة فيها .... الخ . وفي كل حرب تموت ألوف بعد ألوف من البشر وتخسر الأمم بلايين بعد بلايين من الدولارات وقوداً لهذه الحروب ، وتتأخر فيها خطوات النهضة ، وتصبح الاهتمامات موجهة للتخطيط العسكري بدل التخطيط التنموي والاستثماري .

لماذا لم ينس العالم تلك الصراعات السياسية ، وتتحالف الدول جميعها ضد الفقر ، لماذا لم يصبح العالم كله حلفاء من أجل التقدم ومن أجل الرخاء .

لقد شهد العالم مواجهتين عسكريتين فظيعتين هما الحرب العالمية الأولى والثانية ، وفي كل حرب مات ملايين من البشر ، وانفقت على تلك الحروب بلايين من المال ، وقاست الشعوب ويلات تلك الحروب ، يستوى في ذلك من كسب الحرب أو خسرها ، وفي نهاية سنة ١٩٧٥م شهد العالم نهاية الحرب الفيتنامية ، وهي الحرب التي خرجت منها أمريكا خاسرة (١٥٠٠) بليون دولار و (٦٠,٠٠٠) قتيل ، وقد جاء في بعض

التقارير والدراسات : أننا نستطيع أن ننقذ العالم كله ونشبع جائعه بـ ١٪ من تكاليف حرب فيتنام ، أو بـ ١٪ من تكاليف الحرب العالمية الثانية .

فهل آن الأوان لكي يصبح العالم حلفاء ضد الفقر والجوع ، بدل تلك الاحلاف والتكتلات العسكرية .

لقد رأينا : الانفاق المجنون على تصنيع السلاح وتطويره في الدول المتقدمة ، والانفاق المجنون في شراء السلاح وتخزينه وإعداد الجيوش في الدول النامية ، وقد تتغير الأرقام التي استشهدنا بها زيادة ونقصاً على هذا الانفاق المجنون من الجانبين ، ولكن مع ذلك تبقى دلالتها واضحة وهي : أن لسوء استغلال الانسان للثروة المتاحة بين يديه ، والتوجه بها إلى الانفاق العسكري بدل الانفاق التنموي ، هو من الأسباب الرئيسية للمشكلة الغذائية والسكانية في العالم ، وإن أى كلام في المشكلة الغذائية يخرجها عن الاطار الانساني هو جهل وتزييف للواقع وحجب للأسباب الحقيقية لهذه المشكلة .

ثانياً : سوء التوزيع للثروة ولعبة الاحتكارات العالمية :

قد رأينا فيما سبق ، كيف كانت إساءة الانسان بالغة في توجيه الثروة المتاحة بين يديه ، فبدل أن يتجه بها إلى التنمية والاستثمار ، إتجه بها ــ أو بجزء كبير منها ــ إلى وسائل الدمار ، صناعة أو استيراداً .

وها نحن ــ في هذه النقطة ــ نرى إساءة أخرى من قبل

الانسان ، وهي سوء التوزيع للثروة ، أو إن شئت قلت : عدم العدالة في توزيع المواد المنتجة ، في الاستهلاك والانفاق ، وتتضح هذه النقطة في أربعة أمور هي :

١ــ ما تقوم عليه بعض الأنظمة الاجتماعية في العالم العربي في عمليات الانتاج والسياسة الزراعية :

حيث نرى في كثير من تلك الأنظمة أن نوعية الانتاج وكميته تقوم على أساس إثراء الطبقة الفنية مالكة وسائل الانتاج ، وليس على إشباع الحاجات الحيوية للشعوب .

وقد يحدث أن تدمر السلع والمواد الغذائية عن قصد بغية المحافظة على الأسعار ، هذا في الوقت الذي تعاني فيه دول كثيرة في العالم من الجوع أو يقفون على حافة المجاعة .

وقد اقترح وزير الزراعة الأمريكي في سنة ١٩٥٠م : تدمير مليون وربع مليون طن من البطاطس للمحافظة على الأسعار ، وأمر بتخفيض المساحة المنزرعة قمحا ١٧٪ ، والمنزرعة أرز ٢٠٪ ، وقرر الكونجرس الأمريكي في سنة ١٩٧٤م تخفيض محصول القمح بنسبة ٢٠٪ من أجل الحفاظ على الأسعار[٥١] .

وفي عام ١٩٨٠م كان هناك (١٢٥) مليون طن من الحبوب مخزونة في الولايات المتحدة ، وهي كمية فائضة عن الاستهلاك الأمريكي لهذا العام ، وهي كانت كافية لاطعام الهنود جميعا لمدة عام كامل .

---

(٥١) كم من البشر ستطعم الأرض ص ٥٨ .

بل إن العالم الصناعي يرسم سياسته الزراعية على أساس التحكم والسيطرة على أقوات شعوب العالم ، وتتضح تلك السياسة الزراعية في الخطوات الآتية :

أ) إخضاع الانتاج الزراعي لتوجيهات سياسية بحتة ، بحيث يتم التحكم في كميات المزروعات ونوعيتها بهدف إيجاد ندرة في بعض المحاصيل ، واستخدام محاصيل أخرى كوسيلة ضغط سياسية ، وهذا يؤدي إلى زيادة تبعية الدول المستوردة للدول المصدرة .

ب) جعل الأسعار مقياسا لطرح الانتاج الزراعي في الأسواق ، أى التحكم بالكميات المطروحة في الأسواق بغية الابقاء على الأسعار مرتفعة أو زيادتها ، وهذا يتضمن تخزين كميات من المنتجات الزراعية ومشتقاتها حتى تتلف ، أو ترسل إلى الدول الفقيرة على شكل مساعدات مجانية ، ولكن بفاتورة حساب سياسية .

ج) إشباع الرغبة الجامحة لدى المستهلك العربي بزراعة أشكال وأنواع مزيدة من الفاكهة والخضار ولو كان ذلك على حساب الحد من زراعة محاصيل ذات أهمية على صعيد الأمن الغذائي العالمي .

د) ربط آلية الانتاج في مزارع الدول الفقيرة بحاجة ورغبة السوق الغربية ، بغض النظر عن أية احتياجات غذائية أو تنموية للدول الفقيرة .

هـ) الدعم بمبالغ قيمة لأصحاب المزارع والمزارعين ، ليس فقط حرصا على ذلك القطاع الانتاجي الهام بل أيضاً رغبة في

إبقاء حجم الصادرات تحت الطلب ، وقد بلغ هذا الدعم عام ١٩٨١م لدول السوق الأوربية المشتركة وحدها مبلغا وقدره (٢٧) مليار دولار .[٥٢]

ومما هو جدير بالدهشة تلك التبريرات التي تتقول بها دول أوروبا وأمريكا إزاء إتلاف المحاصيل حيث يقولون : إن المعونات المجانية تؤدي إلى تفاقم المشكلة ، لأنها تقضي على حافز الاكتفاء الذاتي للدول النامية ، كيف يحدث هذا في الوقت الذي يموت فيه ملايين من الجوع أو من أمراض سوء التغذية ؟

وهل صحيح : أن الدول النامية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بمنأى عن التقدم التقني الغربي ، أو المساعدات الغربية ؟ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً» .

٢ــ ما تقوم عليه أنظمة التجارة الدولية :

حيث نرى التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية ، لا يسير على نحو يتفق ومبادىء العدالة ، وعلى سبيل المثال : نجد أن ثلاثة أرباع التجارة الخارجية للدول النامية تستأثر بها دول أوروبا وأمريكا ، ولا تمثل التجارة بين الدول النامية نفسها سوى الـ (ربع) تقريباً .

---

(٥٢) مجلة الأمة ص ١٤ العدد ٦١ المحرم ١٤٠٦هـ مقال تحت عنوان «البعد غير الأخلاقي لأزمة الغذاء» بقلم محمد إحسان طالب .

كما أن ثلاثة أرباع التجارة الخارجية للدول الصناعية الغربية ، يدور بين هذه الدول نفسها ، ولا يذهب إلى البلاد النامية سوى ٢٠٪ فقط من صادراتها ، وأغلب هذه الصادرات في الغالب سلع استهلاكية .

ومما هو جدير بالذكر : أن صادرات البلاد النامية تتألف أساساً من المواد الخام والتي يتم إنتاجها وتصديرها في ظل ظروف غير ملائمة سعراً أو ربحاً .(٥٣)

٣ـ ما تقوم عليه قواعد الاستهلاك والانفاق العالمي :

يقول «جوزيه دي كاسترو» الرئيس السابق لمنظمة الأغذية والزراعة : «إن مشكلة العالم هى مشكلة توزيع ، وليست مشكلة فقر ، لقد أصبحت الدول المتقدمة مستهلكاً نهماً ، فبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضم ٦٪ فقط من سكان العالم تستهلك ٤٠٪ من موارد العالم ، بل قد استهلكت ما يزيد على نصف رصيد العالم من البترول والمطاط والحديد والمعادن الأخرى في سنة ١٩٥٠م .(٥٤)

بل إن الطفل الأمريكي وحده يستهلك من المواد الغذائية أكثر بخمسين مرة مما يستهلكه الطفل الهندي ، وتستهلك السيارة الخاصة لأمريكي شمالي واحد ، ما يستهلكه (١٥٠)

---

(٥٣) اليونسكو ص ٨ العدد ١٨٥ من بحث المائدة المستديرة لسنة ١٩٧٦م .

(٥٤) عالم جائع ص ٥ تأليف ريتشى كالدر ترجمة عصمت عبدالمجيد الدار القومية للطباعة والنشر الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢م .

رجلا من سكان الهند .

إن معدل الدخل السنوي للفرد في الهند (٢٦٠) دولاراً ، في حين بلغ هذا المعدل (١٤٨٧٠) دولاراً في السويد ، و (١٤٣٠٠) في ألمانيا الغربية ، و (١٢٨٢٠) في الولايات المتحدة ، وذلك حسب احصاءات سنة ١٩٨١م .

وتستهلك الدول الصناعية (٨٣٪) من الانتاج العالمي المستخدم كعلف ، وتستهلك أمريكا الشمالية وأوروبا والاتحاد السوفيتي أكثر من ٨٤٪ من الطاقة المنتجة في العالم .

إن عدم العدالة في توزيع الثروة بين دول العالم ، أو وجود هذه الهوة السحيقة في الانفاق والاستهلاك بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، جعلت الدول الغنية تزداد غنى والدول الفقيرة تزداد فقراً .

ولنا أن ننظر في هذه النسبة : (٣٠٪ من السكان يملكون ٨٠٪ من الثروة ، و ٧٠٪ من السكان لا يملكون سوى ٢٠٪ من الثروة على مستوى العالم»

وفي عام ١٩٦٣م قامت منظمة الأغذية والزراعة بنشر «المسح الثالث للغذاء في العالم» ، وكانت التقديرات تشير إلى أن ٦٠٪ من سكان المناطق المتخلفة ــ وهم يمثلون ثلثي سكان العالم ــ يعانون من نقص التغذية أو سوء التغذية أو هما معاً ، وهم يعتمدون في غذائهم أساساً على الحبوب والجذور النشوية والسكريات ، أما استهلاكهم من البروتينات الحيوانية ــ كاللحوم والأسماك والبيض ــ فإنه لايزيد عن

خمس الكمية التي تستهلكها المناطق المتقدمة .

والمسوح الاحصائية العالمية ، والقائمة على أساس الانتاج الكلي من الغذاء للفرد ، تشير إلى عدم وجود نقص غذائي على مستوى العالم في الوقت الحاضر ، من حيث الكمية والنوع ، بيد أن المشكلة الغذائية في العالم تنبع من التوزيع الغير متساوي للموارد الغذائية بين الدول والأفراد .

ولو أخذنا الحبوب كمثال ، وباعتبارها عنصراً رئيسياً في الغذاء ، فسوف نجد أن الفرد الأمريكي العادي يأكل كميات مباشرة من الحبوب أقل مما يأكل الفرد الهندي ، ومع ذلك ــ حسب التعبير الذي استخدمته مجلة الأيكونومست البريطانية ــ نجد أن الفرد الأمريكي العادي يحتاج إلى طن من الحبوب لغذاء الحيوانات التي تمده باللحوم .[٥٥]

وفي الوقت الذي تنفق فيه بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠) بليون دولار على الدعاية ، نجد أن إنقاذ (١٠) مليون طفل من أمراض سوء التغذية لا يتكلف سوى (٢) بليون دولار فقط ، أى عشر ما ينفق على الدعاية وحدها .[٥٦]

إنها حقاً مأساة تصنعها أنانية وجشع الدول المتقدمة تجاه الدول الفقيرة أو المتخلفة .

---

(٥٥) عالمنا المزدحم ص ٢٣٢ تأليف رتاد فيشر ترجمة حسين أحمد العلمي الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥م .

(٥٦) اليونسكو ص ١٧ العدد رقم ١٦٨ .

٤ــ لعبة الاحتكارات والتحكم في موارد الدول النامية :

إن تحكم الدول المتقدمة في موارد الدول النامية نوعاً وسعراً ، أصبح من الأمور الواضحة لدى كل باحث منصف ، وما أكثر الأمثلة والوقائع التي تشهد على ذلك التحكم والأحتكار ، من ذلك على سبيل المثال (محصول الكاكاو) لدى بعض الدول الأفريقية ، فهو يمثل ٧٥٪ من قيمة صادرات ساحل العاج ، و ٥٥٪ من قيمة صادرات غانا ، وفي سنة ١٩٦٥م حاولت دول غرب أفريقيا المنتجة للكاكاو ، الاتفاق على سعر موحد له ، في مواجهة الاحتكارات العالمية ، ولكن حالت الخلافات السياسية الحادة بين هذه الدول دون ذلك ، ولكن في الوقت الذي بذلت فيه هذه الدول جهوداً ضخمة في سبيل الارتقاء بالانتاج كما وكيفاً ، وجدنا سوق الرأسمالية العالمية المحتكر لهذه السلعة ، قد خفض سعر الطن من (٢٨٠) جنيها إلى (١٣٠) جنيها ، وقد نجم عن ذلك عجز في ميزان المدفوعات لدى الدول المنتجة للكاكاو ، وهبط رصيدها من العملات الصعبة والفاجعة تكون أكبر بدولة مثل زامبيا حيث يمثل النحاس ٩٠٪ من قيمة صادراتها ، كيف يكون التحكم فيها إذن ؟ إن الصورة تتضح أكثر وأكثر لهذا الاحتكار الملعون من الدول المتقدمة إذا علمنا أن (٨٠٪) من التجارة الخارجية للحاصلات والمواد الخام في الدول الأفريقية ، مرتبطة بالسوق الرأسمالي العالمي في دول أمريكا وأوروبا ــ وإذا علمنا ذلك ــ أدركنا على الفور مدى تحكم هذه الدول من

أسعار المواد الخام .[٥٧]

وفي الوقت الذي تضغط فيه الدول الصناعية على الدول النامية لتخفيض أسعار منتجاتها من المواد الخام ، تحاول الدول المتقدمة رفع أسعار منتجاتها الصناعية ، مما يكون له أكبر الأثر على اقتصاديات الدول الفقيرة ، حيث يختل ميزان المدفوعات ، ويحصل التضخم نتيجة هذا الأرتفاع المجنون في الأسعار ، وتتراكم الديون ، وتعوق مسيرة التنمية ، وتتردى الدول الفقيرة من سيىء إلى أسوأ يوماً بعد يوم ، وقد جاء في جريدة الأهرام القاهرية خبر يقول :

الكونجرس يقر نشر الصواريخ «أم . أكس» ويعتمد ميزانية عسكرية قدرها (٢٠٠) مليار دولار وفي الصفحة المقابلة لهذا الخبر يوجد خبرا آخر يقول : البرازيل مهددة بالافلاس ، فقد بلغت ديونها لعام ١٩٨٣م نحو (٩٤,٩) مليار دولار ، وتليها المكسيك (٩١) مليار دولار ، ثم الأرجنتين (٤١,٨) مليار دولار ، ثم كوريا (٤٠,٧) مليار دولار ، ثم فنزويلا (٣١,٦) مليار دولار ، ثم اندونيسيا (٢٦,٢) مليار دولار ، ثم تركيا (٢٣,٦) مليار دولار .[٥٨] ومما يزيد البلة طينا ، أن صندوق النقد الدولي والبنوك الكبرى تهدد هذه الدول بإزالتها من على الخريطة الاقتصادية الدولية إذا لم تخضع للشروط التي تملى

---

(٥٧) الدول النامية ومشكلاتها ص ١٢ بقلم محمد مصطفى زيدان ، ونجيب إلياس برسوم دار الفكر العربي الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧م .

(٥٨) جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٨م .

عليها ، وقد جاء في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ، أن آسيا كرست ١١٪ من عوائد التصدير لخدمة ديونها ، وأمريكا اللاتينية ٣٩,٥٪ ، وأفريقيا ٢٨,٣٪ ، وذلك حسب تقرير سنة ١٩٨٥م .

وهكذا نجد أن مأساة الجوع أو مشكلة الغذاء في العالم تصنعها الدول المتقدمة بسياساتها التي تقوم على الأنانية والجشع والاحتكار ، والتحكم في مقادير هذه الدول سياسياً واقتصادياً وهذا كلام لا نقوله عن تحيّز للدول الفقيرة ــ والتي أنا فرد من أقطارها ــ ولكنه حقيقة تثبتها الدراسات والاحصائيات القائمة على الواقع الفعلي لهذه الدول .

ومن هنا نرى أن ذلك الخلل في الميزان بين الموارد واحتياجات البشر على ظهر الأرض ، ليس سببه هو الندرة في الموارد ، أو عجز الطبيعة عن كفاية ما عليها من أحياء ، كلا ، وإنما المشكلة برمتها إنسانية بحتة ترجع إلى تقصير الانسان في استغلال الموارد المتاحة من ناحية ، وإلى إهداره الدائم لما جناه من ثروة ، حيث إتجه بها إلى صناعة السلاح أو شرائه وتخزينه من ناحية ثانية ، وإلى وجود هذا الاستهلاك الهمجي والنهم للثروة من جانب الدولة المتقدمة ، وعدم العدالة في توزيعها بين الدول من ناحية ثالثة ، وإلى الاصرار على الأنظمة التجارية والانتاجية والسياسية التي تقوم على الاحتكارات والتحكم في موارد ومقادير الدول النامية من قبل الدول المتقدمة

---

(٥٩) مجلة النور الصادرة عن بيت المال الكويتي العدد رقم ٢٦ شهر صفر ١٤٠٦هـ السنة الثالثة .

من ناحية رابعة ، وإلى توالي الدول المتقدمة في مسئولياتها التنموية تجاه الدول المتخلفة ، وعدم توجيه الجهود والتكنولوجيا والتقنية العلمية لخدمة أغراض التنمية الحقيقية للعالم النامي من ناحية خامسة .

إن هذا كله يؤدي بنا إلى القول بأن المشكلة في حقيقتها ليست طبيعية ، وإنما هي إنسانية من الدرجة الأولى .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بعد هذا العرض الذي طال — حول بيان المشكلة الغذائية والسكانية وذكر أسبابها — هو : أليس هناك من حل يخرج العالم من هذه المشكلة ؟؟؟

لقد قدمت فعلا حلول كثيرة لهذه المشكلة من قبل الأفراد والهيئات ، وصدر ببعضها توصيات من المنظمات والمؤتمرات العالمية التي عقدت لهذا الغرض ، كمؤتمر الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة اليونسيف ، ومنظمة الصحة العالمية ، وهيئة اليونسكو وتتلخص هذه الحلول في إتجاهات أربع هي :

الاتجاه الأول : يرى أن حل المشكلة يتوقف على الحد من الزيادة السكانية أو وقفها ، وقد ناقشنا هذا الاتجاه فيما سبق وبينا خطأ النظرية السكانية التي نادى بها فالتس وأتباعه ، وخرجنا من المناقشة العلمية والشرعية بالرفض الكامل لهذا الاتجاه .

الاتجاه الثاني : ويرى أن حل المشكلة يتوقف على التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد ، ورسم الخطط ورصد المعونات لهذا الغرض .

الاتجاه الثالث : ويرى أن الحل يتوقف على تحقيق العدالة بين دول العالم في توزيع الموارد والثروات ، وأن تخرج الدول المتقدمة من إطار الأنانية والجشع والاستغلال للدول النامية ، فتعفيها من ديونها وتنهي معها لعبة الاحتكارات والتحكم في مواردها .

الاتجاه الرابع : يرى أن الحل في فتح باب الهجرة أمام هذه الشعوب النامية ، ويوجب على الدول المتقدمة أن تفتح أبوابها أمام الأيدي والعقول المهاجرة ، حتى تنصهر في الحضارة المتقدمة ثم تعود إلى بلادها بالعلم والخبرة والمال لتبدأ مسيرة التنمية على أسس سليمة ، أو أن تبقى هذه الأعداد المهاجرة فتذوب في المجتمعات المتقدمة ، وتخفف بذلك العبء على الدول النامية .

وإذا كنا قد رفضنا الحل الأول ، فإن الحلول الثلاثة الأخرى ، رغم أنها حلول براقة وتمس صميم المشكلة ، إلا أنها حلول جزئية ، وقد تستجيب لها الدول المتقدمة والنامية على السواء ، أو لا تستجيب ، فهي حلول تخضع لظروف معينة ، قد يصعب في الغالب تحقيقها ، خاصة الحل الذي يدعو إلى الهجرة ، بعدما انتشرت مشكلات البطالة في كثير من دول العالم المتقدم .

وقد كان بودي أن أتعرض لهذه الحلول الثلاثة الأخيرة بالتفصيل ــ كما فعلت في الحل الأول ــ ولكنني خشيت الاطالة في هذا البحث الموجز ، فاكتفيت بعرضها مع التعليق العام عليها ، حتى يسمح لي حجم البحث بعرض الحل

الحاسم والجاد الذي يخرج العالم من هذا المأزق ، وهو الحل الشامل والكامل للمشكلة بكل أبعادها ، يا ترى ما هو هذا الحل ؟ إنه الحل الاسلامي ، الذي ينبع من طبيعة هذا الدين الرباني ، والذي جاء تقويماً لمسيرة الانسانية على ظهر الأرض وعلاجاً لمشاكلها النفسية والعقائدية ، وكذا مشاكلها التنموية والاقتصادية ، إنه دين الشمول لحياة البشر ، فهو يبسط سلطانه على الدين والدنيا معاً ، حتى يحقق للانسانية توازنها في مسيرتها نحو نفسها ونحو ربها ، ويحقق لها أحلى أمنية تتشوّق إليها النفوس في هذه الحياة ، وهي تحقيق الكفاية والأمن .

وبداية : لن نطيل في بيان هذا الحل ، ولكن سنكتفي بعرض الخطوط العريضة له ، مراعين في ذلك حجم البحث ، وتاركين للقارىء الفرصة لكي يستنتج بنفسه أبعاد هذه الخطوط ، حتى يكون قد إشترك معنا في الوصول إلى الحل ، وحتى يكتشف بنفسه عظمة هذا الدين ، وضرورته لأمن البشرية واستقرارها ، ومقدرته الفذة على علاج المشاكل التي يعجز البشر عن علاجها .

وسيدور البحث في الحل الاسلامي حول ست نقاط : الأولى : نظرة عامة على روح الشريعة الاسلامية . والثانية : بيان قواعد التربية الوجدانية . والثالثة : مرحلة التملك وأبعادها على النفس البشرية ، والرابعة : مرحلة الاستثمار للثروة : مرحلة التوزيع العادل وتحقيق التكافل داخل المجتمع ، والسادسة : صورة التطبيق الفعلي لهذا الحل .

الفصل الثاني

الحل الاسلامي لمشكلة الغذاء
وتحديد النسل

لقد حرص الاسلام منذ اللحظة الأولى على تحرير الانسان من الفقر ، وحضّ على إزالة العوز والحاجة ، ولما كانت حاجة الانسان من الطعام والغذاء هي المطلب الأول لزحزحة الأفراد من نطاق أو حزام الفقر ، فقد أولاها الاسلام عناية شديدة ، وطمأن الناس على أرزاقهم وأقواتهم ، فبين أن أرزاقهم مضمونة ، وأن أقواتهم موفورة ، يقول تعالى في الأولى : ﴿**وفي السماء رزقكم وما توعدون . فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾[1] ، ويقول سبحانه : ﴿**وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين**﴾[2] ، وقد عبر القرآن عن هذا الضمان بكلمة الرزق بدل كلمة الطعام أو الغذاء ، وما ذلك إلا لتوسعة دائرة الاطمئنان أكثر فأكثر ، لأن كلمة الرزق كلمة عامة فتشمل كل احتياجات الانسان على ظهر الأرض ، من مطعم ومشرب وملبس ومسكن وغير ذلك ، فليس الضمان الالهي مقصوراً على لقمة العيش ، وإنما يشمل كل احتياجات الكائن الحي على ظهر الأرض .

أما عن وفرة الأقوات ، فيقول تعالى : ﴿**وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الانسان لظلوم كفار**﴾[3] ، فنعم الله غير محدودة ، وخيراته تعالى في هذه الأرض لا تتناهى ، مادامت عليها حياة ، فهي بمواردها

---

(١) الذاريات آية ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) هود آية٦ .

(٣) إبراهيم آية ٣ .

وإمكاناتها كافية وزيادة لتغطية احتياجات الكائنات عليها من إنسان أو حيوان أو طير أو غيرهم .

فالأساس الذي تقوم عليه النظرة الاسلامية إلى الموارد هو : الوفرة وليست الندرة ، ويؤكد المولى عز وجل هذا الأصل بقوله : **﴿قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أنداداً ذلك رب العالمين . وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين﴾**(٤)

فبين الله عزّ وجل ، أن أقوات الناس مقدرة منذ الأزل وأنها مبارك فيها مدى وجود الحياة على ظهر الأرض ، فإذا ما وجدت دابة في الأرض لا يصلها رزقها ، فلابد أن يكون وراء ذلك : إما تقصير في طلب الرزق أو إنحراف في طريقة الكسب ، أو إسراف في الانفاق ، أو سوء في التوزيع والادارة ، أدى ذلك إلى مضاعفة حصة طرف على حساب نقص في حصة الطرف الآخر ، وأنه في حالة الكوارث والأزمات الطبيعية — كالزلازل والفيضانات والأعاصير .. التي تحل في رقعة ما من أرض الله ، فإنه يوجد من الفائض في رقعة أخرى بما يكفي لتغطية احتياجات المنكوبين ، وسدّ كفاف المتضررين ، وإذا لم يحدث ذلك التعاون ، فإن الناس أنفسهم يظلمون ولهذا كان ختم الآية الكريمة التي قررت أمر الوفرة في الموارد والنعم ، بقوله تعالى : **﴿إن الانسان لظلوم كفار﴾** ، فقد يظلم الانسان نفسه بكفر النعم وجحدها ، أو يظلم غيره فلا يوصل إليه حقه أو ما يسد حاجته في حالة العوز أو الضرر .

---

(٤) فصلت آية ٩ — ٠ .

ولذلك كانت ميزة الاسلام الأولى في جانب الأقتصاد ، أنه لا يعزل الاقتصاد عن الأخلاق ، فجميع حركة المسلم إنتاجاً واستثماراً وإنفاقا وتوزيعا مقرونة بالأخلاق والقيم الانسانية ، بحيث لا يحرم الانسان نفسه من نعم الله ، ولا يضر غيره بطريقة استثماره أو إنفاقه .

فالاسلام يرفض بشدة ، هذا الضغط الكثيف للقيم الاقتصادية المجردة ، التي تجعل من المال كل شيء في الحياة ، وتحرم معها المجتمعات البشرية من الاحساس بالقيم الانسانية ، ويأنف أن تستحيل الحياة إلى لقمة خبز ، أو شهوة جسد ، أو دراهم معدودات .[٥]

ومن هنا فقد وضع الاسلام عدة قواعد يجب مراعاتها قبل الدخول في حركة الاستثمار والتملك والتوزيع ، إنها قواعد التربية الوجدانية للفرد المسلم قبل دخوله في حركة الاقتصاد ، حتى يضمن الاسلام ، أنه لن يجني المجتمع من وراء هذه إلا خيراً .

وهذه القواعد تعتبر هي المرحلة الأولى من النظام الاسلامي لهذا الجانب ، تليها مراحل أخرى هي : مرحلة التملك ، ثم مرحلة الاستثمار ، ثم مرحلة التوزيع ، ثم مرحلة التطبيق العملي لهذا النظام ، فليس الاسلام مجرد نظام نظري ، أو نظرية إقتصادية بحتة لا تخرج عن دائرة الفكر والعقل ، كلا ، وإنما الاسلام دين الفكرة والسلوك دين النظرية والتطبيق ، دين القول

(٥) العدالة الاجتماعية ص ٣٢ الشهيد سيد قطب دار الشروق الطبعة الأولى سنة ١٩٧٥م .

والعمل ، دين العقيدة والشريعة ، ولهذا كان من مبادىء الاسلام الأولى ، أن تستحيل تعاليمه إلى عمل وسلوك ، وما أقل التعاليم الاسلامية لكن ما أكثر المحاولات التي بذلها القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام في غرس هذه التعاليم وتحويلها في حياة الناس إلى سلوك وعمل وتطبيق ، فالاقتناع بالشيء وحده لا يكفي في نظر الاسلام ، وإنما لابد أن يترجم هذا الاقتناع إلى سلوك وعمل ، ولذلك كان تركيز الاسلام شديداً على دور الانسان في الحياة ووجوب تغييره ، فهو لا يقيس تقدم الأمم بإرتفاع الدخل لدى أفرادها ، أو ببناء مصنع أو تشييد مبنى ، أو صعود إلى الفضاء ، أو غير ذلك من ملامح التقدم المادي ، كلا ، وإنما يقيسها بالتقدم الانساني ذاته ، وببناء الانسان من الداخل ، وتشييده من جديد على الحق والعدل والخير والايمان .

وبناء على ذلك نقول : إن أى أمة تريد تغيير أوضاعها من أجل النهوض والوصول إلى سلم الرقي ، لابد أن تضع في اعتبارها ضرورة تغيير البناء الانساني أولا ، قبل البناء الاقتصادي والحضاري ، وإلى هذا يشير المولى عز وجل في قوله تعالى **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾** * ، فما الامكان الاقتصادي إلا عامل مشارك في قضية النهوض والتي أساسها الأول هو «الارادة الانسانية أو التغيير الانساني»[6] .

* سورة الرعد آية ١١

(٦) المسلم في عالم الاقتصاد ص ٥٧ ، الأستاذ مالك بن نبي دار الشروق الطبعة الأولى سنة ١٩٧٦م .

وقد آن الأوان لنضع المراحل الخمس في النظام الاقتصادي الاسلامي على مائدة البحث :

المرحلة الأولى : قواعد التربية الوجدانية :

القاعدة الأولى : أن المال مال الله ، فهو وحده خالق السموات والأرض وما فيها ، وكل شيء في هذا الكون هو ملك لله وحده ، يقول عز وجل : **﴿ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير﴾**(٧)

القاعدة الثانية : أن البشر مستخلفون في هذه الثروات ، فهي في أيديهم ودائع مستردة ، وعوارى مسترجعة ، لن يأخذوا منها معهم إلى القبر ، وإذا كان الله عز وجل قد منحها إياهم ، واستخلفهم فيها تفضلا وامتحانا ، فما عليهم إلا أن يحسنوا الخلافة ، يقول عز وجل : **﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾**(٨) .

القاعدة الثالثة : أن جميع ما في الأرض ملك لكل من عليها ، فليس أحد أولى بالاختصاص بخيرات الله من غيره ، وإنما الجميع ــ في الأصل ــ شركاء فيما خلقه الله عز وجل ، فلا امتياز لطبقة على طبقة ، ولا إنسان على إنسان ، وليس ثمة دخيل على هذه الثروات أو أصيل ، وإنما الكل أمام النعم سواء ، فإذا ما حدث وحاز شخص شيئاً دون غيره ، فيجب أن

---

(٧) آل عمران آية ١٨٠ .

(٨) الحديد آية ٧ .

يضع في اعتباره ، أنه كان في الأصل للجميع ، يقول عز وجل : ﴿**هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً**﴾[9] ، ويقول سبحانه : ﴿**وآتوهم من مال الله الذي آتاكم**﴾[10] .

القاعدة الرابعة : وجوب العمل على الانسان ، ودفعه إلى الحركة والاستثمار ، فالعمل ــ في الاسلام ــ على حسب الطاقة تكليف إلهي ، وعلى الفرد أن يستغل مواهبه في التعمير والانتاج ، وألا يكون سعيه على قدر القوت ، بل يكون على قدر طاقته ومواهبه ، واختلاف الناس في المواهب يدل على أن كلا منهم قد خلق لعمل معين ، يقول ــ ﷺ ــ «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»[11] .

القاعدة الخامسة : أن قيمة الانسان في الاسلام بإنسانيته ، وليس بحجم أو نوع ما يملك ، وإذا كان هناك من تفاوت أو تفاضل في جانب الثراء ، فما ذلك إلا لحكمة جليلة وهي إدارة شؤون الحياة يقول عز وجل ﴿**ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخريا**﴾[12] ، فالغاية من التفاوت هي في تنويع العمل وتوظيف العامل ، وأداء الخدمات المتبادلة بين الناس ، فلا يستغنى الوزير عن البنّاء والنجار والسباك والحذاء ، كما لا يستغنى هؤلاء عمن يدير لهم شؤون

---

(٩) البقرة آية ٢٩ .

(١٠) النور آية ٣٢ .

(١١) أخرجه البخاري عن علي بن أبي طالب في الأدب المفرد باب ينكث الشيء بيده في الأرض .

(١٢) الزخرف آية ٣٢ .

حياتهم ويجري لهم حساباتهم ويعلم أبناءهم ، وهكذا تقوم الحياة على المنافع المتبادلة ، فكل واحد خادم ومخدوم في نفس الوقت ، وليس هناك فرد أفضل من فردٍ إلا بقدر إتقانه للعمل وإخلاصه في أدائه ، والتقوى لله عز وجل ، يقول سبحانه : ﴿**انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلا**﴾[١٣] ، فالتفاضل الحقيقي بين الناس هو بالعمل ، وليس بالثراء والجاه .

القاعدة السادسة : الاستثمار في صالح الجماعة أمر واجب ، بمعنى أن الأمر ليس متروكا لحرية الفرد في أن يعمل أو لا يعمل ، كلا ، وإنما يلزمه الاسلام بالعمل من جانب ، ويلزمه أن يغطي بعمله بعض ما يحتاجه المجتمع من جانب آخر ، فالمال في الأصل حق المجتمع ، وما يلزم المجتمع يدار فيه المال فليس المقصد في حركة المال هو الربح فقط ، وإنما هو نفع المجتمع وسد ضرورياته أولا ، فليس من خلق المسلم أن يترك المجتمع يعاني من نقص الغذاء ، ويجعل نشاطه واستثماره في الكماليات والترفيهات .

القاعدة السابعة : ارتباط الانسان في كسبه وانفاقه بالأخلاق الفاضلة ، فليس الانسان وحشاً منطلقاً في برية ، وإنما هو إنسان محاسب على سلوكه ومسؤول عن نيته ، فيجب أن يتقي الله في كل حركة وسلوك ، وأن يطيب كسبه يقول عز وجل : ﴿**يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيباً ولا تتبعوا**

---

(١٣) الاسراء آية ٢٢ .

خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾[١٤] ، ويقول النبي الكريم ـ ﷺ ـ :

«إن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يطروا ، وإن كان عليهم لم يمطلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا»[١٥] .

وأخيـــراً : هذه هي بعض القواعد ، والتي تكون بمثابة الاعداد النفسي ، والتربية والوجدانية الخاصة لحس المسلم ، إنها تشكيل وصياغة جديدة للشخص الذي يقدم على التملك والاستثمار ، حتى يكون أهلا لأن يملك ، وأهلا لأن ينفق ويتصرف ، وإذا كان العهد بالاقتصاد المعاصر ، أن يدرس بعيداً عن أمثال تلك الأخلاقيات والقيم ، فإن الاسلام يأبى ذلك لأن أمور المعاش في الدين غير معزولة عن قيم الروح ووشائج القربي في المجتمع الاسلامي .

وإذا كنا نجد كثيراً من الخطط توضع لعلاج المشاكل الاقتصادية ولا تؤتى ثمارها ، فما ذلك إلا لأنها تقوم على الجانب المادي وحده ، وتهدر الجانب الروحي والانساني .

المرحلة الثانية : مرحلة التملك :

فقد أقرت الشريعة الاسلامية نظام الملكية فردية كانت أم

(١٤) البقرة آية ١٦٨ .

(١٥) رواه الترمذي وأخرجه السيوطي عن معاذ بن جبل من الدر المنثور جـ ٢ ص ١٤٤ .

جماعية ، وهي في إقرارها للملكية لم تركز على نوعيتها ، بقدر تركيزها على الحدود والضوابط التي تمنع الاستغلال ، وحرصت الشريعة على تحديد الوظيفة الاجتماعية للمال بحيث تسود علاقات الأخوة والمحبة بين الناس .

فلاسلام إذن يقر نظام الملكية بنوعيها ، ولكن داخل إطار إسلامي متميز ، فهو يقرر ملكية مصادر الثروات لله تعالى بحق الخلق الأول ، ويقرر ملكيتها للجماعة تأسيساً على ملكية الله ، ويجعل الفرد عاملا في مال الجماعة نيابة عنها ، لأن الجماعة لا تستثمر المال بمجموعها ولكن بأفرادها ، ويهدف الاسلام من ذلك إلى ضمان «حد الكفاية» لكل فرد من أفراد المجتمع ، وأنه بجوار هذا الحد يسمح بالتفاوت في الثروات والدخول طالما تخطى هذا الحق الأوّلي والأساسي[١٦] .

وهكذا نجد أن الاسلام يقرر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد ، فهو يؤمن بالملكية الخاصة ، والملكية العامة وملكية الدولة ، ويخصص لكل منها حقلا تعمل فيه ، مادامت هذه النشاطات لا تضر بالمجتمع .

وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن تقرر مبدأ الملكية الفردية ، من ذلك قوله تعالى : **﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾**[١٧] ، وقوله تعالى : **﴿الذين أخرجوا من ديارهم بغير**

---

(١٦) الاسلام ومشكلات الحكم والتوجيه في المجتمع المعاصر ص ١٥٧ د. محمد البهي .

(١٧) التغابن آية ١٥ .

حق﴾[١٨] فاسند الله الأموال إلى المخاطبين والديار إلى المهاجرين إشارة إلى ملكيتهم لها ، كما جاء الأمر بالزكاة ، أو الحث على الصدقة ، ولن يكون ذلك إلا من مال مملوك ، وجاءت آيات المواريث والوصية وآيات الدين لتوزيع وحفظ ملكيات الناس الخاصة ، ويقول ــ ﷺ ــ **«من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق»**[١٩] .

وإذا كانت المباشرة الخاصة لشؤون المال أسبق عادة ــ في تاريخ تكوين المجتمعات البشرية ــ من المباشرة العامة ، تبعاً لأسبقية وجود الفرد على قيام المجتمع ، وأسبقية الفرد من السعي والنشاط من أجل نفسه ومصلحته الذاتية ، فإن الملكية العامة مؤسسة على وجه العموم على الملكية الفردية ، ولكن هدفها هو مصلحة الجماعة ، وليست المصلحة الذاتية ، أو مصلحة فئة على حساب الآخرين ، فلقد وجد في المجتمع الاسلامي ملكيات من نوع جديد ، مثل ملكية الغنائم والفيء ، وملكيات الأراضي التي وقعت في أيدي المسلمين الفاتحين ما كان منها صلحاً أو عنوة ، وكذلك الأموال التي ليست لأحد معين كأرض الموات ومواقع المعادن وآبار المياه العامة وأماكن الكلأ والرعي وغير ذلك مما لا يختص به أحد معين .

وهذا النوع من الملكية له أهميته وخطورته في المجال

---

(١٨) الحج آية ٤٠ .

(١٩) أخرجه البخاري عن عائشة في كتاب الوكالة باب من أحيا أرضا مواتا .

الاقتصادي ، لأنه يدر دخولا كبيرة ، ويمكن أن يلعب دوراً كبيراً في عملية التوازن الاجتماعي .

ومن هنا كان حرص الاسلام على أن تبقى مثل هذه الأموال وتلك الموارد على عمومها ينتفع بها أفراد المجتمع ، حتى لا تستحوذ عليها فئة دون أخرى ، فيؤدي ذلك إلى تكديس الثراء في جانب دون الآخر ، وينتفي التوازن في المجتمع وترتبك الحياة ، وفي هذا المعنى جاء قول الله عز وجل : **﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾**[20]

وقد منع النبي ـ ﷺ ـ أبيض بن حمال أن يحوز أرضاً بها ملح حيازة فردية ، وامتنع عمر بن الخطاب عن تقسيم الأراضي المفتوحة على المجاهدين ، وتركها في أيدي أصحابها يزرعونها وفرض عليها الخراج ، وما ذلك إلا خشية تكدس الثراء في جانب دون آخر ، وحتى يبقى للشؤون والمصالح العامة ما تنفق منه في خدمة المجتمع ، وقد سألت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها رسول الله ـ ﷺ ـ قالت : يا رسول الله : ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ فقال : **«الماء والملح والنار»** ، وليس المقصود من الحديث حصر الملكية العامة في هذه الأشياء الثلاثة ، بل إن كل مال اشتمل على خصائص الملكية العامة ـ بأن كان يدر دخولا كبيرة ، أو كان مما يضر

---

(٢٠) سورة الحشر آية ٧ .

المجتمع بحبسه واحتكاره ـــ فلا يجوز حيازته حيازة فردية .

وبذلك : تتجلى عظمة الاسلام في إقرار الملكية بنوعيها ، فهو لا يصادر غريزة الاقتناء والتملك في الفرد ، وهو لا يترك المجتمع لأنانية الأفراد وجشعهم ، ولكنه يحفظ من الأموال العامة ما يحقق التوازن بين أفراد المجتمع ، وبذلك كان تميز الاسلام ونظرته الفريدة للملكية عن النظم الاقتصادية الأخرى ، فقد حرمت الشيوعية الملكية الفردية ، وقتلت روح المنافسة والنشاط لدى الأفراد فوق كبتها لغريزة الاقتناء والتملك في النفس البشرية ، كما أطلقت الرأسمالية حرية التملك بلا ضوابط ، فظهرت التكتلات الاقتصادية ، وأصبحت فئة قليلة من المجتمع هي التي تملك الثروة والمال فتحكمت في مقادير الشعوب ، وغلبت مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة ، وظهرت سمات الجشع والأنانية ، وأصبح القانون والسياسة والقرارات لعبة بين أيدي هؤلاء ، وتحقيقاً لرغباتهم الخاصة .

المرحلة الثالثة : مرحلة الاستثمار :

إذا أردنا أن نوضح كيفية الاستثمار ونظامه في الاسلام ، فلابد أولا من تحديد العناصر المنتجة من وجهة النظر الاسلامية ، وقد حددها الاسلام في ثلاثة هي :
العمل ، والأرض ، ورأس المال ، ولم يجعلها الاسلام على درجة واحدة ، بل جعل عنصر العمل فيها هو أعلا عنصر ، وجعله على قمة العناصر ، وتلك نظرة فريدة للاسلام ، حينما

يصل به التكريم للانسان إلى هذا الحد ، فيجعله هو الغاية وكل شيء غيره وسيلة .

أما عن عنصر العمل : فقد دفع الاسلام الناس إلى العمل ، وحث عليه بجميع أشكاله وشتى مجالاته ، سواء كان عملا بدنياً أم فكرياً ، ولم يحظر من العمل إلا ما كان فيه اعتداء على النفس أو العقل أو الدين أو العرض أو المال .

وإذا كان هناك من قيود وضعها الاسلام على العامل أو نوعية العمل ، فإنما تهدف إلى منع الانحراف أو الاساءة إلى الفرد أو المجتمع .

وقد رغب الاسلام في الصناعة والاحتراف ، ودعا إلى الزراعة والغرس والتشجير ، وحث على التجارة ونوه بالتاجر الصدوق الأمين ، ورغب في طلب العلم النافع وجعله فرض كفاية ، حتى ينتفع المجتمع ويستفيد ، وتدار أموره على علم وبصيرة ، وفي الحقيقة : ما أكثر النصوص في القرآن والسنة التي تبين ذلك .

وقد نهى النبي ــ ﷺ ــ عن ظلم الأجير أجره فقال فيما يرويه عن رب العزة ﴿**ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره**»[٢١] .

وأوجب الأسلام على المجتمع أو على ولي الأمر : أن يوفر فرصة العمل للعامل ، وأن يمكن أصحاب المواهب من أخذ فرصتهم ، يقول ــ ﷺ ــ : «**من ولى من أمر**

(٢١) أخرجه البخاري في كتاب الاجارة باب إثم من منع أجر الأجير .

المسلمين شيئاً ، فولّى رجلا وهو يجد من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله»[٢٢] ، كما أوجب أن يكون العمل على قدر الطاقة ، فلا يكلف إنسان يعمل فوق طاقته ، يقول ـ ﷺ ـ **هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، أطعموهم مما تأكلون ، وألبسوهم مما تلبسون ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم»**[٢٣] ، كما أوجب حق رعاية العامل في نفسه وفي أهله وولده ، يقول ـ ﷺ ـ **«من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ضياعاً أو كلاً ـ أى ذرية ضعفاء ـ فليأتني فأنا مولاه»** ، وفي رواية **«فإلى الله ورسوله»**[٢٤] .

وإذا كان الاسلام قد أوجب ذلك للعامل ، فقد أوجب عليه كذلك : إتقان العمل وإخلاص النية ، وأن يستعلي بضميره عن المراقبة البشرية إلى المراقبة الالهية ، يقول تعالى : **﴿ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه﴾** * ، وعليه أن يبذل في عمله غاية ما يطيق ، فلا يعمل على قدر القوت ، وإنما يعمل بقدر ما منحه الله من طاقة وموهبة ، حتى لا يحبس نفعه عن المجتمع ، وعليه أن يتحرى في سعيه وعمله طرق الكسب المشروع ، يقول ـ ﷺ ـ **«من طلب الدنيا حلالا وتعففاً عن المسألة وسعياً على عياله وتعطفاً على جاره**

---

(٢٢) أخرجه الحاكم في المستدرك عن أبي بكر الصديق جـ ٤ ص ٩٣ طبعة النهضة الحديثة بالرياض .

(٢٣) أخرجه مسلم عن أبي ذر في كتاب الايمان باب إطعام المملوك مما يأكل .

(٢٤) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب من ترك مالا فلورثته .

* سورة يونس آية ٦١ .

لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر»[25] .

أما عن العنصر الثاني من عناصر الانتاج وهو الأرض : فقد جعلها الاسلام ميداناً مفتوحاً لسائر النشاط البشري ، من زراعة وغرس وتعمير ، وحذر من احتجاز الأرض بدون انتفاع أو استثمار ، يقول ــ ﷺ ــ : «**عادي الأرض لله والرسول ثم لكم وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين»**[26] .

وهكذا يترك الاسلام فرصة للشخص وفسحة من الزمان ، يختبر بها نواياه في استثمار الأرض ، فإذا لم يتحرك في استثمار ما حازه منها انتزع منه وبطل حقه فيه ، وهذا يدل على حرص الاسلام على تحريك عناصر الانتاج وعدم تجميدها ، حيث أن الغاية من النشاط لا تعود على الفرد وحده ، وإنما سيعم النفع على المجتمع ، وهذا ما يحرص عليه الاسلام ، حتى ولو لم يكن هناك مصلحة ذاتية محققة ، يقول ــ ﷺ ــ «**إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر»**[27]

وإذا ما عجز الفرد عن استغلال ما يملكه من الأرض ملكا خاصاً ، فتصبح المسألة بين أمرين : إما أن تنزع منه وتعطى لمن يقدر على زراعتها واستثمارها ــ وهذا رأى قال به بعض

---

(٢٥) رواه أبونعيم في الحلية عن أبي هريرة جـ ٣ ص ١١٠ طبعة دار الكتاب العربي بيروت .

(٢٦) رواه البيهقي في الشعب ، وأبويوسف في الخراج ، والأرض العادية هي الأرض القديمة التي لا عمارة فيها ولا غرس .

(٢٧) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب فضل الغرس والزرع .

المجتهدين وفقهاء الظاهر ــ مستدلين على ذلك بعدة أحاديث صحيحة منها قوله ــ ﷺ ــ **«من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكاريها بثلث ولا بطعام مسمى»**(٢٨) .

وإما أن يعطيها لمن يزرعها بمقابل ، فإن كان المقابل نقدياً سميت إجارة ، وإن كان المقابل حصة مما تخرجه الأرض سميت مزارعة ، وهذا الرأى الذي يجيز تأجير الأرض أو زراعتها مقابل حصة من الثمرة هو ما قال به جمهور الفقهاء وعليه الفتوى ، ويشهد لذلك ما رواه ابن عمر من أن رسول الله ــ ﷺ : **«أعطي أهل خيبر الأرض على أن يعملوها ويزرعوها ولهم عشر ما يخرج منها»**(٢٩) .

وكلا الرأيين له قوته ووجاهته ، ومن وجهة نظري : أنه لا تناقض بينهما ، إذا ما وضعنا أمام أعيننا «مصلحة الجماعة» ، فإذا لم يكن هناك استغلال لعنصر الأرض من قبل فئة على حساب تسخير المجتمع ، فلا مانع من تأجير الأرض أو زراعتها بحصة معلومة ، أما إذا تحولت الأرض إلى أداة استغلال ، وحازها عدد من الأفراد واحتكروا ملكيتها لأنفسهم ، وأصبح المجتمع مسخراً لهم في زراعتها ، بدون عائد على من يعرق ويتعب فيها ، حينئذ يجب أن تمنع المزارعة والمؤاجرة ،

---

(٢٨) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب كراء الأرض .

(٢٩) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب المساقة ، وأخرجه البخاري في كتاب الاجارة باب إذا استأجر أرضاً نماتٌ .

وتنزع الأرض ممن لا يقدر على زراعتها ، وتعطى لقادرين من أفراد الشعب على ذلك ..

ومن هنا نستطيع أن نقول : أن كلا الرأيين صحيح ، ولكن لكل منهما ظروفه وملابساته .

ومن الوسائل التي شرعها الاسلام كذلك في استثمار الأرض «الاحياء» للأرض الموات ، بأن يعمد شخص إلى أرض لم يملكها أحد فيتعهدها بالزرع والسقي والاصلاح أو البناء ، فتصبح نافعة مثمرة بعد أن كانت معطلة مجمدة ، حينئذ تصبح هذه الأرض ملكاً له ، ولعمري إن ذلك لمن أكبر الحوافز في عمارة الأرض البوار ، ويمكن بذلك أن تحل كثير من مشاكل الأفراد ، يقول ــ ﷺ ــ **«من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق»**[30]

كما أقر الاسلام مبدأ «الاقطاع» كذلك ، وهو أن يقطع الامام من يراه أهلا لذلك ، أرضاً يعمرها ، فإذا لم يقدر على عمارتها انتزعت منه ، وقد فعل ذلك عمر بن الخطاب مع بلال بن الحارث المزني ، حيث نزع منه أرضاً كان النبي قد اقطعها إياه ، ولم يقدر بلال على إحيائها وزراعتها ، وقد أخذ عمر من بلال ما لم يقدر على إحيائه وقسمه بين المسلمين على مرأى ومسمع من الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم .

---

(٣٠) المحلي لابن حزم جـ ٩ ص ٩٩ كتاب إحياء الأرض الموات .

أما عن العنصر الثالث من عناصر الانتاج وهو عنصر رأس المال :

فقد اهتم الاسلام بهذا العنصر إهتماما شديداً لخطورته على الفرد والمجتمع ، فوضع قيوداً على طرق استثماره وقيوداً كذلك على طرق إنفاقه ، فليس الانسان حراً في كيفية استثماره ، ولا في كيفية إنفاقه ، وإنما هو مقيد بما شرعه الاسلام من وسائل وما أباحه من طرق في ذلك ، وهذا شيء طبيعي لمن عقل حقيقة المال ، فهو في الأصل ملك لله ، وخوله الله للانسان لينتفع به وينتفع أفراد المجتمع معه ، ويأبى الاسلام أن يتحول المال إلى أداة استغلال ، أو يتحول إنفاقه إلى عبث وفوضى وإسراف .

وقد أقر الاسلام في استثمار المال كل وسيلة نظيفة ونافعة ، نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

١ـ الشركة : بأن يشترك إثنان أو أكثر في شركة ما ، متضامنين ربحاً وخسارة ، سواء كانت شركة ملك أو شركة عقد .

٢ـ المضاربة : بأن يكون رأس المال من جانب والعمل من جانب آخر ، ويوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق المبرم بين الطرفين ، ولكن بشرط أن يكون حصة محددة بنسبة من الربح كالربع أو الثلث مثلا ، وليست محددة بمبلغ معين كألف أو مائة ، فإذا حدثت خسارة دونما تعد من العامل ، تحمل رأس المال وحده تلك الخسارة المادية ،

وكفى العامل غرما مابذله من عمل دون مقابل في تلك الحالة ، يقول الامام على رضي الله عنه : في المضاربة : الوضعية على المال والربح على ما اصطلحوا عليه»[٣١] .

أما عن العوائد التي لا يقرها الاسلام في حركة رأس المال : فتتلخص في كل وسيلة من وسائل الاستثمار فيها ضرر بالمجتمع ، أو استغلال للغير ، ونذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

١ـ الربا ، وهو كل مال زائد عن أصل المال من غير تبايع ، فهو فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال ، يقول ـ ﷺ ـ **«الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»**[٣٢]

وقد حرم الاسلام كافة صور التعامل بالربا ، مهما اختلفت مسمياته وطرقه وأنواعه ، سواء أكان ربا فضل أم ربا نسيئة . وقد قبح الله عز وجل صورة الآكل للربا وقضى بحرمته فقال ﴿**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا**﴾ وثبت عنه ـ ﷺ ـ **«أنه لعن آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء»**[٣٣]

---

(٣١) ذكره الشوكاني في نيل الأوطار .

(٣٢) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب لعن آكل الربا .

(٣٣) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب لعن آكل الربا .

وليست حرمة الربا قاصرة على تعاليم الاسلام ، وإنما ثبتت حرمته في الديانات السابقة ، وقد بقي من نصوص العهد القديم والعهد الجديد ما يشير إلى حرمة الربا ، من ذلك : «**إذا اقرضت مالا لأحد من أبناء شعبي فلا تقف منه موقف الدائن ولا تطلب منه ربا لمالك**»[٣٤] ، وجاء أيضاً «**ولكن أفعلوا الخيرات وأقرضوا غير منتظرين عائداتها من الربا وبذا يكون ثوابكم جزيلا**»[٣٥]

ومع إقرار الاسلام واعترافه بأحقية صاحب المال في الحصول على مقابل ، نتيجة استغلال ماله بمعرفة غيره إلا أنه لا يجعل الطريق إلى ذلك هو الربا ، لأن الربا لا يحقق العدل والتوازن بين العوامل التي إشتركت في الانتاج ، حيث يضمن هذا الأسلوب الربح لأحد العناصر وهو «المال» بدون المشاركة في الخسارة التي قد تتحملها العناصر الأخرى ومنها «العمل» ، ولذلك كان الأسلوب الذي شرعه الاسلام لاستغلال المال عن طريق الغير هو الشركة أو المضاربة ، لأن كلا منهما يتحمل في الربح أو الخسارة ، كما أن المرابي لا يهمه كون المال يستغل في نشاط إقتصادي أو لا يستغل مادام قد ضمن عائداً له ، أما الذي يأخذ المال مضاربة أو شركة فشرط أخذه المال أنه سيقوم بعمل إقتصادي ، ومادام سيقوم بعمل إقتصادي ، ففكرة المخاطرة من المالك بماله لا تتصور إلا في حدود احتمالات الخسارة لأى نشاط إقتصادي آخر .

---

(٣٤) العهد القديم سفر الخروج الفصل ٢٢ الفقرة ٢٤ .

(٣٥) العهد الجديد إنجيل يوحنا الفصل ٦ الفقرة ٣٥ .

ولعلنا نلمس الحكمة في تحريم الاسلام إجارة رأس المال «بفائدة» وإباحته تأجير الأرض بمقابل ، لأن الذي يأخذ المال : إما أن يستخدمه في الانتاج ، وإما أن يوجهه للاستهلاك ، لأن صاحب المال لم يلزم المقترض بسلوك إقتصادي معين ، وبذلك يكون تأجير رأس المال «الفائدة» يسمح بنوعي الاستخدام الانتاجي والاستهلاكي ، ولكن لو أعطينا شخصاً قطعة أرض بمقابل ، سواء كان المقابل مالا أم حصة من الغلة ، فإنه لن يكون أمام من أجر الأرض إلا إستخدام واحد ، وهو الانتاج .

ومن هنا نرى أن هدف الاسلام الأول في إدارة رأس المال أو عناصر الاستثمار عموما هو استحداث إنتاج حقيقي يعود على الفرد والمجتمع بالنفع ، وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود . وقد ثبت من خلال الدراسات الحديثة خطورة التعامل بالربا على المستوى الفردي والمستوى الدولي ، وأن الفائدة كانت وراء الأزمات الأقتصادية التي تعرضت لها دول كثيرة ، ومازالت مشكلة العديد من الدول المدينة الآن ، هي في تسديد الفوائد التي تتراكم على الديون سنة بعد أخرى ، وبدل أن تسدد الديون أصبحت مشغولة بتسديد الفوائد فقط ، وهكذا أصبحت هذه الأموال كالبقرة الحلوب لأصحابها ، بينما تعاني الدول أشد المعاناة من جراء هذه القروض الربوية .

ومن الوسائل التي حرمها الاسلام كذلك «الاحتكار» وهو : منع السلعة من السوق ، أو إحكام القبضة عليها ، حتى يكثر الطلب عليها فيرتفع بذلك سعرها ، وهو خلق ذميم يدل على

الجشع والأنانية ، وقد حذرنا النبي الكريم ـــ ﷺ ـــ منه فقال : «**لا يحتكر إلا خاطىء** ، وفي رواية أخرى : **الجالب مرزوق والمحتكر ملعون**»[٣٦] .

وقد رأينا فيما سبق خطورة الاحتكارات على المستوى الدولي ، حينما تتوافر بعض العوامل الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية ، فتجعل في مقدور «المنظم» أن يؤثر في السعر السوقي للمورد من خلال تصرفاته الفردية أو بالتكتل مع غيره .

كما حرم «الكنز» وهو أن يكدس المال ويحبس عن المجتمع ، فلا يدار في أى نشاط أو استثمار ، ويحرم الناس من الانتفاع به من خلال حركته الفعلية ، يقول عز وجل **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾** * ،ويقول ـــ ﷺ ـــ «**أيما مال ذهب أو فضة أوكي عليه فهو جمر على صاحبه حتى ينفقه في سبيل الله**»[٣٧] .

كما حرم الغش والتطفيف في الكيل والميزان : يقول ـــ ﷺ ـــ «**من غش فليس مني**»[٣٨] ويقول سبحانه **﴿ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾** * وهكذا يحرم الاسلام على الانسان أن

---

* سورة التوبة آية ٣٤ .

(٣٦) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب تحريم الاحتكار في الأقوات .

(٣٧) رواه أبونعيم في الحلية عن أبي ذر جـ ١ ص ١٦٢ .

(٣٨) أخرجه ابن ماجة عن أبي هريرة في كتاب التجارات باب النهي عن الغش .

* سورة المطففين آية ١ ـــ ٢ .

يكون أنانيا يبحث عن نفسه فقط ولو كان ذلك فوق رؤوس الجميع .

كما حرم الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل : يقول عز وجل : **﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون﴾** * ويقول ـــ ﷺ ـــ **«الراشي والمرتشي كلاهما في النار»**(٣٩) .

كما حرم الاسلام البذخ والاسراف : لأنه يؤدي إلى إثارة الأحقاد بين أفراد المجتمع ، فوق أنه وضع للمال في غير موضعه الصحيح ، ولهذا فقد أوجب الاسلام الحجر على السفيه لأنه لم يحسن الخلافة عن الله في المال ، والذي هو في الأصل مال الجميع ، يقول عز وجل **﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما﴾** * ، وهكذا يحفظ الاسلام للمال حرمته ، ويحدد الهدف منه ، وهو أن يدار في خدمة المجتمع ، لا أن يضيع في البذخ والترف الذي يزيد عن حد الاعتدال ، بينما لا يجد الكثير لقمة العيش أو حتى فرصة العمل .

وهكذا نجد أن الاسلام قد حرم كل وسيلة في استثمار المال وتنميته ، يكون فيها استغلال للغير ، أو إضرار بصالح المجتمع ، وليس هذه الحماية قاصرة على طرق الاستثمار ،

---

* سورة البقرة آية ١٨٨ .

(٣٩) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند عن عمرو بن العاص جـ ٢ ص ١٦٤ ـــ طبعة بيروت .

* سورة النساء آية ٥ .

وإنما تمتد لتشمل كذلك طرق الانفاق ، وبهذا يتحقق التوازن والعدل بين أفراد المجتمع .

المرحلة الرابعة في النظام الاقتصادي في الاسلام :

مرحلة التوزيع :

لم يكتف الاسلام بتهيئة المسلم وإعداده وجدانيا قبل الدخول في حركة الاستثمار ، وإنما نظم وشرع له من الأساليب والوسائل ما يدفع بحركة الاستثمار ، ويصونها عن الانحراف ، ثم نظم كذلك دورة المال ، أو إن شئت قلت : حركة توزيع الثروة توزيعا عادلا ، يقوم على تكافل المجتمع ورعاية أفراده .

وقد حرص الاسلام على تحقيق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع منذ اللحظة الأولى ، تكافلا لا منّة فيه لكافل على مكفول ، وإنما هو تكافل متبادل بين أفراد المجتمع للتعاون في المنشط والمكره ، ولتحقيق الخير والرخاء للجميع ، وقد أصّل الاسلام مبدأ التكافل منذ اللحظة الأولى — كما قلت — حينما جعل إهمال الفقير أو المسكين من مظاهر الكبر والتكذيب بيوم الدين ، فقال سبحانه ﴿**أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين**﴾ * ، كما قرن سبحانه بين الصلاة والزكاة في كتابه الكريم ، وجعل ترك هذه ، ومنع تلك سببا لدخول النار ، فقال سبحانه

---

* سورة الماعون آية ١ — ٣ .

﴿ماسلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين﴾ * .

ووجدنا النبي الكريم ــ ﷺ ــ يؤكد هذا المبدأ في كثير من أحاديثه الشريفة من ذلك قوله : «**من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له**» .

ثم يقول أبوسعيد الخدري راوي الحديث : فذكر النبي من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل»[٤٠] ، ويقول ــ ﷺ ــ «**أيما أهل عرصة أصبح فيهم جائع فقد برئت منهم ذمة الله**»[٤١]

وخطب عمر بن الخطاب مرة في خلافته فقال : «والذي لا إله إلا هو ، ما من الناس أحد إلا له في هذا المال حق ، أعطيه أو أمنعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عبدا مملوكا ، وما أنا فيهم إلا كأحدهم ، ولكننا على منازلنا من كتاب الله ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وقدمه في الاسلام ، والرجل وغناؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته في الاسلام ، والله لئن بقيت : ليأتين الراعي بجبل صنعاء خطه من هذا المال وهو

* سورة المدثر آية ٤٢ .

(٤٠) أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري في كتاب اللقطة باب استحباب المواساة .

(٤١) أخرجه البخاري ومسلم ورواه أحمد بن حنبل عن ابن عمر جـ ٢ ص ٢٣ طبعة بيروت .

مكانه»[٤٢] .

ثم يصل عمر بالتكافل إلى قممه في التطبيق عام الرمادة ، حينما قال وفعل : «إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف .

ولعل حرص الاسلام الشديد على تحقيق مبدأ التكافل بين أفراد المجتمع ، هو الذي جعل أحد الباحثين يقول : «ليس في الاسلام تبرعات على الحقيقة ، وأن ما يطلق على ما يؤديه صاحب المال من ماله بإرادته واختياره ــ بعد إخراج الزكاة المفروضة ــ من لفظ التبرع والاحسان ، فيه تجاوز واضح ، لأن المال في الاسلام كله حقوق ، وليس فيه مكان للتبرع ــ ثم يقول سيادته ــ فالمال في الاسلام يتعلق به حق الفرد المعين ، ويتعلق به حق الله ، وحق الله بعضه يُلزم صاحب المال بدفعه في فترات معينة ، وبعضه ــ تكريما للانسان ــ يدفعه بوحي من ذاته وبإرادته الخاصة ، والتي أصبحت بعد الايمان بالله تعالى مرتبطة بمشيئته جل شأنه ، واختيار الانسان في دفع ما يدفع لا يغير من كونه «حق الله» الذي يجب أداؤه»[٤٣]

ولم يقتصر مبدأ التكافل في الاسلام على الجانب المادي ،

---

(٤٢) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٩٩ طبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٧٥م .

(٤٣) مشكلات الحكم والتوجيه في المجتمع الاسلامي ص ٨٧ د. محمد البهي .

أو مطالب العيش فقط ، كما تفعل الحضارات المادية وإنما وسع الاسلام من دائرة التكافل ، حتى وجدناه يشمل ميادين الحياة كلها ، وفي صورة ملزمة لأفراد المجتمع كله ، ولم يجعله وسيلة للاحسان ، وإنما جعله نظاما للاعداد والاستقرار ، فهناك التكافل العلمي ، والتكافل السياسي ، والتكافل الجنائي ، والتكافل الأخلاقي ، والتكافل الحضاري ، والتكافل الصحي ، وغير ذلك من أنواع التكافل الأخرى ، التي لها مكان آخر توضح فيه غير هذا البحث الغذائي .

المهم هو أن التكافل مبدأ إسلامي أصيل في تعاليم هذا الدين ، يدعو إليه القرآن ، ويحث عليه النبي ــ عليه الصلاة والسلام ــ وتفرضه ضرورة العيش في ظل مجتمع واحد ، هو مجتمع الأخوة الانسانية والاسلامية ، يقول عز وجل **﴿إنما المؤمنون إخوة﴾** * ، ويقول : **﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان﴾** * ، ويقول النبي الكريم **«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا»**(٤٤) ويقول **«ترى المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»**(٤٥)

---

* سورة الحجرات آية ١٠ .

* سورة المائدة آية ٢ .

(٤٤) أخرجه البخاري في كتاب الآداب باب تعاون المؤمنين .

(٤٥) أخرجه البخاري في الأدب المفرد باب رحمة الناس بالبهائم ، رواه مسلم وأحمد بن حنبل .

والفئات التي تستحق التكافل والمعاونة تنقسم إلى نوعين :

الأول : فئات تتصف بالعجز والحاجة ، وهذا النوع يشمله لفظ الفقر والمسكنة ، فقد يكون الفقر لضعف بدني يحول بين الفرد وبين الكسب كصغر السن وعدم وجود عائل كما في اليتيم ، أو كبر السن كما في العجائز والشيوخ ، أو نقص بعض الحواس أو بعض الأعضاء كالعميان ، أو المرضى والمقعدين ، فهؤلاء يستحقون التكافل جبرا لضعفهم ، ورحمة بعجزهم»[٤٦]

والنوع الثاني : فئات لا تتصف بالعجز ، ولكنها تحتاج إلى المعونة لظروف معينة ، كالغارم أو الضامن ، فمن حقه أن يعطى ما يسدد به غرمه ، حتى لا تقفل الباب أمام النفوس الكريمة التي تنهض عند الملمات ، وتتدخل لفض النزاع ، والذي انقطع في بلد غير بلده ، وهو ما يعرف «بإبن السبيل» ، فمن حق ابن السبيل أن يعطى ما يكفيه حتى يصل إلى بلده ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف ، ولا يدخل في منّه أحد من البشر وقد وجد منّه الله تعالى[٤٧] ،

ومن هذا النوع أيضاً : الضيف ، فإكرامه واجب عند بعض العلماء ، وسنة عند أكثرهم لليلة واحدة بإكرام زائد ، ثم لثلاثة

---

(٤٦) انظر العبادة في الاسلام ص ٢٢٠ د. يوسف القرضاوي دار الجميع للطبع والنشر والتوزيع الطبعة الأولى .

(٤٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ ٨ ص ١٨٨ طبعة دار الكتب الطبعة الثانية ص ١٩٦٢م .

أيام بالحالة المعتادة ، ومازاد على ذلك فهو متوقف على المضيف ، يقول ــ ﷺ ــ **«من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، جائزته يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام ، وما بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يثوى عنده ــ أى يقيم عنده ــ حتى يحرجه»**(٤٨)

ومن هذا النوع أيضاً : من يريد النكاح والاعفاف ، فإن كان فقيراً وجب على أقربائه الموسرين تزويجه فإن لم يوجد ، أخذ من بيت المال ما يعاونه على الزواج ، وكان عمر بن عبدالعزيز يبعث مناديه لينادي على الناس : أين الغارمون ؟ ، أين الناكحون ؟ أين أين .... ، فيأخذون من بيت المال حاجتهم .

وغير ذلك كثير : كحق الماعون ، وحق الجوار ، وحق المضطر الذي أشرف على الهلاك لجوع أو عطش .

وهكذا نجد حرص الاسلام على ضمان حياة كريمة لكل فرد في المجتمع ، في كل الظروف والأحوال ، ما وسعه الأمر إلى ذلك ، فإن لم يوجد من التوسعة ما يحقق هذا الهدف ــ وهو حد الكفاية ــ تساوى الجميع في الكفاف ، وبهذا يجعل الاسلام من المجتمع خلية واحدة متعاونة مترابطة ، يأخذ بعضها بيد بعض .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : ما هي الموارد التي نظمها الاسلام لتغطية هذه الاحتياجات في المجتمع ، ما

---

(٤٨) أخرجه البخاري في كتاب الآداب باب إكرام الضيف .

كان بخصوص الأفراد ، أو ما كان بخصوص المصالح العامة التي تخدم المجتمع ؟

أو بمعنى آخر : ما هو النظام الذي أقامه الاسلام لتوزيع الثروة وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعي ؟

في الحقيقة : لقد أقام الاسلام نظاما محكما ومزيدا لتحقيق العدل بين أفراده ، وتغطية كافة احتياجات المجتمع ، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد ، وكان طريقه في ذلك يتمثل في جانبين :

الأول : جانب الألزام ، والثاني : جانب الاختيار .

أما جانب الالزام : فهو الاساس في تحصيل الموارد التي تغطي احتياجات المجتمع ، وعلى قمة هذا الجانب مورد «الزكاة» ، فقد جعلها الاسلام حقاً معلوما وفرضا لازما ، لكل من ملك مالا بلغ فيه النصاب وحال عليه الحول ، وقد غطى الاسلام بالزكاة جميع نشاطات المال ما كان من الزروع والثمار ، وما كان من المواشي والابل ، وما كان من الذهب والفضة ، وما كان من التجارة ، وما كان من الركاز أو الكنز ، وتتفاوت المقادير المحصلة من هذه الأموال على حسب جهد الانسان وتعبه في تحصيل المال ، فكلما كان جهد الانسان أقل وعمل القدرة الالهية أظهر كانت النسبة الواجبة أكثر ، وكلما كان جهد الانسان أكثر وأظهر كانت النسبة الواجبة أقل ، فالركاز فيه الخمس ، والزروع والثمار إن سقيت بماء السماء ففيها العشر ، وإن سقيت بالآلات ففيها نصف العشر ، وعروض التجارة فيها ربع العشر ، وأما الأنعام فقد وضع الاسلام لها

نظاما خاصا .

وإذا كانت الزكاة الواجبة فيها الشمول لكافة الأموال ، فقد جعل الله مصرفها كذلك شاملا لكافة احتياجات الأفراد والمجتمع .

وفوق الزكاة المفروضة التي تتبع رأس المال ، فرض الاسلام نوعا آخر من الزكاة ، لكنه لا يشترط فيه اليسار وملك النصاب وحولات الحول ، بل كل ما يشترط فيه هو ملك قوت يوم العيد وليلته ، إنها «زكاة الفطر» التي تتعلق بالأنفس لتطهرها ، وتلزم الانسان عن نفسه وعمن تلزمه نفقته ، وهذا النوع هو أشبه بمعونة أو منحة عاجلة ، توسعة على المسلمين ، يتبادل فيها المسلمون جميعا هذا الحق ـــ كما قال ـــ ﷺ : **«أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى»**[٤٩] .

وفي فرضية هذا النوع من الزكاة حكمة بليغة ، وهي تعويد المسلم على البذل والانفاق ولو كان فقيراً ، كما أن فيها رفعة لشأن الفقير وإحساسا بكرامته وماء وجهه ، حينما يمد يديه هذه المرة معطيا لا آخذا .

وبجوار مورد الزكاة ، توجد موارد أخرى تنضم إليها لتشاركها في تحقيق نفس الهدف ، وهي أيضا موارد إلزامية تدخل بيت المال مثل «الخراج» وهو الضريبة الموضوعة على رقبة الأرض المفتوحة في الأمصار ،

---

(٤٩) أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن ثعلبة عن أبيه جـ ٥ ص ٤٣٢ طبعة بيروت .

ومثل «الجزية» وهي الضريبة التي توضع على الرؤوس من أهل الكتاب مقابل حماية الدولة الاسلامية لهم ،

ومثل «العشور» وهي الضريبة المفروضة على أموال التجارة الخارجة والداخلة من وإلى الدولة الاسلامية .

ومثل «الوقف» وهو حبس العين عن أن تباع أو توهب أو تورث ، والتصدق بريعها على جهة من جهات البر والخير ،

ومثل «الغنيمة» وهي كل مال وصل إلى المسلمين عن طريق الغلبة والنصرة في الحرب ،

ومثل «الفيء» وهو كل مال وصل إلى المسلمين بدون حرب ، ففي الغنيمة الخمس ، وفي الفيء الأربعة أخماس لبيت المال ، هذا فوق الوصية ، والنذور ، والكفارات ، وكل هذه الأنواع والموارد السابقة تحتوي على عنصر الالزام .

أما الجانب الثاني في الحصول على الموارد المالية التي تغطي موضوع التكافل ، فهو :

جانب الاختيار : وهو باب واسع ، فتحه الله على مصرعيه أمام النفوس الكريمة ، لتعبر عن مدى فطرتها الأصيلة في الاحساس بالآخرين ، والوقوف إلى جانب أصحاب الحاجة بالبذل والانفاق ، وما أكثر الآيات والأحاديث التي جاءت لترغيب الانسان في ولوج هذا الباب ، باب الانفاق عن رضا وحب ، غير مشوب بمن أو أذى ، ويكفي أن نذكر في ذلك قول الله عز وجل ﴿**من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه**

ترجعون﴾[٥٠] ، وقول النبي ــ ﷺ ــ **«إن الله يقبل الصدقة بيمينه ويربيها لصاحبها كما يربي الرجل فلوّه حتى تصير مثل جبل أحد»** .

وما أكثر الوسائل التي يسلكها الانسان في هذا الجانب من : القرض والصدقة ، والهبة ، والهدية ، والضيافة ، والمنيحة ، وعارية الماعون ، وغير ذلك ، كل على حسب ظروفه .

ولكن ما الحل إذا ما عجزت الموارد السابقة ــ من إلزامية واختيارية ــ عن تغطية حاجات المجتمع ؟ هل يقف الاسلام مكتوف الأيدي أمام هذه الحالة ، ويترك الفقراء يموتون جوعا ، ومصالح المجتمع تتعطل ، أم أن هناك تشريعا آخر يلجأ إليه الاسلام حين تعجز التشريعات السابقة عن الوفاء بالمطلوب ؟

لقد طرح الشهيد سيد قطب هذه التساؤلات ، وقال ــ رحمة الله عليه ــ في الاجابة عنها : «إن مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد الذرائع ، عند تطبيقها في محيط أوسع ، يمنحان الامام الذي ينفذ شريعة الله ، سلطة واسعة لتدارك كل المضار الاجتماعية بما في ذلك «التوظيف» في الأموال رعاية للصالح العام للأمة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة ــ ثم يقول سيادته ــ فمبدأ حق الملكية الفردية في الاسلام لا يمنع البتة ــ تبعا لهذا ــ أن تأخذ الدولة نسبة من الربح ، أو نسبة من رأس المال ذاته ، على أن تظل قاعدة النظام الاسلامي

---

(٥٠) البقرة ٢٤٥ .

مرعية ، وهي أن تكون للناس ملكياتهم الخاصة ، وأن يكون التوظيف في الأموال الخاصة بقدر الضرورة الطارئة ، حتى لا تستوحش قلوب الناس ، ولا تفتر همتهم في تحسين الثروة والمزيد من الانتاج ، وأهم من ذلك : أن تبقى لهم الطمأنينة على أرزاقهم ، ولا يخشون سلب ملكياتهم وأموالهم»[٥١]

وقد أشار الامام الشاطبي إلى هذا المبدأ بقوله : «إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند ، وليس فيه مايكفيهم فللامام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في المال» .

كما أوضحه ابن حزم الأندلسي أيضاً في قوله : «وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم . ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، فيقدم لهم من القوت الذي لابد منه ، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يمكنّهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة»[٥٢]

وقد استند الفقهاء في تقرير هذا المبدأ إلى روح الشريعة الاسلامية التي تحرص على تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع ، والتي لا تسمح بوجود الجوع والحاجة ، مع وجود الأغنياء والمترفين في المجتمع ، فلابد أن يستوي الجميع في حد الكفاية ، فإن لم يكن هناك سبيل إلى ذلك استوى الجميع

---

(٥١) العدالة الاجتماعية ص ١٦٠ الاستاذ سيد قطب طبعة دار الشروق ، وتم النقل بتصرف .

(٥٢) المحلي لابن حزم جـ ٦ ص ٢٤٢ مكتبة الجمهورية سنة ١٩٦٨م .

في حد الكفاف ، ولا يسمح بالغنى للبعض دون تغطية هذا الحد الأدنى في المجتمع وهو حد الكفاف .

كما استندوا أيضاً إلى قول بن عمر ــ «في المال حق سوى الزكاة» ، وإلى قول عمر بن الخطاب نفسه حينما قرب أجله فقال «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء ورددتها على الفقراء ، وكذلك إلى ما فعله عمر في عام الرمادة» ، فقد اتخذ في هذه الحالة التي اجتاحت الجزيرة العربية آنذاك اجراءات فوق الزكاة المفروضة ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة شيئاً مما فعل .

وهكذا نجد : أن التوظيف المشار إليه ، يعني : أخذ غير محدد النسبة من أموال الأغنياء لصالح الخزانة العامة عند الطوارىء الداهمة ، إذا عجزت موارد الخزانة العامة عن مواجهتها ، وهو بذلك إجراء مؤقت ، ويواجه ظروفا غير عادية كالحروب والمجاعات والأوبئة والفيضانات والحرائق وما أشبه ذلك ، وهو حق للامام يلجأ إليه عند هذه الظروف ــ أو غيرها إذا كان المجتمع في حاجة ــ وهو غير محدود بمبلغ معين ، ولكنه محدد بالمقدار الذي يكفي لدفع الخلل أو الحاجة التي ألزمت وجوده ، وهدفه النهائي هو رعاية المصالح العامة وتحقيق الضمان الاجتماعي أو التكافل الاجتماعي للأفراد .

ومما يجب ملاحظته هنا هو : أن مبدأ التوظيف هذا ، يساوي في عصرنا الحالي نظام الضرائب التي تفرضها الدولة على الرعية كل حسب دخله ، وللأسف الشديد ، لقد

أصبحت الضرائب هي المورد الأساس في نظام الدولة ، بينما الحال في التشريع الاسلامي على غير ذلك ، حيث تعتبر الزكاة هي العامود الفقري في موارد الدولة الاسلامية ، ويلزم الحاكم بتحصيلها ــ خاصة ــ إذا شعر بتواني الأفراد في إخراجها ، أما مبدأ التوظيف أو الضرائب ، فلا يقره الاسلام إلا في ظروف استثنائية حينما تعجز الزكاة والموارد الأخرى عن سد الحاجة في المجتمع ، والنظام المالي في الاسلام نظام متكامل لا يقبل التجزئة ، بمعنى أنه لا يمكن أن تفرض الدولة الزكاة والخراج والعشور والضرائب في وقت واحد ، إن الأمر ــ في الحقيقة ــ لا يحتمل إلا نظاما واحداً ، إما إسلام بمعناه الصحيح ، وإما استمرار في نظم وضعية فاسدة .

المرحلة الخامسة :

مرحلة التطبيق الفعلي لهذا النظام المالي في الاسلام :

ليس الحل الذي قدمه الاسلام ــ فيما سبق ــ حلا خياليا ، أو نظرية بحتة ، كلا ، وإنما هو حل واقعي وعاش مجسدا في بعض فترات التاريخ الاسلامي ، وعلى هديه قامت حضارة تحدث عنها التاريخ ووصفها بأنها أعرق حضارة ، بل وأكمل حضارة شهدتها الأرض ، تلك هي الحضارة الاسلامية ، وقد تجلى هذا التطبيق العملي في أعلا مظاهره في عهد النبي ــ ﷺ ــ حيث تحول المجتمع كله إلى لحمة واحدة ، سداها المحبة والتعاون ، وطريقها هو العمل الدءوب والانتاج ، وتكوّن لدى الصحابة حس مرهف نحو المال ، فإذا

ما تجمع في أيديهم ، لم يهدأ لهم بال ، ولم يقر لهم قرار ، حتى يسألوا النبي عن هذا المال ، ماذا يحل لهم منه ؟ وماذا يبقون ؟ وماذا يخرجون ؟ ، وقد سجل القرآن هذه الروح العالية ، وتلك المواقف العظيمة في مواضع شتى من القرآن ، نجد من بينها قوله عز وجل ﴿**يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم**﴾(٥٣) ، وكذا قوله تعالى ﴿**ويسألونك ماذا ينوفقون قل العفو**﴾(٥٤)

فهذا الضمير الذي تربى على الايمان ، ليس ضميراً أسطوريا ، بل هو ضمير عرفه الواقع في سيرة أناس من البشر عاشوا على هذه الأرض ، ونزل الوحي بتزكيته ، والاجابة لما يسأل عنه ، وسجلته السنة النبوية الشريفة ، حيث قد حوت الكثير والكثير من هذه النماذج الرائعة ، من ذلك ما رواه البلاذري :

(لما ظهر رسول الله ـ ﷺ ـ على أموال بني النضير ، قال للأنصار : ليست لاخوانكم من المهاجرين أموال فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وإن شئتم أمسكتم أموالكم ، وقسمت هذه فيهم خاصة ؟

فقالوا : بل أقسم هذا فيهم ، واقسم لهم من أموالنا ما شئت ، فنزلت ﴿**ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم**

(٥٣) البقرة الآية ٢١٥ .
(٥٤) البقرة الآية ٢١٩ .

خصاصة﴾[٥٥] إشارة إلى الآية الكريمة ﴿**والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾**[٥٦] .

ومن هذه المواقف الرائعة أيضاً : موقف الاشعريين الذين أثنى عليهم النبي بقوله : «**إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو ، أو قل طعام عيالهم في المدينة ، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ، ثم اقتسموه بينهم بإناء واحد بالسوية ، فهم منّي وأنا منهم**»[٥٧] .

كما تجلى هذا الحل في أروع صور الواقع في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عام الرمادة في السنة الثامنة عشرة من الهجرة ، حيث حدثت المجاعة في هذا العام ، وانقطع المطر عن الجزيرة ، فعم الجدب ، وكانت شدة وقحط ، حتى أشرفوا على الهلاك ، لولا سياسة عمر الحكيمة ، التي أحالت تعاليم الاسلام إلى واقع فكانت سببا في إنقاذ الجزيرة من هذه المجاعة ، حيث استحالت تعاليم الاسلام إلى شخصيات ووقائع ، فلم تكن نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مثلا وأخيلة ، وإنما كانت نماذج إنسانية تعيش على الأرض ، ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكا وتصرفات ترى

---

(٥٥) فتوح البلدان جـ ١ ص ٢٢ مكتبة النهضة المصرية طبعة ١٩٥٦م .

(٥٦) سورة الحشر الآية ٩ .

(٥٧) أخرجه مسلم عن أبي موسى الأشعري في كتاب فضائل الصحابة باب فضل الأشعريين .

بالعين وتسمعها الأذن ، وفوق حزم عمر في السياسة الاقتصادية ، وإشرافه الدقيق على الحركة المالية ، فقد اتخذ — في هذا الظرف الطارىء — عدة إجراءات استثنائية منها هذا المبدأ الذي أعلنه على الملأ وهو : «إذا جاع مسلم فلا مال لأحد» فلا يحل لأحد أن يستأثر بفضل من ماله ويوجد هناك جائع ، فلابد أن يسد الرمق ويحفظ حق الحياة أولا ، ويتساوى الناس في حد الكفاف ، ثم بعد ذلك يسمح بالتفاوت في الثراء ، ولذلك فقد أرسل إلى ولاته في الأمصار — سعد بن أبي وقاص في العراق ، ومعاوية بن أبي سفيان في الشام ، وعمرو بن العاص في مصر — وطلب منهم على الفور إرسال ما فضل عنهم ، ونراه يقول في رسالته لعمرو بن العاص : من عبدالله عمر أمير المؤمنين إلى العاص بن العاص : سلام عليك ، أما بعد : أفتراني هالكا ومن قبلي ، وتعيش أنت ومن قبلك ؟ فياغوثاه ! ياغوثاه ! ياغوثاه !»(٥٨)

وعلى الفور أرسل إليه عمرو بن العاص رسالة قال فيها : والله يا أمير المؤمنين لأمدنّك بمدد أوله عندك وآخره عندي ، وأمده بقافلة برية وأخرى بحرية ، وأرسل معاوية من الشام قافلة ، وبدأت كل الأمصار ترسل القوافل لنجدة الجزيرة العربية ، وهكذا المسلمون كما وصفهم النبي — ﷺ — في قوله **«المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ، إذا اشتكى منه**

---

(٥٨) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٣١٠ طبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٥٧م .

عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر» .

كما أعلن عمر عن مبدأ آخر وهو «مبدأ أنصاف البطون» يقول رضي الله عنه «نطعم ما وجدنا أن نطعم ، فإن أعوزنا : جعلنا مع أهل كل بيت ممن يجد عدتهم ممن لا يجد ، إلى أن يأتي الله بالحيا ـــ أى المطر ـــ فإن الناس لن يهلكوا على أنصاف بطونهم»[٥٩]

ولم يكن العدل الذي أقره عمر ، والمساواة التي أقامها ، لم تكن مجرد نصوص أو قوانين أو قرارات صورية ، تصدر عن حاكم يحيا حياة متميزة عن باقي الأمة ، وإلا كانت هذه النصوص والقرارات ستفقد ما فيها من حرارة ، ويذهب مالها من قيمة ، ولهذا كان عمر حريصا أشد الحرص على أن يكون قدوة ، وأن يلزم نفسه وخاصته من أهله وولاته بكل ما يلزم به المسلمين ، وفي هذا الموضع نسوق تلك المجموعة من النصوص التي تأخذ بعضها برقاب بعض لتجلى لنا هذا الملك في حياة عمر ، والذي كان له أكبر الأثر في احتواء الأزمة آنذاك من ذلك قوله : «إن الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم أئمتهم وهداتهم ، والرعية مؤدية إلى الامام ما أدى الامام إلى الله ، فإذا رتع الامام رتعوا»[٦٠] .

ويقول أيضاً «كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسسني ما مسهم ، وإذا كنت في منزلة تسعني وتعجز عن الناس ، فوالله

---

(٥٩) المرجع السابق جـ ٣ ص ٣١٦ .

(٦٠) الطبقات الكبرى لابن سعد جـ ٣ ص ٢٧٨ .

ما تلك لي بمنزلة حتى أكون أسوة للناس»[٦١] .

وقد اتضحت هذه السياسة وذلك الحزم مع نفسه وأهل بيته ، حيث رأيناه يحرم على نفسه الدهن والسمن واللبن ، ويلتزم الأكل بالزيت حتى اسود لونه ، ويتملكه الحزن الشديد حتى تمضي شهور الرمادة ولم يقرب فيها النساء ، ويجزع عندما يرى ولدا من آل بيته يأكل فاكهة ، فينهره قائلا : بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ، ثم يحذر أهل بيته قائلا لهم «قد سمعتم ما نهيت عنه ، وإني لا أعرف أن أحداً منكم يأتي شيئاً مما نهيت عنه إلا ضاعفت له العقوبة ضعفين» ، ويقسم الذين عايشوه قائلين : «والله لو لم يرفع الله شدة عام الرمادة ، لظننا أن عمرا يموت همّا بأمر المسلمين»[٦٢] .

ولم يكن عمر بدعا في هذا المسلك ، وإنما هي تعاليم الاسلام التي استحالت في نفوس الصحابة فحولتهم إلى نماذج فريدة ، جعلت منهم خير أمة أخرجت للناس ، يقول ـ ﷺ ـ **«والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تراحموا ، قالوا : كلنا رحيم يا رسول الله ، قال : إنه ليس برحمة أحدكم ـ يعني رحمة نفسه وخاصته ـ ولكن رحمة العامة»**[٦٣]

وإذا كنا قد رأينا هذه الصورة المثلى في عهد عمر بن

(٦١) المرجع السابق جـ ٢ ص ٣١٩ .

(٦٢) المرجع السابق جـ ٣ ص ٢٨٩ .

(٦٣) رواه الحاكم في المستدرك وأخرجه السيوطي في الجامع الكبير . جـ ١ ص ٦٦٠ طبعة دار الكتب المصرية .

الخطاب ، فها هو أيضاً عمر بن عبدالعزيز ، جاء إلى الخلافة بعد فترة من الفوضى في الحكم ، إختل فيها موازين العدل الاجتماعي ، وظهر في المجتمعات طبقات المترفين جداً وطبقات المحرومين والجائعين ، وقد آل عمر بن عبدالعزيز على نفسه أن يعود بالمجتمع إلى سيرته الأولى كما كان في عهد الرسول وعهد خلفائه الراشدين ، وأشرف بنفسه على إصلاح السياسة المالية والاقتصادية في البلاد ، وقضى على مظاهر الترف والبذخ ، وبدأ بنفسه حين توليه الخلافة ، فلما أقبل ركب الخليفة ، ورأى فيه خيلا وبراذين ، وبغالا مطهمة لكل دابة سائس ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : ركب الخليفة يظهر فيه الخليفة أول ما يلي الأمر ، فالتفت إلى «مزاحم» — اسم تابعه — وقال له : ضم هذا إلى بيت المسلمين ، وفعل ذلك بالسرادقات التي نصبت له فضمها إلى بيت المال .[٦٤]

وخطب مرة فقال : ألا وإني قد استعملت عليكم رجالا لا أقول خياركم ، ولكنهم خير ممن هو شر منهم ، ألا فمن ظلمه إمامه فلا إذن له علي ، ومن لا فلا أرينه ، ألا وإني منعت نفسي وأهل بيتي هذا المال ، فإن ضننت به عليكم فإني إذن لضنين ، وما أحد منكم تبلغني حاجته إلا حرصت أن أسد من حاجته ما قدرت عليه ، وما أحد لا يسعه ما عندي إلا وددت أنه بُدىء بي وبلحمتي الذين يلونني ، حتى يستوي عيشنا وعيشكم» ، ومن أقواله أيضا : «ليس أحد من الأمة إلا وأنا ملزم

(٦٤) اشتراكية الاسلام ص ٢٢٢ .

أن أوصل إليه حقه ، غير كاتب إلى فيه ، ولا طالبه مني .»

وقد أعاد عمر بن عبدالعزيز في مدة خلافته التوازن إلى المجتمع ، وحقق العدل الاجتماعي ، إلى الحد الذي وجدنا يحي بن سعيد يقول : كنا نطوف بالصدقات على الناس في عهد عمر بن عبدالعزيز فلا نجد من يقبلها ، فقد أغنى الله الناس على عهد عمر بن عبدالعزيز .

وهكذا حلت مشاكل المجتمع في عهد النبي — ﷺ — وفي عهود الخلافات الراشدة ، وتحقق للناس ما تصبوا إليه من رغد العيش والاحساس بالأمن ، وهذان الأمران — لعمري — هما سر سعادة البشرية إذا تحققا ، وسر شقائها إذا تعسرا ، ولهذا فقد جمعهما الله في مقام الامتنان بالنعم على قريش ، فقال : **﴿لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف . فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾** *، ويقول سبحانه أيضا : **﴿أولم نمكن لهم حرماً آمنا يجبى إليه ثمرات كل شيء رزقا من لدنا ولكن أكثرهم لا يعلمون﴾**[(٦٥)] ، ويوضح النبي — ﷺ — هذا المفهوم أيضا بقوله : «**من أصبح آمنا في سربه ، معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، فقد حيزت له الدنيا بحذافيرها**» .

هذان بحق هما مطلب البشرية وسر سعادتها ، ولك أن تتصور حياة لا تجد فيها لقمة عيش ، أو لا تشعر فيها بالأمن والأمان ؟

---

* سورة قريش آية ١ — ٤ .

(٦٥) القصص اية ٥٧ .

وقد ربط القرآن بين هذين العاملين وبين الايمان بالله تعالى والاستقامة على أمره ربطا قويا ، وأتت تشريعات الاسلام ، وهي واضعة نصب عينيها هذا العقد الذي لا ينفصم أبدا بين سلوك الانسان في الحياة والايمان بالله رب العالمين ، يقول عز وجل **﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾**(٦٦)

ويقول سبحانه : **﴿ولو أنهم أقاموا التوراة والانجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون﴾**(٦٧)

ويقول سبحانه **﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفورا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً﴾**(٦٨)

ويقول سبحانه : **﴿وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا لنفتنهم فيه ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذابا صعدا﴾**(٦٩)

وقد حكى لنا القرآن نماذج كثيرة لتلك الأمم التي تخرج على طاعة الله وشكره ، ومن ذلك ما حدث لقوم سبأ بدل الله

---

(٦٦) الأعراف آية ٩٦ .

(٦٧) المائدة آية ٦٦ .

(٦٨) نوح آية ١٢ .

(٦٩) الجن آية ١٦ ــ ١٧ .

حالهم من عز وخير إلى ذل وحرمان يقول سبحانه : ﴿**لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور ، فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العرم وبدلناهم بجنتهم جنتين ذواتي أكل خمط وأسل وشيء من سدر قليل ، ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور**﴾[٧٠]

كما ضرب الله عز وجل مثلا آخر ، وهو تلك القرية التي عاش أهلها حياتين : حياة الاطمئنان والأمن والرغد في حالة الشكر ، وحياة الجوع والخوف في حالة الكفر والجحود ، يقول عز وجل ﴿**وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**﴾[٧١] ، والمقصود بالقرية في الآية ــ في أغلب الأقوال ــ هم أهل مكة ، فقد أصابهم جهد شديد ، وأزمة ما عليها من مزيد ، وابتلوا بالقحط حتى أكلوا العظام والجيف ، وعبر القرآن عن تلك الحالة بـ «لباس الجوع» فكنى باللباس عن ملازمة تلك الحالة لهم وظهور آثارها عليهم من الهزال وشحوبة اللون وسوء الحال ، وانتزع الله منهم نعمة الأمن ، وضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وأصبحوا لا يأمنون على أنفسهم وقوافلهم ومواشيهم من سرايا رسول الله وغزواته عليهم ، وما أصابهم ذلك إلا لكفرهم بنعم الله وإيذائهم

---

(٧٠) سبأ الآية ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٧١) النحل الآية رقم ١١٢ .

للدعوة ، واستجاب الله دعاء نبيه «**اللهم أشدد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف**» ، واستجاب الله هذا الدعاء ، فانقلبت حياتهم إلى قحط ورعب بعد أن كانت رغدا وأمنا .

ومن هذا الذي تقدم نستطيع أن نصل إلى هذه النتيجة وهي : أن الأمان من الجوع والخوف لأى مجتمع على ظهر الأرض ، بل وتحقيق السعادة الحقيقية للشعوب والأمم ، إن ذلك لا يتحقق إلا إذا عادت الأمم إلى ربها ، وآمنت به ، وأطاعت له ، وسألته البركة ، وتخلت عن كفرها وجحودها وظلمها ، واهتدت بهدي الله المستقيم وصراطه القويم ﴿**وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون**﴾[٧٢] .

وإن الأنظمة القائمة اليوم في العالم ، لن تستطيع بوضعها الحالي أن تحقق للبشرية مطلبها وهو «الاطعام من جوع والأمان من خوف» ، لأنها ضلت الطريق الموصلة إليهما ، فهي تمشي متخبطة في دياجير الظلام والظلم ، خاصة هذين النظامين المعاصرين في الاقتصاد ــ نظام الرأسمالية ونظام الاشتراكية أو الشيوعية ــ إذ أن أحدهما أساسا لا يؤمن بالله ، والآخر لا يتقيد في سياسته وأنشطته بقيم أو أخلاق ، بل إن ما تعانيه البشرية اليوم من بلاء الجوع والخوف ، هو من جرّاء تولى هذين النظامين أمر قيادة الأمم والشعوب ، وإذا أراد العالم

---

(٧٢) الأنعام آية ١٥٣ .

أن يخرج من أزماته العديدة بشتى أنواعها سياسية واقتصادية واجتماعية ، فليس أمامه من مخرج سوى «الاسلام» وعلى الحكومات القائمة اليوم ، بل وعلى كل فرد على ظهر الأرض ، أن يعود إلى الاسلام ، ويلحق بالركب قبل فوات الأوان ، ويهتدي بهدى القرآن ، وسنة خير الأنام ، وسيرة خير سلف في الأقوام ، وهم صحبة النبي الأطهار ، والتابعين وتابعيهم الأبرار ، وصدق الله العظيم إذ قال :

﴿**إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا ، وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة اعتدنا لهم عذابا أليما**﴾[٧٣] ، وكذا قوله عز وجل : ﴿**لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد**﴾[٧٤]

---

(٧٣) الاسراء آية ٩ ، ١٠ .

(٧٤) إبراهيم آية رقم ٧ .

«وفي الختـــام»

فهذا هو البعد الحقيقي للمشكلة الغذائية والسكانية في الدول النامية ، وقد رأينا من خلال الدراسة العلمية ، كيف أن المشكلة إنسانية من الدرجة الأولى وليست طبيعية ، ورأينا كيف لعبت السياسة العالمية دورا بارزا في تضخيم المشكلة ، بما تبيعه من سموم السلاح ، وبما تقوم به من أنظمة مالية وتجارية واحتكارية ، يحرم معها المجتمع النامي من كافة الحقوق ، ورأينا كيف تمنع الدول المتقدمة عن تضيع الدول المتخلفة وعن الأخذ بيدها للخروج من أزماتها العديدة ، وتعرضنا للحلول المقدمة من قبل المجتمع الدولي لهذه المشاكل ، ورفضنا بشدة فكرة تحديد النسل ، وبينا خطورتها الاقتصادية على الدول النامية ، كالا بينا أيضا رأى الشريعة الاسلامية فيها ، ثم بينا أن الحلول الأخرى المقدمة لعلاج المشكلة هي حلول جزئية ، ومرهونة بملابسات وظروف قد يصعب تحقيقها .

ثم قدمنا الحل الشامل والحاسم لهذه المشكلة وهو «الحل الاسلامي» ، فوضحنا في المرحلة الأولى منه : القواعد الاساسية التي وضعها الاسلام لتربية الفرد تربية إنسانية ووجدانية ، ثم بينا في المرحلة الثانية : كيف أقر الاسلام الملكية بنوعيها ، فلم يصادم غريزة الاقتناء في الفرد ، ولم يسمح بتحول الملكية إلى استغلال للفرد أو الجماعة ، ثم بينا في المرحلة الثالثة : ترقية عناصر الانتاج وسبل الاستثمار ، وذكرنا عناصر الاستثمار في الاسلام وهي العمل والأرض ورأس المال ، والطرق المشروعة في حركة هذه العناصر والطرق الغير

مشروعة بما يتوافق مع المبدأ الاسلامي «لا ضرر ولا ضرار» ، ثم بينا في المرحلة الرابعة : عدالة التوزيع للثروة ، وكيف وصل الاسلام بتشريعاته وتوجيهاته إلى تحقيق التكافل داخل المجتمع لجميع الفئات ، بما فرضه من التزامات مالية إجبارية ، وبما شرعه من تبرعات اختيارية ، ثم ختمنا البحث : بمرحلة التطبيق الفعلي لهذا الحل الاسلامي ، وبينا كيف أن المجتمع الاسلامي في عهد النبي ـ ﷺ ـ قد وصل إلى الذروة في تحقيق التكافل ، وتحقق ما تصبوا إليه النفس البشرية من الاطعام من جوع والأمان من خوف ، وبينا كيف تغلب عمر على مشكلة الجوع في عام الرمادة ، وكيف وصل عمر بن عبدالعزيز إلى قمة التوازن والعدل الاجتماعي ، وذلك بفضل تطبيق تعاليم هذا الدين ، وما بقي إلا أن نقول في نهاية هذا البحث : أنه لا علاج لتلك الأزمة العالمية إلا بالعودة إلى الاسلام ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ *

---

* سورة الروم آية ٣٠ .

المحتـــويات

صدر من هذه السلسلة

العنوان	المؤلف
١ ـ تأملات في سورة الفاتحة	الدكتور حسن باجودة
٢ ـ الجهاد في الاسلام مراتبه ومطالبه	الأستاذ أحمد محمد جمال
٣ ـ الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين	الأستاذ نذير حمدان
٤ ـ الاسلام الفاتح	الدكتور حسين مؤنس
٥ ـ وسائل مقاومة الغزو الفكري	الدكتور حسان محمد مرزوق
٦ ـ السيرة النبوية في القرآن	الدكتور عبد الصبور مرزوق
٧ ـ التخطيط للدعوة الاسلامية	الدكتور محمد علي جريشة
٨ ـ صناعة الكتابة وتطورها في العصور الاسلامية	الدكتور أحمد السيد دراج
٩ ـ التوعية الشاملة في الحج	الأستاذ عبد الله بوقس
١٠ ـ الفقه الاسلامي آفاقه وتطوره	الدكتور عباس حسن محمد
١١ ـ لمحات نفسية في القرآن الكريم	د. عبد الحميد محمد الهاشمي
١٢ ـ السنة في مواجهة الأباطيل	الأستاذ محمد طاهر حكيم
١٣ ـ مولود على الفطرة	الأستاذ حسين أحمد حسون
١٤ ـ دور المسجد في الاسلام	الأستاذ محمد علي مختار
١٥ ـ تاريخ القرآن الكريم	الدكتور محمد سالم محيسن
١٦ ـ البيئة الادارية في الجاهلية وصدر الاسلام	الأستاذ محمد محمود فرغلي
١٧ ـ حقوق المرأة في الاسلام	الدكتور محمد الصادق عفيفي
١٨ ـ القرآن الكريم كتاب أُحكمت آياته [١]	الأستاذ أحمد محمد جمال
١٩ ـ القراءات أحكامها ومصادرها	الدكتور شعبان محمد اسماعيل
٢٠ ـ المعاملات في الشريعة الاسلامية	الدكتور عبد الستار السعيد
٢١ ـ الزكاة فلسفتها وأحكامها	الدكتور علي محمد العماري
٢٢ ـ حقيقة الانسان بين القرآن وتصور العلوم	الدكتور أبو اليزيد العجمي
٢٣ ـ الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٢٤ ـ الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر	الدكتور عدنان محمد وزان
٢٥ ـ الاسلام والحركات الهدامة	معالي عبد الحميد حمودة
٢٦ ـ تربية النشء في ظل الاسلام	الدكتور محمد محمود عمارة
٢٧ ـ مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي	الدكتور محمد شوقي الفنجري

العنوان	المؤلف
٢٨ــ وحي الله	الدكتور حسن ضياء الدين عتر
٢٩ــ حقوق الانسان وواجباته في القرآن	حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
٣٠ــ المنهج الاسلامي في تعليم العلوم الطبيعية	الأستاذ محمد عمر القصار
٣١ــ القرآن كتاب أحكمت آياته [٢]	الأستاذ أحمد محمد جمال
٣٢ــ الدعوة في الاسلام عقيدة ومنهج	الدكتور السيد رزق الطويل
٣٣ــ الاعلام في المجتمع الاسلامي	الأستاذ حامد عبد الواحد
٣٤ــ الالتزام الديني منهج وسط	عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني
٣٥ــ التربية النفسية في المنهج الاسلامي	الدكتور حسن الشرقاوي
٣٦ــ الاسلام والعلاقات الدولية	الدكتور محمد الصادق عفيفي
٣٧ــ العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨ــ معاني الأخوة في الاسلام ومقاصدها	الدكتور محمود محمد بابللي
٣٩ــ النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	الدكتور علي محمد نصر
٤٠ــ من التراث الاقتصادي للمسلمين	الدكتور محمد رفعت العوضي
٤١ــ المفاهيم الاقتصادية في الاسلام	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
٤٢ــ الأقليات المسلمة في أفريقيا	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٤٣ــ الأقليات المسلمة في أوروبا	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٤٤ــ الأقليات المسلمة في الأمريكتين	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٤٥ــ الطريق إلى النصر	الأستاذ محمد عبد الله فودة
٤٦ــ الاسلام دعوة حق	الدكتور السيد رزق الطويل
٤٧ــ الاسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨ــ دحض مفتريات	د. البدراوي عبد الوهاب زهران
٤٩ــ المجاهدون في فطاني	الأستاذ محمد ضياء شهاب
٥٠ــ معجزة خلق الانسان	الدكتور نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١ــ مفهوم القيادة في إطار العقيدة الاسلامية	الدكتور سيد عبد الحميد مرسي
٥٢ــ ما يختلف فيه الاسلام عن الفكر الغربي والماركسي	الأستاذ أنور الجندي
٥٣ــ الشورى سلوك والتزام	الدكتور محمد أحمد البابلي
٥٤ــ الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أسماء عمر فدعق
٥٥ــ مدخل إلى تحصين الأمة	الدكتور أحمد محمد الخراط
٥٦ــ القرآن كتاب أحكمت آياته [٣]	الأستاذ أحمد محمد جمال
٥٧ــ كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خلف
٥٨ــ الزواج بغير المسلمين	الشيخ حسن خالد

العنوان	المؤلف
٥٩ــ نظرات في قصص القرآن	محمد قطب عبد العال
٦٠ــ اللسان العربي والاسلامي معاً في مواجهة التحديات	الدكتور السيد رزق الطويل
٦١ــ بين علم آدم والعلم الحديث	الأستاذ محمد شهاب الدين الندوي
٦٢ــ المجتمع الاسلامي وحقوق الانسان	الدكتور محمد الصادق عفيفي
٦٣ــ من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢]	الدكتور رفعت العوضي
٦٤ــ تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥ــ لماذا وكيف أسلمت [١]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٦٦ــ أصلح الأديان عقيدة وشريعة	الأستاذ عبد الغفور عطار
٦٧ــ العدل والتسامح الاسلامي	الأستاذ أحمد المخزنجي
٦٨ــ القرآن كتاب أحكمت آياته [٤]	الأستاذ أحمد محمد جمال
٦٩ــ الحريات والحقوق الاسلامية	محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠ــ الانسان الروح والعقل والنفس	الدكتور نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١ــ كتاب موقف الجمهوريين من السنة النبوية	الدكتور شوقي بشير
٧٢ــ الاسلام وغزو الفضاء	الشيخ محمد سويد
٧٣ــ تأملات قرآنية	الدكتورة عصمة الدين كركر
٧٤ــ الماسونية سرطان الأمم	الأستاذ أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥ــ المرأة بين الجاهلية والاسلام	الأستاذ سعد صادق محمد
٧٦ــ استخلاف آدم عليه السلام	الدكتور علي محمد نصر
٧٧ــ نظرات في قصص القرآن [٢]	محمد قطب عبد العال
٧٨ــ لماذ وكيف أسلمت [٢]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٧٩ــ كيف نُدرِّس القرآن لأبنائنا	الأستاذ سراج محمد وزان
٨٠ــ الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١ــ كيف بدأ الخلق	الأستاذ عيسى العرباوي
٨٢ــ خطوات على طريق الدعوة	الأستاذ أحمد محمد جمال
٨٣ــ المرأة المسلمة بين نظرتين	الأستاذ صالح محمد جمال
٨٤ــ المبادىء الاجتماعية في الاسلام	محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥ــ التآمر الصهيوني الصليبي على الاسلام	د. ابراهيم حمدان على
٨٦ــ الحقوق المتقابلة	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧ــ من حديث القرآن عن الانسان	د. على محمد حسن العمارى